قسم العلاقات الدولية

التنافس الصيني الأمريكي على معدن الكوبالت

-جمهورية الكونغو الديمقراطية أنموذجا-

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب:

مهدي بويحياوي

إشراف الأستاذ:

أ.د لطفي خياري

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
أ.د لطفي خياري	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
أ.د علي لراري	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
أ.د حميد رامي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023م /الموافق لـ 1445 /1446هـ

قسم العلاقات الدولية

التنافس الصيني الأمريكي على معدن الكوبالت

-جمهورية الكونغو الديمقراطية أنموذجا-

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب:

مهدي بويحياوي

إشراف الأستاذ:

أ.د لطفي خياري

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
لطفي خياري	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
أ.د علي لراري	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
أ.د حميد رامي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023م /الموافق لـ 1445 /1446هـ

شكر وتقدير

الحمد لله على جزيل نعمه وواسع عطائه والصلاة

والسلام على خاتم الأنبياء والرسل سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتوجه بكل عبارات الشكر والتقدير:

إلى الوالدين الغاليين أمي وأبي لدعمهما المتواصل طوال فترة اعداد المذكرة؛

إلى أستاذي الفاضل لطفي خياري، لقبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى ارشاداته ونصائحه القيمة؛

إلى الأستاذ علي لراري والأستاذ حميد رامي أعضاء لجنة المناقشة المحترمين لقبولهم مناقشة هذه المذكرة؛

إلى الأستاذ الفاضل رفيق ميسوم لدعمه المتواصل طيلة فترة إعداد المذكرة

إلى كل من شجعني وساندني لإتمام هذا العمل؛

إهداء :

إلى أبي وأمي العزيزين،

إلى أخي العزيز،

إلى أختاي الحبيبتين،

إلى خالتي، إلى عماتي العزيزات

هذا العمل هدية بسيطة مقابل حبكم ودعمكم، شكرا

ملخص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على التنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة والصين حول الموارد الطبيعية في إفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على معدن الكوبالت في جمهورية الكونغو الديمقراطية. يُعتبر الكوبالت معدنًا استراتيجيًا يستخدم في الصناعات التكنولوجية الحديثة مثل صناعة البطاريات والأجهزة الإلكترونية، مما يجعله محورًا رئيسيًا للتنافس الدولي. تستعرض الدراسة العوامل الاقتصادية والسياسية التي جعلت الكونغو الديمقراطية ساحة لهذا الصراع، حيث تسعى كل من الولايات المتحدة والصين لتعزيز نفوذهما وتأمين حصتهما من هذا المورد الحيوي.

تركز الدراسة أيضًا على تأثيرات هذا التنافس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكونغو، وكيف يسهم استغلال الموارد الطبيعية في زيادة عدم الاستقرار السياسي والصراعات الداخلية. تهدف الدراسة إلى فهم استراتيجيات كلا الدولتين في المنطقة وتحديد كيفية تأثير هذه الاستراتيجيات على البلاد وشعبها، مع الأخذ في الاعتبار العوامل التاريخية والسياسية التي ساهمت في تشكيل هذا الواقع المعقد.

الكلمات المفتاحية:

التنافس الأمريكي الصيني، الكوبالت، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الجيوسياسية، الموارد الطبيعية، إفريقيا، السيارات الكهربائية، التعدين في إفريقيا.

Abstract:

This study revolve about the geopolitical competition between the United States and China over natural resources in Africa, with a particular emphasis on cobalt in the Democratic Republic of Congo (DRC). Cobalt is a strategic mineral essential for modern technological industries such as battery and electronics manufacturing, making it a critical point of international rivalry. The study examines the economic and political factors that have turned the DRC into a battleground for this competition, as both the U.S. and China aim to secure their shares of this valuable resource.

The research also explores the effects of this competition on the DRC's economic and social development, highlighting how the exploitation of natural resources exacerbates political instability and internal conflicts. The study aims to understand the strategies of both powers in the region and to assess how these strategies affects the country and its people, taking into account the historical and political contexts that have shaped this complex reality.

Key Words:

US-China rivalry, cobalt, Democratic Republic of the Congo, geopolitics, natural resources, Africa, electric vehicles, mining in Africa.

مقدمة

تمهيد:

تمثل إفريقيا ساحة مركزية للتنافس الجيوسياسي والاقتصادي بين القوى العالمية، خاصة الولايات المتحدة والصين، نظراً لثرواتها الهائلة من الموارد الأحفورية مثل الغاز والبترول، والمعادن الثمينة والاستراتيجية التي تشمل الكوبالت، الليثيوم، اليورانيوم، البلاتين، النحاس، الذهب، الألماس، الكولتان...الخ وهي ضرورية لصناعات التكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك الإلكترونيات، السيارات الكهربائية، والطاقة المتجددة. في هذا السياق، يُعتبر التنافس بين الولايات المتحدة والصين في إفريقيا أحد أبرز مظاهر الصراع على السيطرة على الموارد الحيوية اللازمة للحفاظ على النفوذ الاقتصادي والعسكري.

يظهر التنافس الأمريكي الصيني حول الموارد في إفريقيا تباينًا في الأساليب والنهج. بينما تعتمد الولايات المتحدة على التحالفات الاقتصادية والتعاون العسكري، تُركّز الصين على بناء البنية التحتية والشراكات الاستراتيجية التي تعزز نفوذها الاقتصادي والسياسي. مع استمرار زيادة الطلب العالمي على هذه المعادن، يُتوقع أن يتزايد هذا التنافس في السنوات المقبلة.

ويعتبر معدن الكوبالت أحد المعادن ذات الأهمية الاستراتيجية التي تُستخدم في صناعة بطاريات الليثيوم، الضرورية للأجهزة الإلكترونية والسيارات الكهربائية، وتُعد جمهورية الكونغو الديمقراطية المصدر الرئيسي للكوبالت عالميًا، حيث تنتج الحصة الأكبر من إجمالي الكوبالت في العالم، ولها احتياطي هو الأكبر من الاحتياطي العالمي. نتيجة لذلك، أصبحت الكونغو الديمقراطية محورًا للتنافس بين الولايات المتحدة والصين، اللتين تتنافسان على تأمين هذا المعدن الحيوي.

تُظهر الصين سيطرة كبيرة في هذا السياق، حيث تُسيطر الشركات الصينية على جزء كبير من صناعة استخراج الكوبالت في الكونغو، من خلال استثمارات وعقود طويلة الأجل. على الجانب الآخر، تحاول الولايات المتحدة مواجهة النفوذ الصيني من خلال استراتيجيات مختلفة، تشمل تشجيع الشركات الأمريكية على الاستثمار في الكونغو، وتطوير شراكات

اقتصادية مع الدول الإفريقية، ودعم سياسات الحوكمة الرشيدة لضمان عدم وقوع المعادن في أيدي الفاعلين غير الشرعيين.

والنزاع على الكوبالت ليس اقتصادي فقط، بل يحمل أبعادًا جيوسياسية كبرى. بينما تسعى الولايات المتحدة لتقليل اعتمادها على سلاسل التوريد المرتبطة بالصين، تعمل الأخيرة على تعزيز سيطرتها على الموارد الحيوية التي تدعم صناعاتها الاستراتيجية. ويُمثل الكوبالت الكونغولي نموذجًا واضحًا لهذه الديناميكية العالمية، التي تعكس تأثير التنافس بين القوى الكبرى على اقتصادات الدول النامية.

أهمية الدراسة:

- **البعد التنافسي:** فهم التنافس الجيوسياسي العالمي، حيث تسلط الدراسة الضوء على التنافس بين القوى العظمى، الولايات المتحدة والصين، في إفريقيا. في ظل تصاعد الصراع العالمي على الموارد الحيوية، إذ تساعد الدراسة في فهم الديناميات الجيوسياسية المتعلقة بالموارد الطبيعية، خصوصاً في قارة غنية بالمعادن مثل إفريقيا.
- **البعد الاستراتيجي:** التركيز على دور إفريقيا الاستراتيجي، حيث تُعتبر القارة الإفريقية مركزاً مهماً للتنمية الاقتصادية والصراعات العالمية على المعادن الاستراتيجية. هذه الدراسة توفر تحليلاً شاملاً لأهمية إفريقيا بالنسبة للاقتصادات العالمية، حيث تشكل مواردها جزءاً رئيسياً من الصناعات التكنولوجية والطاقة المتجددة.
- **البعد الاقتصادي:** إبراز الأهمية الاقتصادية للكوبالت باختيار الكونغو الديمقراطية، تركز الدراسة على الكوبالت كمعدن استراتيجي يُستخدم في صناعة بطاريات السيارات الكهربائية والإلكترونيات. هذا التحليل يبسط الفهم حول أهمية المعادن النادرة في التحولات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة، ويظهر كيف يمكن أن تكون السيطرة على الموارد الطبيعية محركاً للصراعات الاقتصادية بين الدول.
- **البعد السياسي:** تأثير التنافس على الاستقرار الإقليمي، حيث توضح الدراسة كيف يؤثر التنافس الأمريكي الصيني على الدول الإفريقية والكونغو الديمقراطية خاصة

سياسيا واقتصاديا، بفهم التحديات والفرص التي تواجه هذه الدول نتيجة التدخلات الخارجية، يمكن لهذه الدراسة أن تسهم في تقديم توصيات لتحسين استغلال الموارد الطبيعية بما يعزز الاستقرار والتنمية المستدامة.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

يجمع هذا الموضوع بين الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية للكوبالت في الكونغو الديمقراطية، والتنافس الأمريكي الصيني الذي يعكس صراعات أكبر على الموارد العالمية، وهو ما يضفي على الدراسة قيمة وأهمية ذاتية للباحث في إطار العلاقات الدولية، خاصة وأنه موضوع لم يحظ باهتمام لائق بين الباحثين والمحللين العرب. بالإضافة لكونه موضوعا جديدا ومستقبليا.

الأسباب الموضوعية:

- أهمية الكوبالت في الصناعات الحديثة: نظرا لأهميته المتزايدة في الصناعات التكنولوجية الحديثة أهمها بطاريات الليثيوم المستخدمة في السيارات الكهربائية والأجهزة الإلكترونية، إذ أن الطلب على الكوبالت في تزايد مستمر نظراً للتحول العالمي نحو الطاقة النظيفة والسيارات الكهربائية، وهو ما يجعل السيطرة على هذا المعدن مسألة استراتيجية لكل من الولايات المتحدة والصين.
- الموقع الجغرافي للكونغو الديمقراطية: الكونغو الديمقراطية تمتلك أكبر احتياطي عالمي من الكوبالت، إذ تنتج حوالي 70% من إنتاج العالم. هذه الحقيقة تجعل البلاد محط أنظار القوى الكبرى التي تسعى لتأمين مواردها من هذا المعدن المهم.
- التنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة والصين: الولايات المتحدة والصين تتنافسان بشكل حاد على الموارد الطبيعية في إفريقيا بشكل عام والكونغو الديمقراطية بشكل خاص. هذا التنافس يعكس رغبة كلا الطرفين في تأمين الموارد اللازمة لدعم صناعاتهما التكنولوجية المتطورة ولتعزيز نفوذهما الجيوسياسي في القارة الإفريقية.

- ❖ الاستثمارات الصينية المتزايدة: حيث استثمرت الصين بشكل كبير في إفريقيا، وخاصة في الكونغو الديمقراطية، من خلال مشاريع البنية التحتية والموارد الطبيعية، والهيمنة الصينية على صناعة استخراج الكوبالت في الكونغو تُعتبر نموذجاً واضحاً لهذا التوسع الاقتصادي والسياسي.

أهداف الدراسة:

- ❖ تحليل أبعاد التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا، والتركيز على أهمية المعادن الاستراتيجية مثل الكوبالت في هذا الصراع الجيوسياسي.
- ❖ استكشاف تأثير هذا التنافس على الدول الإفريقية، خصوصاً في مجال التنمية الاقتصادية والسياسية والاستقرار المحلي.
- ❖ فهم دور الموارد الطبيعية، وخاصة الكوبالت في الكونغو الديمقراطية، في تشكيل سياسات الدول الكبرى تجاه القارة الإفريقية.
- ❖ تقديم رؤية حول تأثير السيطرة على المعادن في تعزيز أو تقويض النفوذ السياسي والاقتصادي للصين والولايات المتحدة في إفريقيا.
- ❖ إبراز الاستراتيجيات المتبعة من القوى الكبرى لتأمين حصصها من الموارد الإفريقية وتأثيرها على التعاون الدولي والتنمية المستدامة.
- ❖ رصد اهم مؤشّرات ومظاهر ودلائل تراجع الولايات المتحدة الامريكية وصعود الصين كفاعل رئيسي في إفريقيا والكونغو الديمقراطية.

الأدبيات والدراسات السابقة:

الأدبيات السابقة:

"The Dragon's Gift: The Real Story of China in Africa" تأليف Deborah Brautigam (2009)

صدر الكتاب سنة 2009، ويستكشف الكتاب العلاقات المتنامية بين الصين والدول الإفريقية، موضحًا كيف تعتمد الصين على استراتيجيات اقتصادية وتجارية للاستفادة من الموارد الطبيعية، مثل الكوبالت في الكونغو الديمقراطية. الكتاب يوضح كيف تختلف المقاربة الصينية عن تلك الغربية، خاصة الولايات المتحدة.

أهمية الكتاب :يُعد مرجعًا هامًا لفهم التأثير الاقتصادي الصيني على التنمية الإفريقية، بالإضافة إلى التحليل المتعمق للاستراتيجيات الصينية.

"China in Africa: A New Colonialism?" تأليف(2007) Chris Alden

صدر الكتاب سنة 2007، حيث يركز على توسع النفوذ الصيني في إفريقيا والتحديات التي تفرضها هذه العلاقة. يطرح ألدن سؤالًا جوهريًا حول ما إذا كان الوجود الصيني في إفريقيا هو نوع جديد من الاستعمار الاقتصادي، وذلك بسبب استحواذ الصين على الموارد الطبيعية مثل المعادن الثمينة.

أهمية الكتاب :يُعتبر هذا الكتاب مهمًا لتحليل الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية الصينية في إفريقيا ودور الكونغو الديمقراطية كحالة دراسية مهمة.

"Cobalt Red: How the Blood of the Congo Powers Our Lives" تأليف Siddharth Kara (2023)

صدر الكتاب سنة 2023، حيث يتناول هذا الكتاب بشكل تفصيلي صناعة الكوبالت في الكونغو الديمقراطية، ويكشف النقاب عن الظروف القاسية التي يعاني منها العاملون في

المناجم. يناقش الكتاب كذلك كيف أن الطلب العالمي على الكوبالت في صناعة التكنولوجيا يغذي استغلال هذه الموارد.

أهمية الكتاب :يقدم الكتاب رؤية إنسانية وأخلاقية للتأثيرات السلبية التي يسببها التنافس بين القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة والصين، على الموارد الطبيعية في الكونغو الديمقراطية.

"The Looting Machine: Warlords, Oligarchs, Corporations, Smugglers, and the Theft of Africa's Wealth" تأليف Tom Burgis

صدر الكتاب سنة 2015 يستعرض الكتاب كيفية استغلال القوى الأجنبية للموارد الطبيعية في إفريقيا وكيف أدى ذلك إلى تفاقم النزاعات المسلحة، خاصة في الكونغو الديمقراطية. يتناول بيرغيس دور النخب المحلية، وأمراء الحرب، والشركات متعددة الجنسيات في استغلال الثروات المعدنية.

أهمية الكتاب :يوضح الكتاب الصلة بين التنافس على الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في الكونغو، ويسلط الضوء على الأبعاد الاقتصادية والسياسية للصراع بين الولايات المتحدة والصين.

الدراسات السابقة:

دراسة "Global Power and Africa's Resource Scramble" الباحث Ian Taylor :

تتناول هذه الدراسة كيف أن إفريقيا أصبحت هدفًا للقوى العالمية الكبرى بسبب ثروتها من الموارد الطبيعية. يناقش الكاتب كيف أن الصين والولايات المتحدة تتنافسان بشكل مكثف للحصول على المعادن الاستراتيجية في إفريقيا مثل النفط، الغاز، والكوبالت. الدراسة تركز على دور الصين المتزايد في إفريقيا من خلال مشاريع البنية التحتية والاستثمارات المباشرة في الموارد.

أهمية الدراسة: تقدم الدراسة رؤية شاملة حول كيفية تأثير التنافس الجيوسياسي على تنمية إفريقيا، وتسلط الضوء على كيفية استغلال الموارد الطبيعية لتعزيز النفوذ السياسي.

دراسة "China's Africa Strategy: The Impact of Economic Expansion on China's Resource Diplomacy" الباحث Deborah Brautigam

تقدم هذه الدراسة تحليلاً مفصلاً عن استراتيجيات الصين الاقتصادية في إفريقيا، خاصة في الدول الغنية بالموارد مثل الكونغو الديمقراطية. تركز الباحثة على الدور الكبير الذي تلعبه الصين في تطوير مشاريع البنية التحتية مقابل الوصول إلى المعادن، مثل الكوبالت. كما تتناول كيف أن الدبلوماسية الاقتصادية الصينية أصبحت وسيلة لزيادة نفوذها في إفريقيا.

أهمية الدراسة: تبرز الدور الصيني المتزايد في إفريقيا وكيف أن التوسع الاقتصادي الصيني يؤدي إلى استراتيجيات جديدة للحصول على الموارد الطبيعية الحيوية.

دراسة "Conflict Minerals and the Impact of Cobalt Mining in Congo" الباحث Michael Nest

تناقش هذه الدراسة التأثير الاجتماعي والاقتصادي لاستخراج الكوبالت في الكونغو الديمقراطية. يستعرض الكاتب كيف أن استخراج المعادن في هذه الدولة يؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان وتفاقم النزاعات المسلحة. يُركز على الكوبالت باعتباره "معدنًا للنزاع" وكيف أن الشركات العالمية، بما فيها الصينية والأمريكية، تلعب دورًا في زيادة استغلال هذه الموارد.

أهمية الدراسة: تقدم هذه الدراسة منظورًا عن الآثار السلبية لاستخراج الكوبالت على السكان المحليين، مما يبرز دور هذا المعدن في النزاعات القائمة في الكونغو الديمقراطية.

دراسة "Cobalt Red: The Dangerous World of Cobalt Mining" الباحث : Siddharth Kara

يقدم سيدهارث كارا بروفيسور في جامعة هارفارد الأمريكية في هذه الدراسة، تحليلًا شاملًا حول صناعة تعدين الكوبالت في الكونغو الديمقراطية، مع التركيز على التأثير الاجتماعي والاقتصادي لهذه الصناعة. تركز الدراسة على كيفية استغلال العمال، بمن فيهم الأطفال، في التعدين، وتفاصيل الظروف القاسية التي يعانون منها. كما تناقش الدراسة كيف أن الكوبالت يُعتبر معدنًا ضروريًا لصناعة التكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك الهواتف الذكية

والسيارات الكهربائية، وهو ما يزيد من الطلب العالمي عليه، ويدفع الشركات العالمية إلى استغلال هذا المورد.

أهمية الدراسة:

تسلط الدراسة الضوء على الأبعاد الإنسانية لتعدين الكوبالت وكيف أن الطلب المتزايد من قبل الشركات التكنولوجية، بما في ذلك الشركات الأمريكية والصينية، أدى إلى تفاقم ظروف العمل غير الآمنة في المناجم. كما تقدم هذه الدراسة نقاشًا مهمًا حول المسؤولية الأخلاقية للشركات العالمية في تحسين ظروف العمل في الكونغو الديمقراطية.

تقدم هذه الدراسات تحليلاً معمقًا حول الأبعاد المختلفة للتنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا، خاصة فيما يتعلق بالكوبالت في الكونغو الديمقراطية. توفر كل دراسة رؤية متخصصة حول الأبعاد الاقتصادية، السياسية، والإنسانية لهذا الصراع. على غرار سد الفجوة العلمية التي لم تتطرق لها الدراسات السابقة.

إشكالية الدراسة:

يشهد العالم تنافسًا متزايدًا بين القوى العظمى على الموارد الطبيعية الحيوية، خاصة في إفريقيا التي تمتلك ثروات طبيعية هائلة. يعد الكوبالت أحد المعادن الاستراتيجية المستخدمة في الصناعات التكنولوجية، وهو ما جعل الكونغو الديمقراطية، الغنية بهذا المورد، محورًا أساسيًا للتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. تتخذ كل من القوتين استراتيجيات متعددة للوصول إلى هذه الموارد وتأمين حصتها، مما يطرح العديد من التحديات أمام الدول الإفريقية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار والتنمية. هذا التنافس الجيوسياسي له تأثيرات كبيرة على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في القارة، وخاصة في الكونغو الديمقراطية. وعليه نطرح الإشكالية التالية:

كيف ينعكس التنافس الأمريكي الصيني على الكوبالت في الكونغو الديمقراطية في إعادة تشكيل الديناميات الجيوسياسية والاقتصادية في إفريقيا؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي الأهمية الاستراتيجية للكوبالت في الصناعات التكنولوجية العالمية، وكيف تؤثر هذه الأهمية على الطلب العالمي؟
2. كيف تسعى كل من الولايات المتحدة والصين إلى تأمين إمداداتها من الكوبالت في الكونغو الديمقراطية؟
3. ما هي التأثيرات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والسياسية للتنافس الأمريكي الصيني على الكوبالت في الكونغو الديمقراطية؟

الفرضيات:

1. يُعتبر الكوبالت معدنًا استراتيجيًا في الصناعات الحديثة والمستقبلية للطاقة النظيفة، مما يزيد الطلب العالمي عليه ويجعل الكونغو الديمقراطية هدفًا رئيسيًا للتنافس بين القوى الكبرى.
2. تتبع كل من الولايات المتحدة والصين استراتيجيات مختلفة لتأمين الكوبالت من خلال الاستثمارات الاقتصادية، الشراكات السياسية، والمشاريع التنموية في الكونغو الديمقراطية.
3. يؤدي التنافس الأمريكي الصيني على الكوبالت في الكونغو الديمقراطية إلى تأثيرات كبيرة تشمل تعزيز العائدات الاقتصادية من قطاع التعدين، لكنه أيضًا يفاقم الفساد الداخلي والمشاكل البيئية ويزيد من الانتهاكات الاجتماعية، فضلًا عن تأثيره السلبي على الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة داخل البلاد.

مجالات الدراسة:

المجال المكاني:

تركز الدراسة على جمهورية الكونغو الديمقراطية كحالة تحليلية، وذلك بسبب موقعها كأكبر منتج للكوبالت في العالم، بالإضافة إلى الكونغو الديمقراطية، تتناول الدراسة أيضًا القارة

الإفريقية بشكل عام، حيث يعتبر التنافس على الموارد الطبيعية بين القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة والصين، ظاهرة تشمل عدة دول إفريقية غنية بالموارد.

المجال الزماني:

تغطي الدراسة الفترة الزمنية المعاصرة، حيث بدأ التنافس الصيني الأمريكي على الموارد الطبيعية، خاصة الكوبالت، في العقد الأخير (2007–2023). تُركز الدراسة على الفترة التي تزايد فيها الطلب العالمي على الكوبالت نتيجة التحول نحو الصناعات التكنولوجية المتجددة، ما أدى إلى زيادة التوترات الجيوسياسية بين الولايات المتحدة والصين في إفريقيا، مع العودة إلى حقب زمنية ماضية من أجل فهم الحاضر.

الإطار المنهجي للدراسة:

1. **المقاربة التاريخية:**

يتم استخدام المقاربة التاريخية لتتبع تطور التنافس الأمريكي الصيني على الموارد الطبيعية في إفريقيا بشكل عام، والكوبالت في الكونغو الديمقراطية بشكل خاص. كما يركز هذا المنهج على فترات رئيسية مثل فترة ما بعد الاستعمار، والزيادة في الطلب العالمي على الكوبالت مع تطور الصناعات التكنولوجية.

2. **منهج دراسة الحالة:**

يركز منهج دراسة الحالة على تحليل حالة الكونغو الديمقراطية باعتبارها ساحة للتنافس الدولي على الكوبالت. من خلال هذا المنهج، يتم استعراض التأثيرات الاقتصادية والسياسية للتنافس الأمريكي الصيني على الدولة، خصوصًا في مجالات التعدين والتنمية. يتم استخدام تقارير دولية ودراسات أكاديمية لتقديم رؤية معمقة حول كيفية تأثر الاقتصاد المحلي والاستقرار السياسي بالتدخلات الخارجية. يساعد المنهج في فهم تفاصيل الديناميات المحلية في سياق العلاقات الجيوسياسية الكبرى وتدفقات الاستثمارات الأجنبية.

الإطار النظري للدراسة:

يتناول الإطار النظري لدراسة التنافس الأمريكي الصيني حول الكوبالت في الكونغو الديمقراطية مجموعة من النظريات التي تفسر هذا التنافس في إطار الجيوسياسة والاقتصاد السياسي العالمي. هذه النظريات تساهم في تقديم تحليل معمق لكيفية تأثير الصراع بين القوى العظمى على الموارد الطبيعية، وتحديدًا الكوبالت، في دولة ذات أهمية استراتيجية مثل الكونغو الديمقراطية. يمكن تقسيم هذا الإطار النظري إلى عدة محاور أساسية:

1. نظرية الجيوسياسة:(Geopolitics Theory)

تُعنى نظرية الجيوسياسة بدراسة تأثير الجغرافيا على السياسة الدولية والتفاعلات بين الدول، مع التركيز على العوامل الجغرافية مثل الموقع، التضاريس، الموارد الطبيعية، والمناخ. تُعَد الجيوسياسة إطارًا مفاهيميًا لفهم كيف يمكن للعوامل الجغرافية أن تشكل القوة والنفوذ السياسي والعسكري للدول على الساحة الدولية.

ظهرت الجيوسياسة لأول مرة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كمفهوم لفهم كيفية تأثير الجغرافيا على الشؤون الدولية، وكيف يمكن للدول استخدام الموقع الجغرافي والاستراتيجيات العسكرية والاقتصادية لتحقيق الهيمنة الإقليمية أو العالمية. في هذا السياق، ينظر إلى العالم كمسرح لتنافس القوى العظمى على السيطرة والنفوذ. ومن أبرز رواد النظرية الجيوسياسية:

فريدريك راتزل: عالم جغرافي ألماني يُعتبر من أوائل المفكرين الذين طرحوا أفكارًا جيوسياسية. قدّم راتزل فكرة أن الدول هي "كائنات حية" تنمو وتتوسع حسب حاجتها للموارد، وأكد على أهمية الموقع الجغرافي والقوة العسكرية في تشكيل الدول الكبرى.

هالفورد ماكيندر: يُعد من أهم المنظرين الجيوسياسيين، إذ طوّر "نظرية قلب العالم " (Heartland Theory)في عام 1904. اقترح ماكيندر أن من يسيطر على قلب أوراسيا يسيطر على العالم. رأى أن القوى العظمى التي تسيطر على هذه المنطقة يمكنها السيطرة على المناطق الأخرى بسبب موقعها الاستراتيجي ومواردها.

نيكولاس سبايكمان: قدّم نظرية الهلال الخارجي (Rimland Theory) كاستجابة لنظرية ماكيندر، جادل سبايكمان بأن المناطق الساحلية لأوراسيا (الهلال الخارجي) هي التي تحمل المفتاح للسيطرة على العالم، وليس القلب. وبهذا، اعتبر أن من يسيطر على الهلال الخارجي يمكنه التحكم في قوى العالم.

كارل هاوسهوفر: عالم جغرافي ألماني طوّر مفاهيم راتزل حول الدولة ككائن حي. أسس هاوسهوفر المدرسة الجيوسياسية الألمانية، وركز على أهمية التوسع الإقليمي للدولة من أجل البقاء. دعمت أفكاره جزئيًا طموحات النازيين التوسعية في الحرب العالمية الثانية.

ألفريد ماهان: ضابط بحري أمريكي كان من أوائل من ركّزوا على أهمية القوة البحرية في السياسة الدولية. جادل ماهان بأن من يسيطر على البحار يمكنه السيطرة على التجارة الدولية، وبالتالي على القوة العالمية.

زدبيغنيو بريجينسكي: مستشار الأمن القومي الأمريكي سابقًا، طوّر فكرة "القوس الإسلامي" كمفهوم جيوسياسي استراتيجي يركّز على أهمية الدول الإسلامية في السياسة العالمية، وخاصة في ظل الهيمنة الأمريكية بعد الحرب الباردة.

ولا تقتصر الجيوسياسة اليوم على المفاهيم التقليدية فقط، مثل السيطرة على الأرض أو البحار، لكنها توسعت لتشمل الفضاء الإلكتروني والتكنولوجيا والاقتصاد والموارد الطبيعية. مع ظهور تحديات جديدة مثل تغير المناخ، والهجرة الجماعية، وأمن الطاقة، أصبحت الجغرافيا السياسية تتكيف مع هذه المتغيرات لتوفير فهم أفضل للتنافس الدولي والنفوذ.

2. نظرية التبعية:(Dependency Theory)

نشأت نظرية التبعية (Dependency Theory) في خمسينيات وستينيات القرن العشرين كرد فعل على نظرية التحديث (Modernization Theory) التي كانت تهيمن على فهم التنمية في البلدان النامية. عارضت نظرية التبعية فكرة أن جميع الدول تسير على نفس المسار نحو التنمية الاقتصادية، والتي اقترحتها نظرية التحديث، حيث تفترض أن الدول المتخلفة يمكنها أن تتقدم من خلال تبني النموذج الغربي للتنمية.

وفقًا لنظرية التبعية، فإن العلاقات الاقتصادية الدولية تهيمن عليها قوى غير متساوية، مما يؤدي إلى تبعية الدول النامية للدول المتقدمة. ويعني هذا أن الاقتصاد العالمي مقسم إلى مركز (Core) ومحيط .(Periphery) الدول المتقدمة في المركز تستفيد من الموارد والعمل الرخيص في الدول النامية في المحيط، مما يخلق ديناميكية من الاستغلال ويعيق قدرة الدول النامية على تحقيق تنمية حقيقية. هذا النظام يعزز تبعية الدول النامية، مما يؤدي إلى تخلف مستدام، حيث تكون الدول النامية غير قادرة على تطوير اقتصاداتها بشكل مستقل.

تشير نظرية التبعية إلى أن الاقتصادات في المحيط تُستغل بشكل منظم للحفاظ على النمو الاقتصادي للدول المتقدمة. وهذا الاستغلال يتجلى في أشكال عدة، مثل السيطرة على التجارة، استغلال الموارد الطبيعية، والتدخلات السياسية. وتؤكد النظرية أن العلاقات غير المتكافئة بين المركز والمحيط هي السبب الرئيسي للتخلف الاقتصادي للدول النامية.

ومن أهم رواد هذه النظرية يشملون مجموعة من المفكرين الذين ساهموا في تطوير هذه الفكرة وهم: راؤول بريبيش، أندريه غوندر فرانك وسمير أمين.

تفسر نظرية التبعية التفاوت بين الدول النامية والمتقدمة من خلال التأكيد على الأبعاد التاريخية والاستغلالية للعلاقات الاقتصادية الدولية. ترى هذه النظرية أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي لن يؤدي إلى التنمية الحقيقية للدول النامية إلا إذا تم تغييره بشكل جذري، حيث يجب على هذه الدول تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات.

3. نظرية الواقعية في العلاقات الدولية:(Realism in International Relations)

الواقعية الجديدة، المعروفة أيضًا باسم "الواقعية البنيوية"، تطورت كتعديل للنظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية، وتركز بشكل أكبر على بنية النظام الدولي بدلاً من التركيز على سلوك الدول الفردية أو الخصائص البشرية. الواقعية الجديدة، التي قدمها العالم كينيث والتز في كتابه "نظرية السياسة الدولية" (1979)، تقوم على

فكرة أن النظام الدولي هو فوضوي بطبيعته، وأن الدول تعمل وفقًا لهذا السياق البنيوي لتعظيم أمنها.

في الواقعية الجديدة، الفوضى في النظام الدولي ليست فوضى اجتماعية أو سياسية، بل هي نتيجة غياب سلطة مركزية أو حكومة عالمية تفرض القوانين وتنظم التفاعلات بين الدول. هذا يعني أن الدول في النظام الدولي تعمل بشكل مستقل وتتخذ القرارات وفقًا لما يخدم مصالحها الوطنية، وخاصة أمنها القومي.

تركز الواقعية الجديدة على مفهوم "القدرة" أو "القوة النسبية" للدولة داخل النظام الدولي، بحيث تحاول كل دولة تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن من خلال توازن القوى. وتختلف الواقعية الجديدة عن الواقعية التقليدية في أنها لا تركز كثيرًا على الطبيعة البشرية الأنانية أو على قرارات القادة، بل ترى أن سلوك الدول يعتمد إلى حد كبير على موقعها في هيكل النظام الدولي.

الدول الكبرى تُعتبر وحدات رئيسية في النظام الدولي، والتنافس بين القوى العظمى هو الذي يشكل السياسة الدولية. في هذا السياق، التوازن بين القوى يلعب دورًا رئيسيًا في الحفاظ على استقرار النظام الدولي أو في دفعه نحو النزاعات. الواقعية الجديدة ترى أن الحروب والنزاعات هي نتيجة لتغيرات في توازن القوى، حيث تسعى الدول لتجنب أن تصبح ضعيفة أو متراجعة في النظام.

كما تركز الواقعية الجديدة على "التفاعل المتعدد" بين الدول، حيث تعمل الدول بشكل متبادل لتحقيق مصالحها، لكنها في الوقت نفسه تتأثر ببنية النظام الدولي ككل. الفاعلون الرئيسيون في هذا النظام هم الدول، وليس المنظمات الدولية أو الفاعلين من غير الدول.

إسقاط هذه النظرية على التنافس الأمريكي الصيني حول الكوبالت في الكونغو الديمقراطية يؤكد فكرة أن الدولتين تعملان وفقًا لمصلحتهما القومية داخل نظام دولي

فوضوي، يسعيان من خلاله لتأمين الموارد الحيوية التي تعزز من قوتهما النسبية. الصين، من خلال سيطرتها على جزء كبير من صناعة الكوبالت، تحاول أن تضمن تفوقها في مجالات التكنولوجيا والطاقة المتجددة. من جهة أخرى، الولايات المتحدة تحاول استعادة الأرض التي فقدتها في هذا المجال لتبقى مهيمنة في النظام الدولي.

تسلط الواقعية الجديدة الضوء على كيفية استخدام الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة والصين، للموارد الطبيعية في إطار لعبة توازن القوى. كل من هاتين القوتين تحاول تأمين مصادر الكوبالت بشكل استراتيجي لضمان التفوق الصناعي والعسكري والتكنولوجي، ما يوضح الطبيعة التنافسية المستمرة بينهما على المسرح العالمي.

الفصل الأول: -فصل تمهيدي-

الأهمية الجغرافية والجيوسياسية للقارة الإفريقية

المبحث الأول: الأهمية الجغرافية للقارة الإفريقية

تتميز القارة الإفريقية بمميزات جغرافية تجعلها مهمة، فعلى سبيل المثال تعد من القارات أشد حرارة في العالم، إلا أنا الثلوج تكسو قممها، وإذا كان الجفاف هو أخطر ما تواجهه بعض الدول، إلا أن الأمطار الغزيرة تعيق التنمية في دول أخرى، وتعد عناصر القوة التي تتمته بها من العوامل التي دفعت القوى الكبرى لمحاولة بسط سيطرتها ونفوذها على القارة وتقسيمها بينها[1].

يتكون الجزء الأكبر من القارة الإفريقية من كتلة قارية ضخمة تمتد من جبال الأطلس شمالا حتى مرتفعات الكاب جنوبا، وتتشابه كتلتها مع كتلة أمريكا الجنوبية.

تقدر مساحة القارة الإفريقية بـ 33.365.000 كيلومتر مربع، وهي ثاني أكبر قارة مساحة بعد قارة آسيا، وتبلغ حوالي 8000 كم من الشمال إلى الجنوب و7400 كم من الشرق إلى الغرب حيث انعكست هذه المساحة الشاسعة على دولها إذ تعتبر كبيرة المساحة أكبرها الجزائر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان، مصر... الخ. وقد بلغ عدد سكان القارة الإفريقية في سنة 2022 حوالي 1.4 مليار نسمة[2].

أما من حيث الموقع الفلكي، فتمتد إفريقيا عبر خط الاستواء شمالا وجنوبا بين خط العرض 37.21 درجة شمالا عند الرأس الأبيض في تونس، وخط العرض 34.51 درجة جنوبا عند رأس أجولهاس في أقصى الجنوب، أي 75% من القارة تقع بين مداري الجدي والسرطان، ويخترق خط الاستواء القارة من الوسط حيث يمر عند نهاية الصومال مرورا بوسط كينيا ووسط أوغندا وشمال جمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو والغابون[3].

تطل القارة الأمريكية على أربعة أقطار العالم حيث تطل على القارة الأوروبية من البحر الأبيض المتوسط، وتطل على قارة آسيا شرقا عبر المحيط الهندي، بالإضافة إلى أنها لم تنفصل عن قارة آسيا كليا إلى بعد إنشاء قناة السويس سنة 1869. أما الجانب الغربي فتطل

---

[1] عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون، ***جغرافيا القارة الافريقية وجزرها***، (ليبيا، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000)، ص 5.

[2] ***Africa***, from: https://www.britannica.com/place/Africa, April 2nd, 2024.

[3] عبد القادر مصطفى المحيشي، مرجع سابق، ص ص 69-70.

على القارة الأمريكية عبر المحيط الأطلسي، ما جعلها ذو أهمية عالمية بسبب توسطها بين القارات.

يوجد في قارة إفريقيا 54 دولة مختلفة المساحات ومتنوعة الأقاليم والمناخات، منها 16 دولة حبيسة، وتمتاز القارة بموارد طبيعية هائلة ما أدى لطمع الدول الإمبريالية على رأسها بريطانيا وفرنسا لاستعمار معظم دولها[1].

(خريطة رقم01) خريطة للقارة الإفريقية

المصدر : https://geology.com/world/africa-satellite-image.shtml

[1] سليم كاطع علي، ***التنافس الأمريكي الصيني تجاه قارة إفريقيا بعد الحرب الباردة "السودان أنموذجا"***، (عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2017)، ص 30.

المبحث الثاني: الأهمية الجيواستراتيجية

تتمثل الأهمية الجيواستراتيجية لقارة إفريقيا في مواردها الطبيعية الغنية وموقعها الجغرافي الحيوي، الذي يربط بين عدة ممرات بحرية دولية. كما تلعب إفريقيا دوراً متزايد الأهمية في السياسة العالمية والتجارة الدولية، مما يجعلها محط اهتمام القوى الكبرى الساعية لترسيخ نفوذها وتأمين مصالحها في المنطقة.

المطلب الأول: الإطلالة على البحار والمحيطات

ومن أهم البحار والمحيطات التي تطل عليها القارة:

1. **المحيط الأطلسي:**

يمتد المحيط الأطلسي على طول الساحل الغربي لإفريقيا، ويحد القارة من الغرب، يتصل بالبحر الأبيض المتوسط عبر مضيق جبل طارق، مما يجعله طريقًا بحريًا رئيسيًا للتجارة بين أوروبا وإفريقيا. ويعتبر المحيط الأطلسي ثاني أكبر محيط في العالم بعد المحيط الهادي، حيث تبلغ مساحته 88 مليون كيلومتر مربع، وحوالي 106.5 مليون كيلومتر مربع عند إضافة مياه المحيط المتجمد الجنوبي.

يتميز المحيط الأطلسي بتنوع بيولوجي هائل يشمل مجموعة واسعة من الكائنات البحرية مثل الأسماك، الثدييات البحرية، والشعاب المرجانية، ويعد مصدراً مهماً للثروة السمكية التي تعتمد عليها العديد من الدول الإفريقية في الغذاء والتصدير[1].

يعد المحيط الأطلسي طريقًا بحريًا حيويًا للتجارة بين إفريقيا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأوروبا، إذ توجد موانئ رئيسية على الساحل الأطلسي مثل ميناء الدار البيضاء في المغرب، ميناء دكار في السنغال، وميناء لاغوس في نيجيريا، التي تعتبر مراكز رئيسية للتجارة الدولية[2].

[1] بالدييه وآن لوفيغر، ***البحار والمحيطات***، (ترجمة: منعم زينب، الرياض، كتاب العربية 154، 2015)، ص 108.
[2] سليم كاطع علي، مرجع سابق، ص 42.

(خريطة رقم02) خريطة المحيط الأطلسي

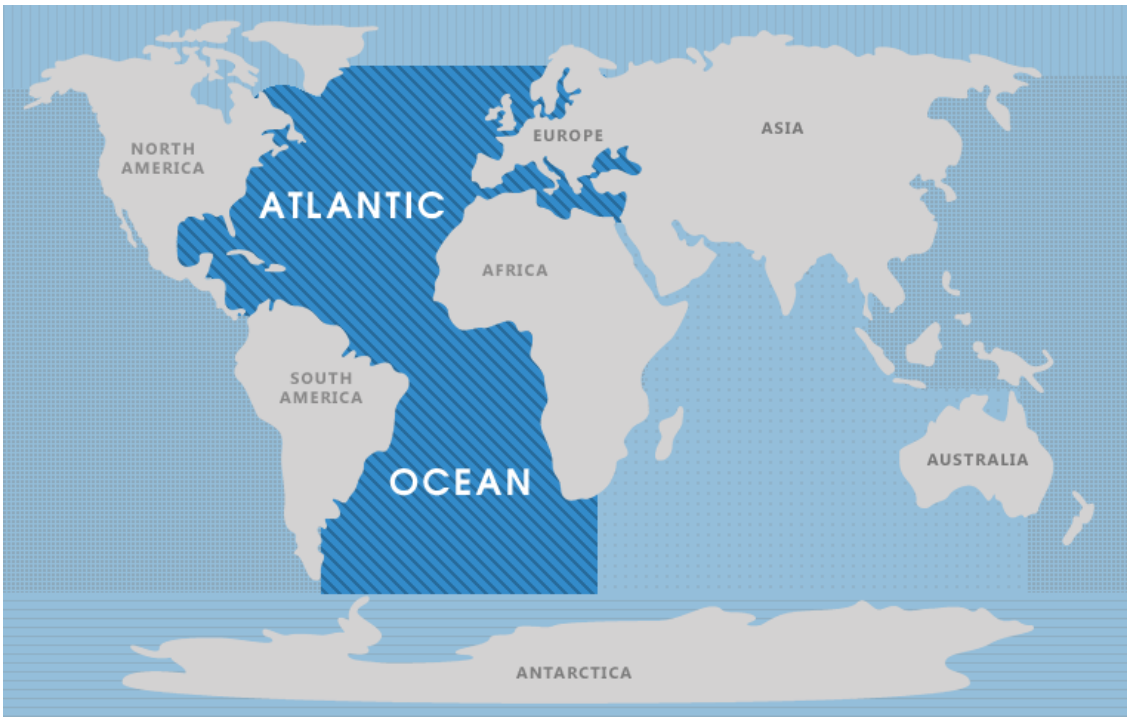

المصدر: https://www.whatarethe7continents.com/atlantic-ocean/

2. المحيط الهندي:

يمتد المحيط الهندي من الساحل الشرقي لإفريقيا إلى غرب أستراليا، ويحده من الشمال دول آسيا ودول المنطقة العربية، ومن الجنوب القارة القطبية الجنوبية، يحد إفريقيا من الشرق، ويتصل بالبحر الأحمر عبر مضيق باب المندب، وبالبحر العربي.

يعتبر المحيط الهندي أصغر المحيطات إذ تبلغ مساحته حوالي 49 مليون كيلومتر مربع، وحوالي 75 مليون كيلومتر مربع بإضافة مياه المحيط المتجمد الجنوبي، وهو ثالث أكبر محيط في العالم بعد المحيط الهادي والمحيط الأطلسي، ويبلغ متوسط عمق المحيط الهندي حوالي 3,890 مترًا، وأعمق نقطة فيه هي خندق جاوة بعمق يصل إلى حوالي 7,258 مترًا[1].

[1] بالدييه وآن لوفيغر، مرجع سابق، ص 104.

يعتبر المحيط الهندي طريقًا بحريًا رئيسيًا للتجارة بين إفريقيا وآسيا وأوروبا، حيث تمر من خلاله خطوط الشحن الحيوية التي تربط موانئ مثل مومباسا (كينيا)، دار السلام (تنزانيا)، ومابوتو (موزمبيق) مع بقية العالم.

(خريطة رقم03) خريطة للمحيط الهندي

المصدر : https://www.whatarethe7continents.com/indian-ocean/

3. البحر الأبيض المتوسط:

يمتد البحر الأبيض المتوسط بين أوروبا إلى الشمال، إفريقيا إلى الجنوب، وآسيا إلى الشرق. يحده من الغرب مضيق جبل طارق الذي يربطه بالمحيط الأطلسي، يطل على شمال إفريقيا دول مثل مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، والمغرب.

تبلغ مساحة البحر الأبيض المتوسط حوالي 2.5 مليون كيلومتر مربع، ويتراوح عمقه بين 1,500 و3,000 متر، حيث يحتوي على مجموعة متنوعة من التضاريس بما في ذلك الجبال، السهول الساحلية، والجزر، فيوجد فيه العديد من الجزر الكبيرة مثل صقلية وسردينيا وكريت، وكذلك العديد من الأرخبيلات الصغيرة[1].

[1] سليم كاطع علي، مرجع سابق، ص 43

يتميز البحر الأبيض المتوسط بمناخ البحر الأبيض المتوسط المعتدل، الذي يشمل صيفًا حارًا وجافًا وشتاءً معتدلًا ورطبًا، فيلعب دورًا كبيرًا في تحديد المناخ في المناطق المحيطة به.

ويشكل البحر الأبيض المتوسط طريقًا بحريًا حيويًا للتجارة بين إفريقيا وأوروبا وآسيا، فتمر عبره خطوط الشحن الرئيسية التي تربط الموانئ ببعضها البعض مثل الإسكندرية (مصر)، بنزرت (تونس)، الجزائر (الجزائر)، مرسيليا (فرنسا)، نابولي (إيطاليا)... ببقية العالم[1].

(خريطة رقم04) خريطة البحر الأبيض المتوسط

المصدر : https://www.britannica.com/place/Mediterranean-Sea

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المطلب الثاني: المضائق البحرية الاستراتيجية

يتناول المطلب الثاني أهمية المضائق البحرية الاستراتيجية، التي تشكل نقاطاً حيوية في التجارة العالمية وحركة النقل البحري. تسيطر هذه المضائق على مسارات شحن الطاقة والسلع، مما يجعلها محط أنظار القوى الكبرى التي تسعى لضمان تأمين هذه الممرات الحيوية والحفاظ على مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية.

أ. مضيق جبل طارق:

هو ممر بحري ضيق يقع بين الطرف الجنوبي لإسبانيا والطرف الشمالي للمغرب، ويربط بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، يبلغ عرض المضيق حوالي 13 كيلومترًا عند أضيق نقطة له، ويفصل بين أوروبا وإفريقيا.

يستخدم المضيق بشكل مكثف لنقل النفط والغاز الطبيعي من منطقة الشرق الأوسط إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية، حيث يعد نقطة عبور رئيسية لناقلات النفط التي تشكل جزءًا كبيرًا من حركة التجارة البحرية عبره.

يعد المضيق المدخل الوحيد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأبيض المتوسط، مما يجعله ممرًا بحريًا استراتيجيًا حيويًا لحركة الملاحة البحرية العالمية، حيث يمر من خلال المضيق عدد كبير من السفن التجارية التي تنقل البضائع بين أوروبا وإفريقيا وآسيا وأمريكا الشمالية والجنوبية، ويعتبر من أكثر الممرات البحرية ازدحامًا في العالم، حيث تمر من خلاله حوالي 100 ألف سفينة سنويًا أي تمر من خلاله حوالي 300 سفينة يوميا[1].

يُعتبر مضيق جبل طارق ذا أهمية استراتيجية عسكرية كبيرة، حيث تسيطر عليه المملكة المتحدة من خلال قاعدة بحرية في جبل طارق، وتستخدم القوات البحرية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) هذا المضيق أيضا كنقطة استراتيجية لمراقبة وتأمين حركة الملاحة البحرية ومنع التهديدات الأمنية مثل القرصنة والتهريب[2].

[1] ***Strait of Gibraltar***, from: https://shorturl.at/D2TUc, April 2nd, 2024.
[2] ***Strait of Gibraltar***, from: https://www.britannica.com/place/Strait-of-Gibraltar, April 2nd, 2024.

(خريطة رقم05) خريطة لمضيق جبل طارق

المصدر : https://www.britannica.com/place/Strait-of-Gibraltar

ب. مضيق باب المندب:

يقع مضيق باب المندب بين اليمن في شبه الجزيرة العربية وجيبوتي وإريتريا في القرن الإفريقي، حيث يفصل المضيق بين البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي، ويمتد على عرض حوالي 30 كيلومترًا في أضيق نقطة له، من رأس منهالي في الساحل الآسيوي إلى رأس سيان على الساحل الإفريقي[1].

يعد المضيق ممرًا حيويًا يربط بين البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي، مما يجعله نقطة عبور استراتيجية للتجارة العالمية، خاصة بين أوروبا وآسيا، ويلعب دورًا محوريًا في حركة الملاحة البحرية، حيث تمر عبره السفن المتجهة من وإلى قناة السويس.

يعد مضيق باب المندب واحدًا من أهم الممرات البحرية لنقل النفط، حيث يمر من خلاله حوالي 6.2 مليون برميل من النفط يوميًا في المتوسط حسب إحصائيات

[1] سليم كاطع علي، مرجع سابق، ص 48.

سنة 2018، مما يجعله نقطة ازدحام حيوية للتجارة النفطية، كما تمر عبره أيضًا شحنات كبيرة من البضائع والسلع التجارية، بما في ذلك المنتجات الزراعية والصناعية، بين آسيا وإفريقيا وأوروبا. كما يساهم المضيق في الاقتصاد العالمي من خلال تسهيل حركة التجارة بين أسواق رئيسية مثل أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية[1].

يعتبر مضيق باب المندب منطقة حساسة من الناحية الأمنية، حيث تتعرض حركة الملاحة فيه لتهديدات مثل القرصنة والهجمات الإرهابية، لذلك تتعاون الدول المطلة على المضيق مع القوى الدولية لضمان أمن الملاحة البحرية ومنع الأنشطة غير القانونية مثل تهريب الأسلحة والمخدرات، لهذا نجد على ضفافه عدة قواعد عسكرية لدول كبرى مثل القاعدة الأمريكية، القاعدة الصينية والقاعدة الفرنسية في جيبوتي[2].

(خريطة رقم06) خريطة لمضيق باب المندب

المصدر:

https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=41073

[1] ***The Bab el-Mandeb Strait is a strategic route for oil and natural gas shipments***, from: https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=41073, April 5th, 2024.

[2] ***Bab el-Mandeb Strait***, from https://www.britannica.com/place/Bab-El-Mandeb-Strait, April 5th, 2024.

ج. قناة السويس:

تقع قناة السويس في مصر، وتربط بين البحر الأبيض المتوسط شمالًا والبحر الأحمر جنوبًا، حيث تمتد القناة من مدينة بورسعيد في الشمال إلى مدينة السويس في الجنوب، بطول حوالي 193 كيلومترًا، إذ تعتبر قناة السويس ممرًا مائيًا اصطناعيًا يختصر الطريق البحري بين أوروبا وآسيا، مما يلغي الحاجة إلى الدوران حول قارة إفريقيا عبر رأس الرجاء الصالح[1].

تقلل القناة من مسافة السفر البحرية بحوالي 6000 كيلومتر، مما يوفر الوقت والوقود ويقلل من تكاليف النقل البحري[2].

تعتبر القناة ممرًا حيويًا للشحنات القادمة من آسيا والمتجهة إلى أوروبا والعكس، مما يجعلها مركزًا للتجارة البحرية الدولية، حيث تمر عبر قناة السويس حوالي 10% من التجارة العالمية، فيمر من خلالها حوالي 8% من النفط العالمي و10% من الغاز الطبيعي المسال، مما يجعلها أحد أهم الممرات المائية في العالم[3].

تعد قناة السويس مصدرًا رئيسيًا للدخل القومي المصري، حيث تحقق إيرادات كبيرة من رسوم العبور المفروضة على السفن، تسهم في تعزيز الاقتصاد المصري من خلال توفير فرص عمل وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية والمشروعات التنموية المرتبطة بالقناة مثل "قناة السويس الجديدة"، وذلك بعد تأميمها من طرف الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر.

للقناة أهمية استراتيجية عسكرية، حيث تتحكم في حركة السفن الحربية وتعد منطقة حساسة للأمن البحري، حيث تلعب دورًا محوريًا في الاستراتيجيات الدفاعية

[1] ***Suez Canal***, from https://www.britannica.com/topic/Suez-Canal, April 5th, 2024.
[2] ***Geographical Impacts of the Suez and Panama Canals***, from: https://transportgeography.org/contents/chapter1/emergence-of-mechanized-transportation-systems/suez-panama-canal-geography-impacts/, April 7th, 2024
[3] ***WHAT PERCENTAGE OF WORLD TRADE GOES THROUGH THE SUEZ CANAL***, from: https://shorturl.at/ttPhk, june 06th, 2024.

للدول الكبرى، من خلال ضمانها مرور الأساطيل البحرية بسهولة بين المحيط الأطلسي والمحيط الهندي.[1]

شهدت القناة عدة توسيعات وتطويرات لتحسين كفاءتها وزيادة طاقتها الاستيعابية. آخرها مشروع توسعة هو "قناة السويس الجديدة" الذي افتتح في 2015، والذي يهدف إلى تقليل زمن العبور وزيادة عدد السفن التي يمكنها المرور عبر القناة يوميًا.

[1] ***Military Using Alternatives to Suez Canal in Middle East***, from: https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/2553768/military-using-alternatives-to-suez-canal-in-middle-east/, june 06th, 2024.

(خريطة رقم07) خريطة لقناة السويس

المصدر : https://www.britannica.com/topic/Suez-Canal

المبحث الثالث: توزيع الموارد في قارة إفريقيا

تكتسب القارة الإفريقية أهمية اقتصادية كبيرة بسبب مخزونها الاستراتيجي الضخم من مصادر الطاقة والمواد الخام الطبيعية، بما في ذلك الأحجار النفيسة والمعادن النادرة، هذا المخزون الحيوي جعل القوى الكبرى تتنافس بشدة على إفريقيا، نظراً لحاجتها الكبيرة إلى هذه الموارد لدعم صناعاتها واستهلاكها المتزايد[1]. تعتبر إفريقيا مصدراً رئيسياً للنفط، الغاز الطبيعي، والعديد من المعادن الأساسية مثل الذهب، الألماس، الكوبالت، واليورانيوم، مما يعزز دورها المحوري في الاقتصاد العالمي ويجذب اهتمام الدول الكبرى الساعية لضمان إمدادات مستقرة ومستدامة من هذه الموارد الحيوية.

المطلب الأول: البترول والغاز

تعتبر إفريقيا غنية بموارد المحروقات، حيث تعد نيجيريا، وأنغولا، والجزائر، وليبيا، ومصر من أكبر الدول المنتجة للنفط والغاز في القارة. تساهم هذه الموارد بشكل كبير في اقتصادات هذه الدول، وتعتبر مصدراً رئيسياً للإيرادات القومية.

1. **البترول:**

تعد إفريقيا من القارات الغنية بالموارد النفطية، حيث تحتوي على حوالي 6.8% من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم، والمقدرة بـ 125.3 مليار برميل حسب اخصائيات سنة 2021. حيث تنتج القارة حوالي 8% من الإنتاج العالمي للنفط. وبالرغم من الإنتاج الكبير، إلا أن القارة تستهلك فقط حوالي 4% من الاستهلاك العالمي للنفط، حيث يتركز الاستهلاك في الدول الأكثر تطورًا. وتتميز إفريقيا بتصدير معظم إنتاجها النفطي، حيث يتم تصدير حوالي 80% أي ما يقدر بـ 4.8 مليون برميل من النفط المنتج يوميا إلى دول أخرى مثل دول أوروبا وآسيا الصناعية[2].

تأتي ليبيا على رأس قائمة أكثر الدول امتلاكًا لاحتياطيات النفط في أفريقيا، بنحو 48.36 مليار برميل بنهاية 2023، وبعدها نيجيريا المحتلة للمركز الثاني إفريقيًا،

[1] سليم كاطع علي، مرجع سابق، ص 59.

[2] ***Export volume of crude oil from Africa in 2022, by country***, from: https://www.statista.com/statistics/1197901/export-volume-of-crude-oil-by-country-in-africa/, June 06th, 2024.

تأتي الجزائر ثالثة باحتياطيات نفطية مؤكدة 12.2 مليون برميل بنهاية 2023، ورابعًا يأتي السودان ودولة جنوب السودان باحتياطيات إجمالية 5 مليارات برميل خلال 2023، مع واقع أن جنوب السودان تستحوذ وحدها على 3.5 مليار برميل من هذا الإجمالي، أمّا مصر فقد بلغت احتياطاتها من النفط 3.3 مليار برميل بنهاية 2023، لتكون في الترتيب الخامس أفريقيًا، تليها أنغولا في المركز السادس (2.55 مليار برميل)، ثم أوغندا بنحو 2.50 مليار برميل، وفي المراكز من الثامن إلى العاشر، تأتي الغابون والكونغو الديمقراطية وتشاد باحتياطيات 2 و1.8 و1.5 مليار برميل على التوالي، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة، وتمتلك بقية الدول الأفريقية احتياطيات قليلة من النفط أدنى بكثير من مليار برميل، عدا دولة غينيا الاستوائية، التي تأتي في المركز الـ 11 باحتياطيات 1.1 مليار برميل بنهاية 2023[1].

2. الغاز الطبيعي:

بلغ إجمالي احتياطيات الغاز الطبيعي في إفريقيا أكثر من 620 تريليون قدم مكعب في عام 2021، وتضم نيجيريا أكبر احتياطيات في القارة، حوالي 200 تريليون قدم مكعب – أي ما يعادل حوالي ثلاثة بالمائة من احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية المؤكدة. وبالإضافة إلى ذلك، استحوذت منطقة شمال أفريقيا على ما يقرب من نصف إجمالي احتياطيات القارة من الغاز، حيث تمتلك الجزائر الكمية الأكبر، بنحو 159 تريليون قدم مكعب. ومع تزايد الطلب على الغاز الطبيعي في جميع أنحاء العالم، قد تلعب أفريقيا وثرائها بالموارد دوراً متزايداً في سلسلة التوريد، حيث سوف تستمر احتياطيات الغاز الطبيعي في أفريقيا حوالي 55.7 سنة أخرى قبل أن تنضب، مع الأخذ في الاعتبار الحفاظ على المستوى الحالي للإنتاج. وفي عام 2020، أنتجت القارة 231 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. ويمثل هذا نموا بأكثر من 70 في المائة في مستوى الإنتاج مقارنة بعام 2000. حاليا، تعد الجزائر المنتج الرئيسي للغاز

[1] ***Proved crude oil reserves in Africa in 2021, by country***, from: https://feji.us/cwext8, June 04th, 2024.

الطبيعي في أفريقيا، تليها مصر ونيجيريا. وبطبيعة الحال، تعد هذه الدول أيضًا من أكبر مصدري الغاز في القارة[1].

المطلب الثاني: المعادن النادرة

إفريقيا غنية بالمعادن المتنوعة، مما يجعلها مركزًا مهمًا للتعدين على مستوى العالم. تحتوي القارة على احتياطيات كبيرة من النحاس، الكوبالت، البلاتين واليورانيوم. إذ تعد جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها من أكبر منتجي الكوبالت والنحاس. تلعب هذه الموارد المعدنية دورًا حيويًا في الاقتصادات الأفريقية وتسهم بشكل كبير في التجارة العالمية والصناعات المستقبلية المختلفة. ومن أهم هذه المعادن هي:

1. **الكوبالت:** الكوبالت معدن مهمّ من الناحية التكنولوجية. لونه فضيّ إلى رمادي وله خصائص عديدة منها المغناطيسية والصلابة ومقاومة التآكل عند خلطه مع معادن أخرى والتوصيل الحراري والكهربائي المنخفض ونقطة انصهار عالية. يدخل في العديد من الصناعات الحديثة حيث يستخدم في صناعة كاثودات البطّاريات القابلة لإعادة الشحن وفي صناعة محرّكات الطائرات النفّاثة وغيرها من الصناعات الحديثة[2].

وتعد جمهورية الكونغو الديمقراطية موطنًا لأكثر من 50% من احتياطيات الكوبالت في العالم، مع ما يقدر بنحو 3.6 مليون طن متاحة للاستخراج في البلاد، ويمكن العثور على عمليات التعدين الرئيسية في مقاطعة كاتانغا، ولا سيما مشاريع موتاندا وكاموتو وإتوال ورواشي، في حين أنشأ كبار المنتجين الدوليين مثل جلينكور Glencoreالسويسرية وGroup CMOC الصينية مواقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جانب شركة التعدين المحلية جيكامين Gécamine، (تعد هذه الشركات أكبر منتجين الكوبالت في العالم. ويقدر تقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أن ما يصل إلى 30% من الكوبالت المنتج في الكونغو يأتي من مشاريع التعدين الحرفي الصغيرة[3].

[1] ***Natural gas reserves in Africa as of 2021, by main country***, from: https://feji.us/x6k5xq, June 04th, 2024.

[2] ***جيوبوليتيك المعادن النادرة الإنتاج والاستخدام***، (بيروت، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2023)، ص14.

[3] ***Profiling the six largest cobalt reserves in the world by country***, from: https://www.nsenergybusiness.com/analysis/largest-cobalt-reserves-country/?cf-view, March 18th, 2024.

ومن المصادر المهمّة الأخرى للكوبالت في العالم إندونيسيا وروسيا وأستراليا وكندا والفلبين وغينيا الجديدة.

كم يزداد التنافس الدولي على الكوبالت في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، نظرًا لأهميته في الصناعات التكنولوجية المتقدمة، لا سيما في إنتاج البطاريات القابلة لإعادة الشحن ومحركات الطائرات النفاثة، خاصة مع التوجه نحو الطاقة النظيفة، يعزز من المنافسة بين الدول والشركات لضمان الحصول على هذه الموارد الاستراتيجية، مما ينعكس على العلاقات الدولية وسلاسل الإمداد العالمية.

2. اليورانيوم:

اليورانيوم هو عنصر مشع يتواجد في البيئة الطبيعية، عدده الذري 92 ورمزه الكيميائي هو U في الجدول الدوري. يصنف اليورانيوم ضمن مجموعة الأكتينات، وهي مجموعة من العناصر التي لم تُكتشف إلا في وقت متأخر نسبياً. كغيره من الأكتينات، يتميز اليورانيوم بخاصية الإشعاع، حيث يضمحل بمرور الزمن وينبعث منه طاقة خلال هذه العملية[1].

يستخدم اليورانيوم في العديد من التطبيقات الهامة. يعتبر الوقود النووي في محطات الطاقة النووية أبرز استخداماته، حيث يتم استخدامه لتوليد الكهرباء، كما يستخدم اليورانيوم في صناعة الأسلحة النووية بفضل قدرته على الانشطار النووي. بالإضافة إلى ذلك، يُستخدم في بعض العمليات الصناعية مثل إنتاج النظائر المشعة التي تُستخدم في الطب والصناعة[2].

ويوجد في دولة ناميبيا أكبر احتياطي لليورانيوم في إفريقيا باحتياطي 470 ألف طن متري، تليها جنوب إفريقيا باحتياطي يقدر بـ 320 ألف طن متري من اليورانيوم، تليهما النيجر بـ 311 ألف طن متري وذلك حسب إحصائيات سنة 2021[3].

ويعد اليورانيوم عنصر أساسي في إنتاج الطاقة النووية والأسلحة النووية، مما يجعله محورًا رئيسيًا للتنافس الدولي. وفي إفريقيا، التي تحتضن احتياطيات كبيرة من

---

[1] ***ما اليورانيوم؟، الوكالة الدولية للطاقة الذرية***، من الموقع: https://www.iaea.org/ar/newscenter/news/ma-luranium، 15 جوان 2024.

[2] ميخائيل هنريك فون ناوك هوف، ***المعادن الاستراتيجية والمعادن الأرضية النادرة***، ترجمة حسام الشيمي، (مصر، مجموعة النيل العربية،2014) ص 285.

[3] ***Uranium resources in Africa as of 2021, by country***, from: https://www.statista.com/statistics/1298888/uranium-resources-in-africa-by-country/, June 15th, 2024.

اليورانيوم، خاصة في ناميبيا، جنوب إفريقيا، والنيجر، أصبحت ساحة تنافس بين القوى الكبرى مثل فرنسا وروسيا والولايات المتحدة. ففرنسا تعتمد بشكل كبير على الطاقة النووية لتوليد الكهرباء، مما يجعلها مستوردًا رئيسيًا لليورانيوم من النيجر، حيث تسيطر الشركات الفرنسية على جزء كبير من عمليات التعدين هناك[1]. أما روسيا، من جهة أخرى، تسعى لتعزيز وجودها في السوق الإفريقية من خلال تقديم الدعم التكنولوجي والاستثماري في مشاريع التعدين، مما يعزز نفوذها الجيوسياسي في المنطقة. الولايات المتحدة تسعى لتأمين مصادر مستدامة لليورانيوم لمواجهة التحديات المرتبطة بأمن الطاقة وتقليل الاعتماد على واردات الطاقة من مناطق غير مستقرة.

3. البلاتين:

يستخدم البلاتين كعامل محفز لصناعة مركبات نهائية مثل: الأسمدة، البلاستيك، الأدوية والمنتجات الصيدلانية، والاستخدام الأمثل للبلاتين من المحتمل أن يكون كمادة محفزة في السيارات؛ حيث أن جميع السيارات الحديثة تمتلك في نظام العادم محول حفزي. وهو جهاز يساعد الغازولين في الاحتراق شبه الكامل وبالتالي تقلل كمية الملوثات المنبعثة في الهواء، ويستخدم البلاتين أيضاً بكميات ضئيلة في السبائك. مثال لذلك سبيكة الكوبالت مع البلاتين لصنع مغناطيسات قوية. السبيكة يتم عملها بواسطة صهر وخلط معدنين أو أكثر. خصائص هذا الخليط يختلف عن خصائص كل معدن بمفرده. يعتبر المغناطيس المصنوع من البلاتين–كوبالت من أقوى المغناطيسات المعروفة[2].

تُقدَّر الاحتياطيات العالمية من البلاتين بحوالي 71 ألف طن متري حسب إحصائيات سنة 2023، وتقع الغالبية العظمى، نحو 88%، في جنوب إفريقيا، أي ما يعادل 66 طن متري من البلاتين. بالإضافة إلى جنوب إفريقيا، هناك دول أخرى تحتفظ باحتياطيات من البلاتين، بما في ذلك روسيا، زيمبابوي، الولايات المتحدة،

[1] ***Niger is among the world's biggest uranium producers***, from: https://www.reuters.com/markets/commodities/uranium-mines-niger-worlds-7th-biggest-producer-2023-07-28/ , June 8th, 2024.

[2] ***Platinum, Chemical Element. Chemistry Explained***, from: http://www.chemistryexplained.com/elements/L-P/Platinum.html, June 11th, 2024.

وكندا. تمتلك روسيا ثاني أكبر احتياطي من البلاتين في العالم، حيث يُقدر بحوالي 5500 طن متري اعتبارًا من عام حسب إحصائيات سنة 2023[1].

ويمكن ملاحظة الفرق الشاسع في الاحتياطي بين جنوب إفريقيا أول احتياطي عالمي، وبين روسيا ثاني احتياطي عالمي، هذا يبين مدى أهمية جنوب إفريقيا في توفر البلاتين.

وهذا الاحتكار النسبي للبلاتين من قبل جنوب إفريقيا يجعلها هدفًا رئيسيًا للتعاون والتنافس بين الدول الكبرى والشركات العالمية التي تسعى لتأمين وصول مستدام لهذه الموارد الحيوية. روسيا، التي تملك ثاني أكبر احتياطي، تسعى لتعزيز إنتاجها وتوسيع نفوذها في السوق العالمية، بينما الولايات المتحدة وكندا تمتلكان احتياطيات أقل، مما يجعلهما أكثر اعتمادًا على الواردات، وبالتالي تسعى هذه الدول لضمان استقرار سلاسل التوريد من خلال اتفاقيات تجارية واستثمارات في التعدين[2]. تعكس المنافسة الدولية على البلاتين أهمية جنوب إفريقيا كلاعب رئيسي في تأمين هذه المادة الأساسية، وتضيف بُعدًا جديدًا للتنافس الجيوسياسي والاقتصادي، حيث تسعى الدول لتأمين إمداداتها من هذا المعدن الثمين لضمان استمرار الصناعات الحيوية التي تعتمد عليه.

[1] ***Reserves of platinum group metals worldwide in 2023, by country***, from: https://www.statista.com/statistics/273624/platinum-metal-reserves-by-country/, June 11th, 2024.

[2] ***Platinum in United States***, from: https://oec.world/en/profile/bilateral-product/platinum/reporter/usa, July 9th, 2024.

الفصل الثاني: التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لتواجد الولايات المتحدة والصين في إفريقيا

لا يمكن لدارس السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا تجاهل المحطات التاريخية العديدة التي شهدت ارتباط القارتين، والتي خلفت آثارًا ما زالت تلقي بظلالها على العلاقات بينهما.

المطلب الأول: التواجد الأمريكي في إفريقيا

قد يسود الاعتقاد أن الغوص في تاريخ هذه العلاقات ليس ضروريًا، خاصة وأن الولايات المتحدة لم تكن من الدول الاستعمارية التي بسطت نفوذها على أجزاء من القارة، ولم تشارك في اقتسامها. لكن الهدف من تسليط الضوء على ماضي العلاقات بينهما هو التأكيد على أن كل مرحلة من تاريخ الولايات المتحدة منذ استقلالها أو حتى قبل ذلك بقليل لم تخلو من تأثير مباشر أو غير مباشر للشأن الإفريقي فيها.

حيث ارتبط تاريخ الولايات المتحدة منذ البداية بتجارة العبيد السود الذين جلبتهم بريطانيا إلى مستعمراتها. وقد كان هؤلاء العبيد سببًا غير مباشر في الحرب الأهلية الأمريكية، فقد كان الجنوب (ألاباما، فلوريدا، جورجيا، كنتاكي، لويزيانا، تينيسي، تكساس، وفيرجينيا...الخ) يرغب في نقل العبودية إلى المناطق الغربية، بينما كان الشمال ملتزمًا بإبقاء هذه الأراضي مفتوحة أمام العمالة البيضاء وحدها[1].

حيث أنه مع بداية الحرب الأهلية الأمريكية، استغل التجار الأمريكيون سواحل إفريقيا ما أدى لظهور واقع دولي جديد أصبحت فيه الولايات المتحدة منافسًا للإمبراطوريات الاستعمارية في المنطقة، مما أثار مخاوف هذه الإمبراطوريات من أن تسعى الولايات المتحدة إلى اتخاذ مستعمرات لها في القارة أو طرد الأوروبيين منها. ورغم أن الولايات المتحدة لم تكن طرفًا في استعمار القارة، إلا أنها سعت لإقناع الدول الأوروبية الاستعمارية باتباع سياسة الباب المفتوح الذي يقوم بتعهد الدول العظمى بعدم انفراد أية دولة بالحصول على امتيازات تجارية أو صناعية أو سياسية. وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالمطالبة به في مؤتمر برلين عام 1885، ولم يتحقق حتى بداية القرن العشرين[2].

---

[1] ***The Causes of Civil War***, from: https://shorturl.at/TEyPF, July 11th, 2024.

[2] غازلي عبد الحليم، ***السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا***، (القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2005)، ص 112.

العلاقات الإفريقية الأمريكية مطلع القرن العشرين:

في مطلع القرن العشرين، كانت العلاقات بين الولايات المتحدة وأفريقيا تعتمد بشكل كبير على المصالح الخاصة وعدد قليل من الأفراد المستقلين. وكانت سياسة العزلة التي اتبعتها الولايات المتحدة في السياسة الخارجية كانت تمنعها من التدخل في شؤون أفريقيا، تجنبًا لإثارة حفيظة الدول الأوروبية التي كانت تشك في أي نشاط أمريكي في القارة. ورغم سياسة العزلة، سافر مئات الأمريكيين وأقاموا في أفريقيا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، منهم مبشرين، مزارعين، منقبين، مستكشفين أو صيادين. استمر بعضهم في التجارة مع القارة، وكان للمبشرين الأمريكيين أيضا دور بارز في نشر المسيحية البروتستانتية[1].

وقد كانت ليبيريا استثناءً مهمًا في القارة، كونها تأسست على يد مهاجرين أمريكيين من أصول أفريقية اختاروا العودة من أمريكا إلى موطنهم الأم، وحافظت على علاقات مميزة مع الولايات المتحدة. باستثناء ليبيريا، لم تسع الولايات المتحدة إلى فرض إرادتها في أفريقيا ولم تشارك في عملية اقتسام القارة مع الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية. ومع ذلك، كانت على دراية بالأحداث الجارية في المنطقة وواصل الأمريكيون، مثل المستكشف "ستانلي"، اكتشاف خبايا أفريقيا[2].

العلاقات الإفريقية الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى:

لم تبرز أهمية القارة الأفريقية في التخطيط الاستراتيجي والسياسي الأمريكي إلا بعد الحرب العالمية الأولى.

حينها، منح الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون **Woodrow Wilson** الشعوب المستعمرة حق تقرير المصير سنة 1918، وهو ما ألقى صدى كبيرًا لدى الشعوب الأفريقية التي كانت تأمل في نيل استقلالها من القوى الإمبريالية[3].

لكن تدخل القوى الأوروبية الكبرى ومعارضتها أدى إلى إحباط جهود ويلسون، وانتهى الأمر بتوصل الأمريكيين والأوروبيين إلى حل وسط يتمثل في تحويل الاستعمار التقليدي إلى

[1] المرجع نفسه، ص 122
[2] المرجع نفسه، ص 123
[3] صابون محمد راشد، ***التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة***، (القاهرة، دار النهضة العربية، 2011)، ص23

نظام جديد ظاهره الرحمة، وهو نظام الانتداب. مع بداية الحرب الباردة، واجهت السياسة الأمريكية معضلة حقيقية انتهت بخروج الاتحاد السوفيتي ومعسكره من التنافس الدولي وتفكك النظام العالمي السابق. انتقلت العلاقات الدولية إلى مستوى آخر من المنافسات التقليدية بين القوى العظمى حول المصالح في أفريقيا، حيث كانت الولايات المتحدة والدول الاستعمارية السابقة مثل فرنسا وإنجلترا وإيطاليا وبلجيكا والبرتغال في حالة تأهب دائم لحماية مصالحها.

حدث انهيار السيطرة الأوروبية على الدول الأفريقية في وقت كانت القيادة السوفيتية تسعى لمد نفوذها في العالم الثالث، مما دفع الولايات المتحدة إلى تعزيز علاقاتها الدبلوماسية المباشرة مع الدول الأفريقية. لكن واجهت الولايات المتحدة عدة عراقيل، منها عدم الجدية في التدخل المباشر في القضايا الأفريقية، وإيمانها بالدور المحوري للقوى الأوروبية في مستعمراتها الأفريقية، واعتقاد الكثير من الأمريكيين أن ممارسة التمييز العنصري داخل الولايات المتحدة قد يؤدي إلى ردود فعل غاضبة بين المثقفين الأفارقة. رغم ذلك، بدأت الولايات المتحدة تضع قدمها في أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية[1].

التواجد الأمريكي في افريقيا ابان الحرب الباردة:

إن الاعتبارات الأمريكية إبان الحرب الباردة كانت محصورة ضمن دائرة احتواء المد الشيوعي في افريقيا، على أن التقارب الأمريكي السوفيتي الذي بدأت مرحلة في فترة الثمانينيات كانت تبشر بانتهاء مرحلة الحرب الباردة والدخول في مرحلة جديدة، وأن السياسة الخارجية الأمريكية في تحقيق المصالح والأهداف القومية في القارة الإفريقية كانت تهدف إلى أربعة محاور رئيسية وهي:[2]

1/احتواء الشيوعية ومنع النفوذ السوفيتي فيها: وأبرز مثال على ذلك أزمة الكونغو سنة 1960 عندما انقسمت الكونغو إلى فصائل بعد استقلالها من بلجيكيا، وحاولت تحقيق الوحدة بينها بتأييد الولايات المتحدة لجانب والاتحاد السوفيتي للجانب الآخر. وأن الدول الإفريقية التي تحررت مؤخرا من الاستعمار الأوروبي لها في زمن الحرب الباردة زادت من وتيرة المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والتدخل في القارة الإفريقية لأسباب تتعلق

[1] حمدي عبد الرحمن، ***السياسة الأمريكية أتجاه إفريقيا والعزلة إلى مشاركة السياسة الدولية***، مجلة السياسة الدولية، ع.144، القاهرة، 2001، ص 191

[2] المرجع نفسه، ص 193.

بالأيدلوجية، وأن الولايات المتحدة كانت تنسق مع حلفائها الأوروبيين أهمهم فرنسا وبريطانيا العظمى طالما استطاعوا الحفاظ على الوجود المستقر في مناطق نفوذهم، وذلك لمنع النفوذ السوفيتي التي كانت تقدم نفسها على أنها مناهضة للإمبريالية وأنها تساعد الدول الأفريقية على النهوض وتصفية الإرث الاستعماري فيها.

2/ حماية خطوط التجارة البحرية: وخصوصا الممرات البحرية الهامة التي تمر عبرها الناقلات وإمدادات الطاقة، والتي تدخل ضمن سياق الأهمية الجيو استراتيجية. أهمها قناة السويس، مضيق جبل طارق، مضيق باب المندب، خليج غينيا ورأس الرجاء الصالح[1].

[1]المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(خريطة رقم08) خريطة توضح الخطوط البحرية في إفريقيا

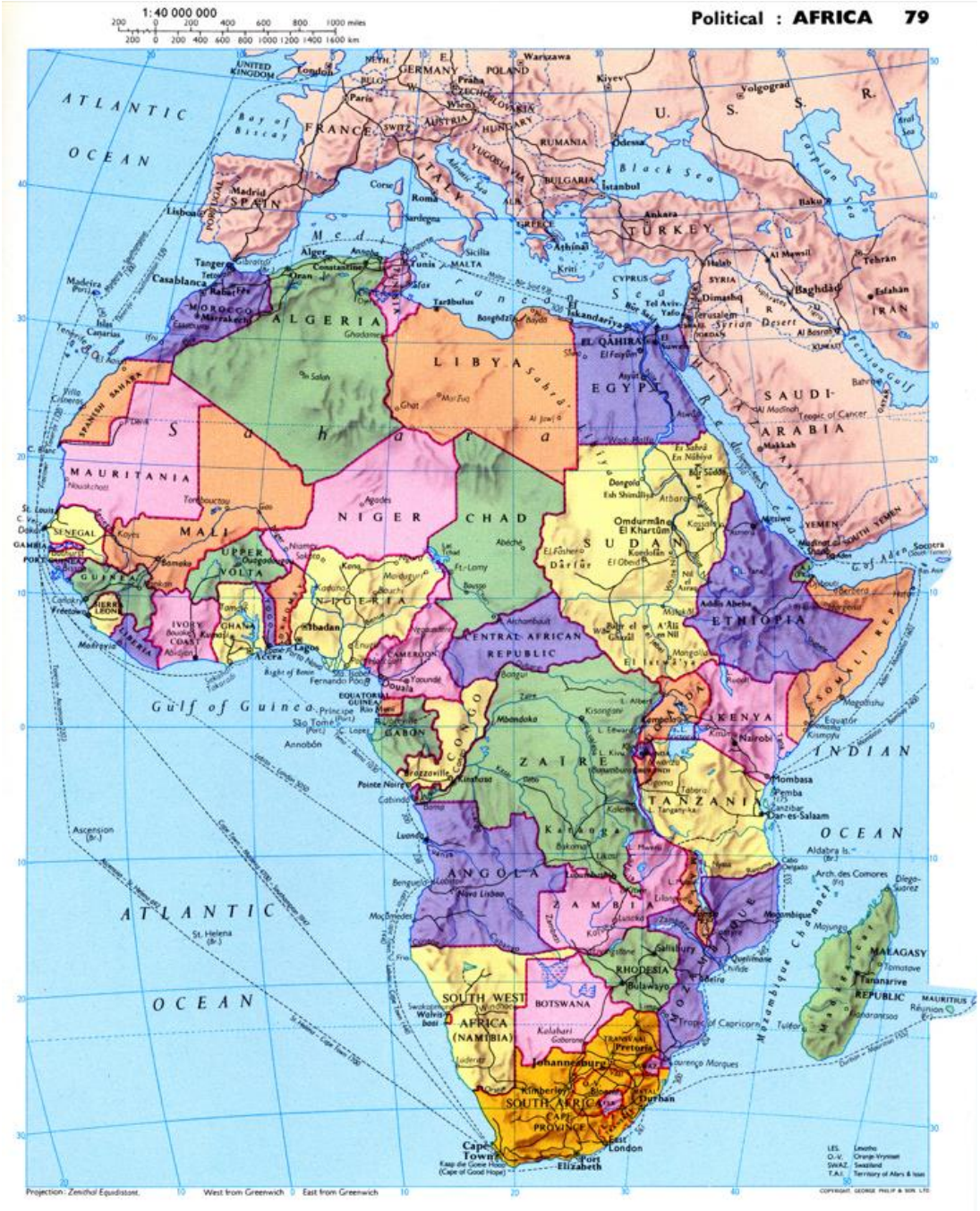

المصدر : https://commons.princeton.edu/mg/africa-maritime-shipping-routes/

الخطوط البحرية موضحة بالخطوط السوداء المتقطعة حيث نلاحظ أن هناك ثلاثة خطوط تمر على رأس الرجاء الصالح لوحده، خطين في خليج غينيا، أما المضائق فهي لا تقل أهمية كونها تعتبر روابط بحرية مع القارات الأخرى.

3/ الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام: وعلى اعتبار أن القارة الأفريقية تمتلك احتياطي هائل من النفط يؤمن الاحتياجات الأمريكية المتصاعدة من الطاقة هذا بالإضافة أن القارة الإفريقية تحتوي على المعادن الهامة التي تدخل في الصناعات الاستراتيجية، والتي تعد محط جذب للسياسة الخارجية الأمريكية قبيل انتهاء الحرب الباردة. حيث تمتلك إفريقيا احتياطيات ضخمة من النفط، خصوصاً في دول مثل نيجيريا، أنغولا، ليبيا، والجزائر. وفقًا لتقديرات 2023، إفريقيا تمتلك حوالي 125 مليار برميل من الاحتياطيات النفطية المؤكدة، وهو ما يمثل حوالي 7.5% من الاحتياطي العالمي[1]. بالإضافة إلى أنها غنية بالمعادن النادرة التي تُستخدم في الصناعات التكنولوجية والاستراتيجية. مثالا على ذلك فتمتلك جمهورية الكونغو الديمقراطية حوالي 48% من احتياطي الكوبالت العالمي، وهو معدن أساسي في تصنيع كل أنواع البطاريات بما فيها بطاريات الليثيوم الخاصة بالسيارات الكهربائية (أما آنذاك فكان يستخدم في محركات الطائرات النفاثة والعتاد الطبي على المستوى الأساسي)، كما تتصدر القارة في احتياطي المعادن النفيسة منها الذهب والألماس[2].

[1] ***"Proved crude oil reserves in Africa"***, from: https://www.statista.com/statistics/1178138/crude-oil-reserves-in-africa/, July, 10th, 2024.

[2] ***"Profiling the six largest cobalt reserves in the world by country"***, from: https://www.nsenergybusiness.com/analysis/largest-cobalt-reserves-country/?cf-view, July, 10th, 2024.

(خريطة رقم09) خريطة توضح توزيع الموارد في إفريقيا

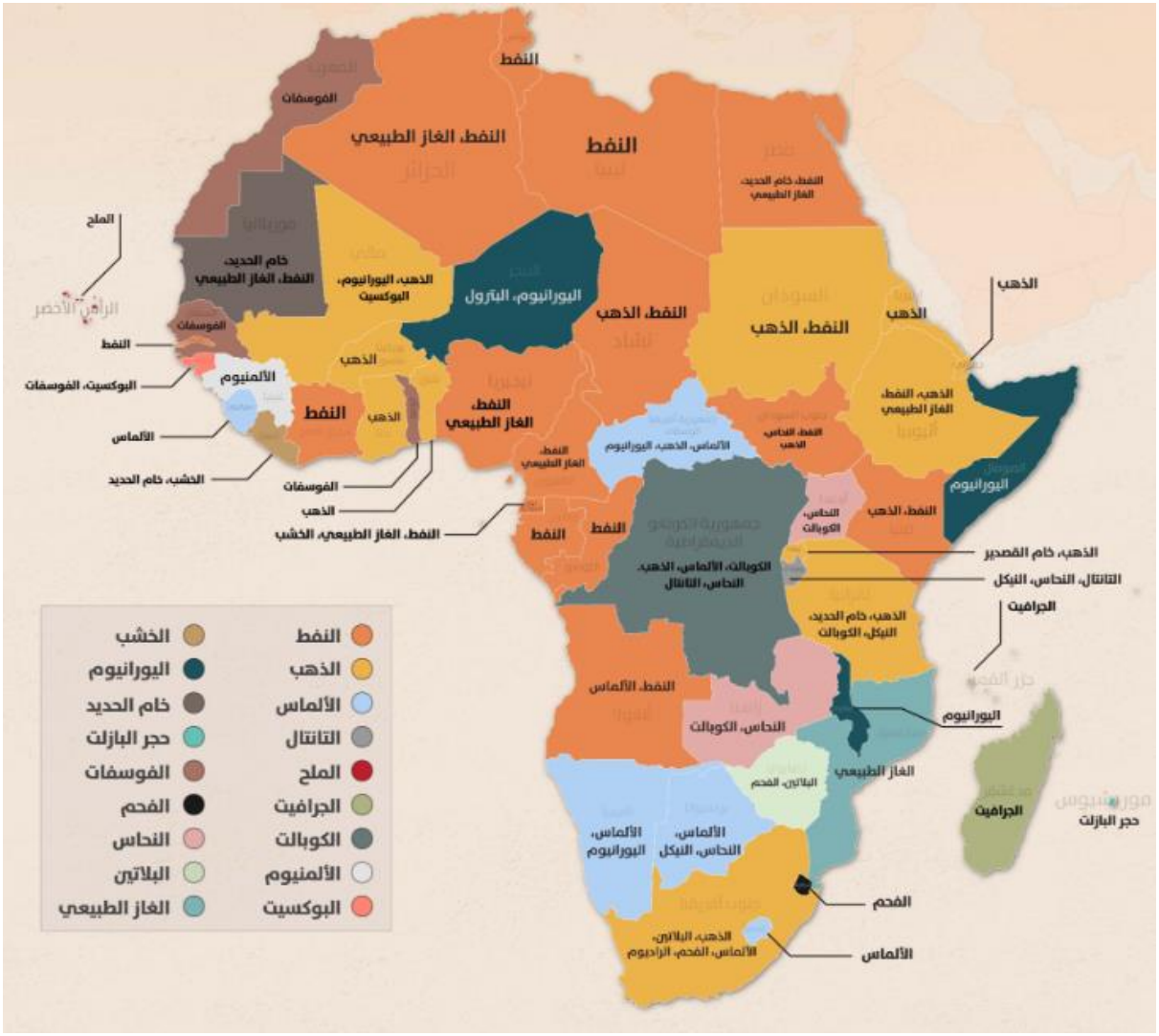

المصدر : https://www.aa.com.tr/ar/info

4/ تسعى الولايات المتحدة إلى دعم ونشر القيم الليبرالية: خاصة الديمقراطية وحقوق الإنسان، لاعتقادها أن الديمقراطية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وترتبط المساعدات الأمريكية والغربية بما يسمى بـ "المشروطية السياسية"، حيث تُشترط القروض والمعونات بتحويل النظم السياسية الأفريقية إلى نظم ديمقراطية تلتزم بالانتخابات الدورية الحرة والنزيهة، وتضمن حريات الإعلام وتعدد الأحزاب السياسية.

على سبيل المثال، أسفرت هذه السياسة عن إتمام التسوية السياسية في ناميبيا وجنوب أفريقيا، مما أتاح للأغلبية الأفريقية الوصول إلى الحكم في هاتين الدولتين. كما ساهمت هذه السياسة في إنهاء سياسات الاستقطاب، وتراجع مواقف عدم الانحياز والحياد الإيجابي، وابتعاد

الاقتصاد الأفريقي عن الاشتراكية نحو اقتصاديات السوق، مما أدى إلى احتواء الأنظمة التي قد تميل إلى النهج الشيوعي[1].

المطلب الثاني: التواجد الصيني في إفريقيا

لم يكن للصين تاريخ طويل في القارة الإفريقية كالتاريخ الأمريكي الطويل، فقد أقامت الصين علاقات مع الدول الإفريقية في منتصف القرن الماضي فقط، ولم تكن تلك العلاقات الاقتصادية البراغماتية بين الصين والدول الإفريقية، بل كانت عبارة عن علاقة ترتكز على الجانب الإيديولوجي متمثلا في دعم حركات التحرر نظرا للإيديولوجية الاشتراكية الماوية للصين آنذاك. وبفعل الانعزالية الدولية التي فرضت عليها من قبل الدول الغربية، فقد وجدت في الدول الإفريقية متنفسا لدبلوماسيتها ووسيلة لتوسيع نفوذها الخارجي.

وكانت أبرز ملامح السياسة الصينية تجاه إفريقيا أثناء الحرب الباردة تتمركز حول ثلاثة مبادئ وهي:

1- السعي لإقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الإفريقية وذلك محاولة لعزل الصين الوطنية (تايوان) وأن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الوحيد للصينيين.
2- الصراع الإيديولوجي الصيني مع الاتحاد السوفياتي متهمة له أنه حاد عن المبادئ الماركسية باعتماده سياسة التعايش السلمي مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تجلى هذا الصراع في النزاع الداخلي الأنغولي.
3- تصفية الإرث الاستعماري من خلال تقديم مساعدات اقتصادية لدول إفريقيا المستقلة[2].

لكن مع مرور فترة وجيزة بدأت تتحول العلاقات الصينية الإفريقية تحولا تدريجيا من الإيديولوجية إلى الاقتصادية حتى أصبحت بحلول تسعينيات القرن الماضي تتحرك بحسب ما تمليها عليها مصالحها الاقتصادية البحتة. وبهذا فيمكن تقسيم العلاقات الصينية مع إفريقيا إلى مرحلتين، مرحلة إيديولوجية سياسية تمتد من سنة 1949 إلى غاية سنة 1989، والمرحلة الثانية هي المرحلة الاقتصادية الممتدة من سنة 1989 إلى غاية 2024[3].

---

[1] برهم هادي، ***التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة***، (عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2014)، ص ص 115-118.

[2] المرجع نفسه، ص 148

[3] غازلي عبد الحليم، مرجع سابق، ص 416.

المبحث الثاني: المراحل الرئيسية في تطور التنافس

التنافس بين الولايات المتحدة والصين في إفريقيا هو صراع متعدد الأبعاد يشمل الجوانب الاقتصادية، السياسية، والعسكرية. ويمكن تقسيم هذا التنافس إلى مراحل رئيسية، تتمثل في:

المطلب الأول: فترة ما قبل الألفية الجديدة

أ. فترة الحرب الباردة(1947-1991)

في فترة ما قبل الألفية الجديدة، شهدت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين تحولات كبيرة، خصوصاً خلال الحرب الباردة (1947-1991). خلال هذه الفترة، كانت الولايات المتحدة والصين تتنافسان على كسب النفوذ في إفريقيا في سياق التنافس الأيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي. استغلت الصين علاقاتها مع الحركات التحررية الأفريقية لدعم توجهاتها الاشتراكية، بينما سعت الولايات المتحدة لدعم الأنظمة الموالية للغرب ومواجهة النفوذ السوفيتي والصيني المتزايد.

التنافس الأمريكي-السوفيتي في إفريقيا:

الصراع الإيديولوجي: كانت الحرب الباردة صراعًا إيديولوجيًا بين الولايات المتحدة (تمثل الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية) والاتحاد السوفيتي (يمثل الشيوعية والدكتاتورية البروليتارية). هذا الصراع انتقل إلى الساحة الأفريقية، حيث سعت القوتان العظميان إلى كسب التأييد والنفوذ من خلال دعم الأنظمة والحركات السياسية المختلفة، أبرز مثال على ذلك دعم الفصائل المتصارعة في أزمة الكونغو 1960.

الدعم العسكري والاقتصادي: قدمت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الدعم العسكري والاقتصادي للحلفاء الأفارقة، مثلاً، دعمت الولايات المتحدة نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا ضمن سياق مواجهتها للمد الشيوعي في المنطقة، بينما دعم الاتحاد السوفيتي حركات التحرر الوطني مثل جبهة تحرير موزمبيق (فريليمو) والحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA).[1]

[1] ***Angolan Civil War (1975-2002),*** from: https://americanarchive.org/exhibits/newshour-cold-war/angola, July, 10th, 2024.

دور الصين في إفريقيا

لعبت الصين دوراً محورياً في إفريقيا في هذه الفترة من خلال دعمها الحركات التحررية في إفريقيا لنشر الأيديولوجية الاشتراكية ومواجهة النفوذ الأمريكي والسوفيتي في القارة. فضلاً عن تقديمها قروضاً ومساعدات مالية، حيث سعت الصين لتعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي في القارة، مما جعلها شريكاً رئيسياً للعديد من الدول الإفريقية. وقد تمثل دورها في نقطتين:

- المساعدات التنموية والبنية التحتية :قدمت الصين دعمًا اقتصاديًا ومساعدات تنموية لدول إفريقيا المستقلة حديثًا، بما في ذلك بناء مشاريع بنية تحتية مثل سكة حديد تنزانيا–زامبيا بتكلفة تصل إلى حوالي 500 مليون دولار (حوالي 3.7 مليار دولار بقيمة اليوم)، مما عزز نفوذها في القارة[1].
- التضامن مع العالم الثالث: ضمن سياسة "التضامن مع العالم الثالث"، دعمت الصين حركات التحرر الوطنية في إفريقيا. هذه السياسة كانت جزءًا من جهود الصين لتعزيز مكانتها الدولية وكسب حلفاء في العالم الثالث ضد الهيمنة الأمريكية والسوفيتية[2].

ب. فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (1991–بداية التسعينات)

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في 1991، دخل التنافس بين الولايات المتحدة والصين في إفريقيا مرحلة جديدة. خلال فترة ما بعد الحرب الباردة وحتى بداية التسعينات، ركزت الولايات المتحدة على تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، مستفيدة من تراجع النفوذ السوفيتي. في المقابل، بدأت الصين بتكثيف جهودها لتعزيز حضورها الاقتصادي من خلال الاستثمار في البنية التحتية واستخراج الموارد الطبيعية. هذا التغير في الاستراتيجيات أدى إلى إعادة تشكيل المشهد الأفريقي، حيث أصبحت الصين شريكاً تجارياً رئيسياً للعديد من الدول الأفريقية، بينما حاولت الولايات المتحدة إعادة صياغة سياساتها لتعزيز مصالحها في القارة.

[1]Yun SUN, ***"China in Africa: Implications for U.S. Competition and Diplomacy"*** from: https://www.brookings.edu/articles/china-in-africa-implications-for-u-s-competition-and-diplomacy/, July 10th, 2024.

[2]برهم هادي، مرجع سابق، ص 146

التحول في السياسة الأمريكية

بعد الحرب الباردة، تحولت السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا نحو تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، مع التركيز على التنمية الاقتصادية ومكافحة الإرهاب. سعت الولايات المتحدة إلى تقوية العلاقات التجارية والشراكات الاستراتيجية لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد في القارة، وذلك عبر:

- دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان: بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أعادت الولايات المتحدة توجيه سياساتها نحو تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في إفريقيا. هذه الفترة شهدت زيادة في برامج المساعدات الأمريكية التي ركزت على الحكم الرشيد مثل مبادرة الشراكة الأمريكية الإفريقية للحكم الرشيد(AGCI) ، التي ركزت على تحسين الشفافية والمساءلة في الحكومات الإفريقية، والتعليم، والصحة، والتنمية الاقتصادية.
- تدخلات عسكرية: تضمنت السياسة الأمريكية أيضًا تدخلات عسكرية محدودة، مثل تدخلها في الصومال عام 1992 خلال عملية "إعادة الأمل" وسط الفوضى الناجمة عن الحرب الأهلية.

استراتيجية الصين في بناء العلاقات الدبلوماسية

بعد الحرب الباردة، ركزت استراتيجية الصين في بناء العلاقات الدبلوماسية على تعزيز الشراكات الاقتصادية والتجارية من خلال الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية والمساعدات المالية لدول إفريقيا، وقد اتسمت بعدة مبادئ سياسية يمكن حصرها فيما يلي:

- توسيع العلاقات الثنائية: مع بداية التسعينات، بدأت الصين بتوسيع علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع الدول الإفريقية. هذه العلاقات شملت اتفاقيات تجارية واستثمارات في الموارد الطبيعية والبنية التحتية[1].
- سياسة عدم التدخل: تبنت الصين 5 مبادئ في دبلوماسيتها مع إفريقيا، الاحترام المتبادل للسيادة، عدم الاعتداء المتبادل، المساواة بين الدول، المنفعة المتبادلة وسياسة

[1] J. Peter Pham (2006***) China's African Strategy and Its Implications for U.S. Interests***, American Foreign Policy Interests: The Journal of the National Committee on American Foreign Policy, 28:3, p 240.

عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية، مما جعلها شريكًا جذابًا لبعض الأنظمة الأفريقية التي تواجه ضغوطًا غربية بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية[1].

توضح هذه الفترات كيف أثرت التغيرات في السياسة الدولية على إفريقيا. خلال الحرب الباردة، كانت القارة ساحة للتنافس بين القوى العظمى، حيث سعت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى تعزيز نفوذها. بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تغيرت الديناميات، حيث ركزت الولايات المتحدة على تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، بينما بدأت الصين ببناء علاقات دبلوماسية وتجارية قوية، مع التركيز على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية.

المطلب الثاني: فترة ما بعد الألفية الجديدة

في فترة ما بعد الألفية الجديدة، اشتد التنافس بين الولايات المتحدة والصين في إفريقيا، حيث زادت الصين من استثماراتها في القارة، بينما استفاقت الولايات المتحدة إلى الخطر الصيني الصاعد. فقد أصبح هذا التنافس متعدد الأبعاد، يشمل الجوانب الاقتصادية، السياسية، والعسكرية، مع سعي كل من البلدين لتعزيز نفوذهما الاستراتيجي في القارة الأفريقية[2].

أ. بداية التوسع الاقتصادي الصيني (أوائل الألفية الجديدة)

تعد هذه المرحلة من أهم المراحل في هذا التنافس، حيث أن في أوائل الألفية الجديدة، اتخذت الصين خطوات استراتيجية لتوثيق وجودها الاقتصادي في إفريقيا، مشددة على الاستثمار في البنية التحتية بالمشاريع الكبرى القائمة على أسس تجارية واستخراج الموارد الطبيعية. هذا التوسع الاقتصادي كان مدفوعًا بعدة عوامل ورؤى استراتيجية أساسية[3].

[1] Ibidem.

[2] برهم هادي، مرجع سابق، ص 415.

[3] حجاج أحمد، ***التنافس الدولي على إفريقيا: الصين تعيد اكتشاف إفريقيا***، مجلة السياسة الدولية، العدد 123، القاهرة، 2006، ص 139.

1.الاستثمارات في البنية التحتية واستخراج الموارد الطبيعية

الاستثمارات في البنية التحتية واستخراج الموارد الطبيعية في إفريقيا يشكلان جزءاً أساسياً من استراتيجية الصين والولايات المتحدة في المنافسة على النفوذ في القارة، إذ تسعى كل الدولة من خلالها لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية في إفريقيا، مما يؤدي إلى تشكيل منافسة حادة بينهما.

- البنية التحتية: شملت استثمارات الصين في إفريقيا تطوير مشاريع بنية تحتية كبيرة مثل الطرق، السكك الحديدية، الموانئ، والجسور. من أبرز الأمثلة على ذلك، مشروع سكة حديد مومباسا–نيروبي في كينيا، والذي يعد جزءًا من مبادرة "الحزام والطريق" التي تهدف إلى تحسين الاتصال التجاري بين آسيا وأفريقيا[1].

[1] ***Ligne à voie normale de Mombasa à Nairobi***, from: https://fr.wikipedia.org/wiki/Ligne_à_voie_normale_de_Mombasa_à_Nairobi, July 10th, 2024.

(خريطة رقم10) خريطة خريطة توضح خط السكة الحديدية نيروبي–مومباسا كينيا

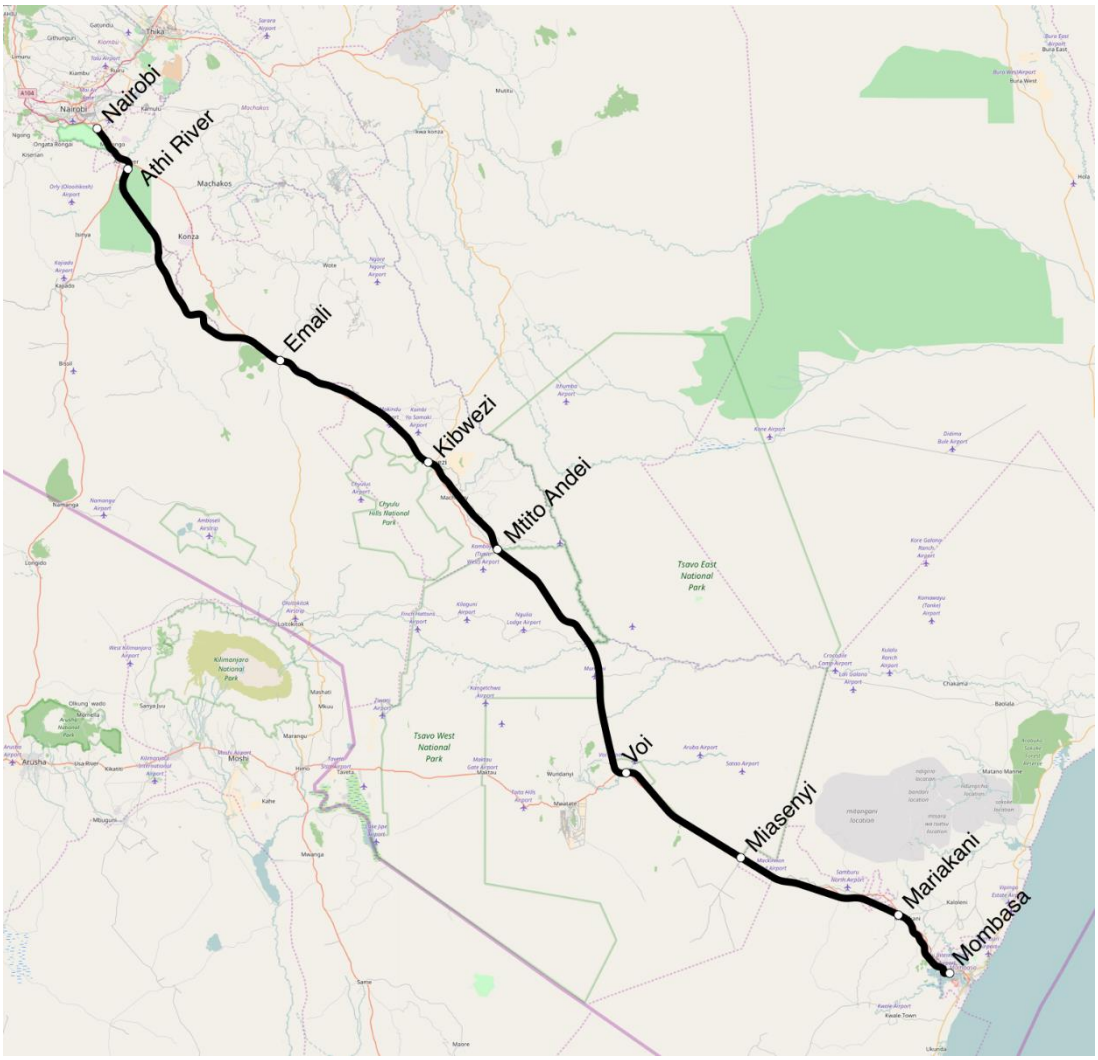

المصدر:

https://fr.wikipedia.org/wiki/Ligne_à_voie_normale_de_Mombasa_à_Nairobi

- استخراج الموارد الطبيعية: ركزت الصين بشكل كبير على استثماراتها في قطاع الموارد الطبيعية، بما في ذلك النفط، الغاز، المعادن، والأخشاب. تم توقيع العديد من الاتفاقيات مع دول إفريقية تمتلك ثروات طبيعية غنية مثل أنغولا، السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. فعلى سبيل المثال في عام 1996، قام الرئيس الصيني جيانغ زيمين بجولة في ست دول إفريقية، مما كان علامة على تحول كبير في السياسة

الصينية تجاه القارة، وقد ارتفع حجم التجارة بين الصين وإفريقيا من حوالي 1 مليار دولار في عام 1980 إلى أكثر من 10 مليارات دولار في عام 2000.

2.مظلة "الاستفادة المتبادلة"

مظلة "الاستفادة المتبادلة" تعبر عن مفهوم يتضمن التعاون والشراكة بين الدول الإفريقية والصين بهدف تحقيق فوائد متبادلة للجانبين. تحت هذه المظلة، تسعى الدول إلى بناء علاقات تعاونية تستند على تبادل المصالح والموارد. وذلك من خلال:

- القروض والمنح: اعتمدت الصين استراتيجية تقديم قروض ميسرة ومنح مالية للدول الإفريقية لتمويل مشاريع البنية التحتية. هذه القروض كانت غالبًا بشروط ميسرة مقارنةً بالقروض الغربية، مما جعلها جذابة للدول الإفريقية، من عام 2001 إلى عام 2022، قدمت المؤسسات المالية لجمهورية الصين الشعبية أكثر من 170 مليار دولار في شكل ائتمانات وقروض ومنح للدول الأفريقية[1]. والجدير بالذكر أن تلك القروض الميسرة نوعا ما لم تكون بدون مقابل بل السبب الرئيسي لها أن تبقى مدينة لها مما يمكن الصين من الاستثمار في تلك الدولة بدون قيود.
- الموارد الطبيعية مقابل البنية التحتية: في إطار مبدأ "الاستفادة المتبادلة"، كانت الصين تقدم التمويل والتكنولوجيا لبناء مشاريع ضخمة في إفريقيا، وفي المقابل تحصل على حق استغلال الموارد الطبيعية. هذا النموذج كان مربحًا للطرفين: الصين تحصل على الموارد اللازمة لتنمية اقتصادها المتنامي، بينما تحصل الدول الإفريقية على بنية تحتية تعزز نموها الاقتصادي[2]. وأبرز مثال عن ذلك هو استثماراتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، غير أن تمويل البنى التحتية يكون ضعيف جدا مقارنة بحجم أرباح الشركات الصينية.

[1] ***"DANGERS AND OPPORTUNITIES AS CHINA'S LOANS TO AFRICA COME DUE"***, from: https://shorturl.at/HHTCL, July 10th, 2024.

[2] Bonnie S. Glaser and Joshua Eisenman, ***CHINA GLOBAL PODCAST: US-China Competition in Africa***, FEB 28, 2023. from: https://www.gmfus.org/news/us-china-competition-africa, July 10th, 2024.

ج. التوسع العسكري والتكنولوجي الصيني(2010-2020)

في العقد الثاني من الألفية الجديدة، شهدت العلاقات الصينية الإفريقية توسعًا ملحوظًا ليس فقط في المجالات الاقتصادية، بل أيضًا في المجالات العسكرية والتكنولوجية، مما أدى إلى تغييرات كبيرة في المشهد الجيوسياسي للقارة الإفريقية.

1. التوسع العسكري الصيني في إفريقيا

- **القاعدة العسكرية في جيبوتي:**

في عام 2017، افتتحت الصين أول قاعدة عسكرية خارجية لها في جيبوتي، وهي خطوة استراتيجية مهمة تؤشر على طموحات الصين العسكرية العالمية. تقع جيبوتي في موقع استراتيجي على مضيق باب المندب، مما يجعلها نقطة محورية في التجارة العالمية وعمليات الشحن البحري[1].

(خريطة رقم11) خريطة توضح مقر القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي

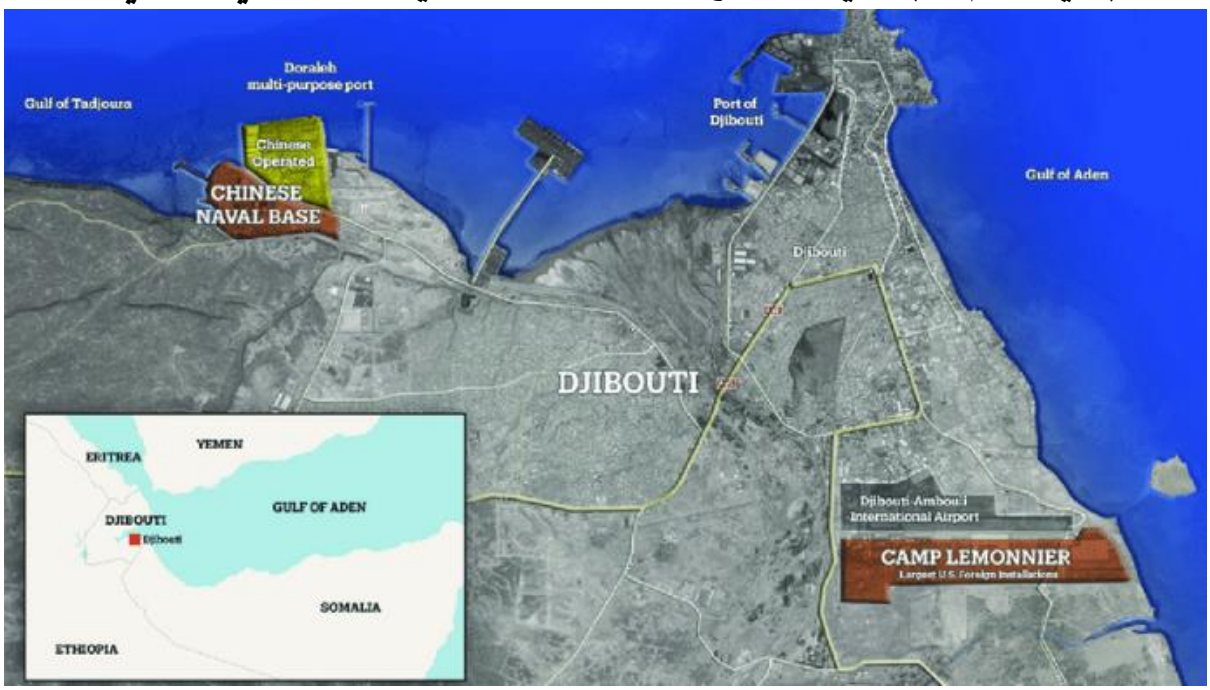

المصدر : https://www.researchgate.net/figure/US-and-Chinese-bases-in-Djibouti_fig2_335858799

[1] ***"U.S. and Chinese bases in Djibouti"***, from: https://www.researchgate.net/figure/US-and-Chinese-bases-in-Djibouti_fig2_335858799, July 15th, 2024.

- أهداف القاعدة: تشمل أهداف القاعدة توفير الدعم اللوجستي للبعثات الصينية في إفريقيا، حماية المصالح الصينية، ودعم عمليات حفظ السلام الدولية. كما تستخدم القاعدة لدعم مكافحة القرصنة في خليج عدن والبحر الأحمر.

- **التعاون العسكري والتدريبات المشتركة:**

- التدريبات العسكرية: نفذت الصين تدريبات عسكرية مشتركة مع دول إفريقية، وقدمت تدريبات وتجهيزات للقوات المسلحة في عدة دول. هذا التعاون يعزز العلاقات الثنائية ويزيد من نفوذ الصين في الشؤون الأمنية الإفريقية.
- مبيعات الأسلحة: زادت الصين من مبيعات الأسلحة إلى الدول الإفريقية، مما وفر لتلك الدول بدائل للتسليح بعيدا عن الأسواق التقليدية مثل الولايات المتحدة وأوروبا، وفقا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI، وجدت أن ما لا يقل عن 21 دولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تلقت شحنات كبيرة من الأسلحة الصينية[1].

2. تعزيز القدرات التكنولوجية والاتصالات

تعزيز الصين للقدرات التكنولوجية والاتصالات شكل جزءاً أساسياً من استراتيجيتها الشاملة للنمو والتأثير العالمي. من خلال توجيه استثمارات ضخمة نحو البحث والتطوير وبناء البنية التحتية التكنولوجية في إفريقيا. وهذا عبر:

دور شركات التكنولوجيا الصينية:

لعبت شركات التكنولوجيا الصينية مثل هواوي وزد تي إي دورًا بارزًا في تحسين البنية التحتية للاتصالات في إفريقيا. قدمت هذه الشركات معدات الاتصالات الحديثة، بما في ذلك شبكات الجيل الرابع والجيل الخامس) 4Gو5G، مما

[1] ***"Chinese weapons are taking over in Africa"***, in https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2024/05/23/chinese-weapons-are-taking-over-in-africa, July 16th, 2024.

ساعد في تحسين الاتصال والابتكار التكنولوجي في القارة. من أبرز هذه الدول مصر 2017، كينيا 2019، جنوب إفريقيا 2016، نيجيريا 2018[1].

الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية:

- مراكز البيانات والكابلات البحرية: استثمرت الصين في بناء مراكز البيانات وكابلات الاتصالات البحرية التي تربط إفريقيا ببقية العالم، مما يعزز من القدرات الرقمية للدول الإفريقية.
- الحكومة الإلكترونية: ساعدت التكنولوجيا الصينية في تطوير نظم الحكومة الإلكترونية في بعض الدول الإفريقية، مما ساهم في تحسين الخدمات الحكومية والشفافية، في عام 2018، أعلنت أثيوبيا عن شراكة مع هواوي لتطوير نظام حكومة إلكترونية متكامل يهدف إلى تحسين تقديم الخدمات الحكومية وتوفير الشفافية والفعالية في الإدارة الحكومية[2].

3.ردود الفعل الأمريكية

ردود الفعل والقلق الأمريكي من التصاعد الصيني في إفريقيا تتنوع بين المخاوف من التأثير الاقتصادي والسياسي للصين في المنطقة وتداعيات ذلك على مصالح الولايات المتحدة، بالإضافة إلى المخاوف الأمنية المحتملة بسبب التواجد العسكري الصيني المتزايد.

المخاوف بشأن الأمن القومي:

المخاوف الأمريكية بشأن الأمن القومي تتزايد نتيجة للتوسع الصيني في إفريقيا وتأثيره على الاستقرار الإقليمي والعالمي. وذلك بسبب:

- تزايد النفوذ الصيني في القارة: عبرت الولايات المتحدة عن قلقها المتزايد بشأن التأثير الصيني المتزايد في إفريقيا، خاصة فيما يتعلق بالأمن القومي والبنية

[1]David Sacks, ***"China's Huawei Is Winning the 5G Race. Here's What the United States Should Do to Respond"***, from: https://www.cfr.org/blog/china-huawei-5g, July 16th, 2024.
[2] Thomas P. Sheehy, ***"10 Things to Know about the U.S.-China Rivalry in Africa"***, 2022, from: https://www.usip.org/publications/2022/12/10-things-know-about-us-china-rivalry-africa, July 16th, 2024.

التحتية الحيوية. ترى الولايات المتحدة أن القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي تشكل تهديدًا استراتيجيًا على مصالحها العسكرية والتجارية في المنطقة.

- الأمن السيبراني :أثارت الولايات المتحدة مخاوف بشأن إمكانية استخدام معدات الاتصالات الصينية للتجسس، مما دفعها إلى التحذير من استخدام تكنولوجيا هواوي في شبكات الاتصالات الحيوية.

التنافس الجيوسياسي:

التنافس الجيوسياسي يشتد بين الولايات المتحدة والصين في إفريقيا، حيث تسعى كلا الدولة لتحقيق التفوق الاقتصادي والسياسي في القارة، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ عدة سياسات منها:

- سياسة الاحتواء: في مواجهة النفوذ المتزايد للصين، تبنت الولايات المتحدة استراتيجيات متعددة لاحتواء التوسع الصيني في إفريقيا، بما في ذلك تعزيز التعاون العسكري مع الدول الإفريقية وزيادة الاستثمارات الأمريكية في القطاعات الحيوية، على سبيل المثال، برنامج "التعاون الأمني الأفريقي " (African Security Cooperation) يقدم تدريبًا عسكريًا للعديد من الدول الإفريقية في مجالات مثل مكافحة الإرهاب، وإدارة الأزمات، وحفظ السلام[1].
- التعاون مع الحلفاء: عملت الولايات المتحدة على تعزيز التعاون مع حلفائها في إفريقيا لتقديم بدائل للنفوذ العسكري للصين في إفريقيا، بما في ذلك تقديم تمويل لمشاريع التنمية والبنية التحتية[2].

شهد العقد الثاني من الألفية الجديدة كذلك توسعًا كبيرًا في الوجود العسكري والتكنولوجي للصين في إفريقيا، منها إنشاء القاعدة العسكرية في جيبوتي وتعزيز القدرات التكنولوجية من خلال شركات مثل شركة هواوي وشركة زد تي إي وهو ما يعكس الطموحات الصينية لزيادة

[1] ***Security Cooperation,*** from: https://www.africom.mil/security-cooperation, June 29th, 2024.

[2] برهم هادي، مرجع سابق، ص 130.

نفوذها في القارة. هذه التحركات أثارت قلق الولايات المتحدة وحلفائها، مما أدى إلى منافسة جيوسياسية جديدة في إفريقيا تهدف إلى تحقيق التوازن ومواجهة التأثير الصيني المتزايد.

إعادة التقييم والاستجابة الأمريكية (من 2020 حتى الآن)

أدركت الولايات المتحدة أن الاستثمارات والتدخلات الصينية ستبتلع القارة إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة لصدها، حيث بدأت الإدارة الأمريكية منذ عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب **Donald Trump** باتخاذ عدة تدابير

إعادة تقييم الاستراتيجية الأمريكية

تتمثل التدابير المتخذة من طرف الإدارة الأمريكية فيما يلي:

إدارة ترامب وبايدن:

- إدارة ترامب: بدأت الولايات المتحدة في عهد إدارة ترامب إعادة تقييم دورها في إفريقيا، مركزة على مواجهة النفوذ الصيني المتزايد. شملت الاستراتيجية تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي مع الدول الإفريقية ومواجهة النفوذ الصيني.
- إدارة جو بايدن: استمرت إدارة بايدن في هذا النهج، مشددة على التعاون مع الدول الإفريقية دون إجبارها على الاختيار بين واشنطن وبكين. كما تبنت إدارة بايدن مقاربة متعددة الأطراف تعمل مع الحلفاء الأوروبيين وغيرهم لتعزيز التنمية والاستقرار في إفريقيا.

مؤسسة تمويل التنمية الدولية:(DFC)

- إنشاء مؤسسة تمويل التنمية الدولية (DFC) بفضل جهود الولايات المتحدة لتعزيز الاستثمارات الأمريكية في إفريقيا. تهدف المؤسسة إلى تقديم بدائل تمويلية للدول الإفريقية تسهم في التنمية المستدامة وتشجيع الاستثمار الخاص[1].

[1] Thomas P. Sheehy, Op.cit.

- الأهداف والاستراتيجيات :تعمل DFC على تمويل مشاريع البنية التحتية، الطاقة، التكنولوجيا، والصحة في إفريقيا. تستهدف هذه المشاريع تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والحد من الاعتماد على القروض الصينية[1].

التحديات والمجالات المتأخرة:

التجارة والاستثمارات في البنية التحتية:

- التأخر الأمريكي :على الرغم من الجهود المبذولة، لا تزال الولايات المتحدة متأخرة في بعض المجالات مقارنة بالصين، خاصة فيما يتعلق بالتجارة والاستثمارات في البنية التحتية. تتمتع الصين بنفوذ قوي بفضل استثماراتها الكبيرة ومشاريعها الضخمة في البنية التحتية (سكك حديدية، البنية التحتية الرقمية... الخ)
- مشاريع البنية التحتية :استفادت الصين من مبادرة "الحزام والطريق" لتعزيز روابطها مع الدول الإفريقية، من خلال تمويل وبناء مشاريع بنية تحتية ضخمة مثل السكك الحديدية والموانئ، مما منحها ميزة استراتيجية في القارة.

التحديات المستقبلية والتعاون المحتمل:

مسألة الديون والسيادة الاقتصادية:

الديون المتزايدة :تواجه العديد من الدول الإفريقية ديونًا متزايدة نتيجة القروض الصينية. يشكل هذا عبئًا على اقتصاداتها ويثير مخاوف بشأن سيادتها الاقتصادية. تعتمد بعض الدول بشكل كبير على التمويل الصيني، مما يجعلها عرضة للضغوط الاقتصادية والسياسية، فوفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي، تمثل الديون الصينية نحو 20–25٪ من ديون الدول الإفريقية الخارجية، علاوة على ذلك تتأثر بعض الدول الإفريقية بشكل كبير بالديون الصينية، مثل السودان وأنغولا وزامبيا وغيرها، حيث تعتمد هذه الدول بشكل كبير على التمويل الصيني لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية، حيث حصلت الدول الأفريقية

[1] Ibidem.

على قروض بقيمة أكثر من 170 مليار دولار من الصين بين عامي 2000 و2022[1].

الأمن القومي والرقابة:

- النشاط التكنولوجي الصيني: يثير النشاط الصيني في مجالات التكنولوجيا والاتصالات مخاوف بشأن الأمن القومي والرقابة. تخشى الولايات المتحدة من إمكانية استخدام التكنولوجيا الصينية لأغراض التجسس والسيطرة، وذلك بزرع برمجيات خبيثة ضمن هذه التكنولوجيات المقدمة للدول الإفريقية.
- الشبكات الآمنة: تعمل الولايات المتحدة على تعزيز شبكات الاتصالات الآمنة في إفريقيا وتقديم بدائل تكنولوجية موثوقة بسبب تغلغل شركات التكنولوجيا في إفريقيا واعتقاد الولايات المتحدة الأمريكية أن هذه الشركات تستعمل تكنولوجياتها للتجسس على الدول.

التعاون في المجالات المشتركة:

- مكافحة الإرهاب: يمكن للولايات المتحدة والصين التعاون في مكافحة الإرهاب في المناطق المتضررة مثل الساحل والقرن الإفريقي، حيث تشكل الجماعات الإرهابية (تنظيم القاعدة، تنظيم الدولة، بوكو حرام...الخ) تهديدًا مشتركًا.
- التغير المناخي: يشكل التغير المناخي تحديًا عالميًا يتطلب تعاونًا دوليًا. يمكن للولايات المتحدة والصين التعاون في تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة وحماية البيئة في إفريقيا.
- الأزمات الصحية العامة: أظهرت جائحة كوفيد-19 أهمية التعاون الدولي في مواجهة الأزمات الصحية. يمكن للولايات المتحدة والصين العمل معًا لتعزيز النظم الصحية في إفريقيا والاستجابة للأوبئة المستقبلية.

[1] Trevor Lwere, ***"What Lies Ahead for Chinese Lending to Africa?"***, in https://feji.us/ax5oj0.

العقبات أمام التعاون الفعال:

- النماذج والقيم السياسية: تظل الفروق في النماذج والقيم السياسية بين الولايات المتحدة والصين عقبة كبيرة أمام تحقيق تعاون فعال. تختلف النهج الأمريكية والصينية في الحكم، حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية، مما يجعل التعاون التام صعبًا[1].

يعكس التنافس بين الولايات المتحدة والصين في إفريقيا تحولاً في ديناميكيات القوى العالمية، حيث تسعى كل من الدولتين إلى تعزيز نفوذها في قارة غنية بالموارد وتتمتع بنمو اقتصادي سريع. يتطلب المستقبل التعامل مع التحديات المعقدة بمرونة واستراتيجية تجمع بين المنافسة والتعاون في مجالات المصلحة المشتركة لتحقيق التنمية والاستقرار في إفريقيا[2].

[1] سليم كاطع علي، التنافس الأمريكي الصيني تجاه قارة إفريقيا بعد الحرب الباردة "السودان أنموذجا"، (عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2017)، ص ص 317 – 330.

[2] Joseph Sany, ***Sidestepping Great Power Rivalry: U.S.-China Competition in Africa***, 2021, from: https://www.usip.org/publications/2021/04/sidestepping-great-power-rivalry-us-china-competition-africa, July 16th, 2024.

المبحث الثالث: استراتيجية كلى الدولتين في افريقيا

تتمثل استراتيجية الولايات المتحدة في إفريقيا في الديمقراطية، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتنموي، وتحقيق الأمن والاستقرار السياسي في المنطقة. في المقابل، تركز استراتيجية الصين على بناء العلاقات الاقتصادية وتقديم الدعم الاقتصادي لبناء البنية التحتية واستخراج الموارد الطبيعية، مع التركيز على تحقيق المصالح الاقتصادية الطويلة الأجل. وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الاستراتيجيات الأمريكية في إفريقيا

تتأثر استراتيجية الولايات المتحدة في إفريقيا بعدة عوامل، بما في ذلك السياسة الخارجية العامة والاقتصاد والأمن القومي. تطبق الولايات المتحدة عدة أساليب للتعامل مع القضايا في القارة الأفريقية، بما في ذلك التعاون مع الحكومات المحلية والمنظمات الدولية، وتقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية، ودعم التنمية، وتعزيز الديمقراطية، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. ومن بين الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا تشمل ما يلي:

الأمن ومكافحة الإرهاب: تعمل الولايات المتحدة مع الحكومات المحلية والشركاء الدوليين في تعزيز الأمن ومكافحة الإرهاب في القارة، وهذا يتضمن:

1. **تقديم المساعدات العسكرية:** تقدم الولايات المتحدة دعماً عسكرياً للحكومات الشريكة في إفريقيا من خلال توفير التجهيزات العسكرية والتقنيات والتدريب. يمكن أن تشمل هذه المساعدات تزويد القوات العسكرية بالأسلحة والعتاد الضروري لمكافحة الإرهاب وتحسين القدرات الدفاعية. حيث تتعاون الولايات المتحدة مع الحكومة الفيدرالية الصومالية في مكافحة تنظيم الشباب المجاهدين في الصومال. تقدم الولايات المتحدة دعمًا عسكريًا للقوات الصومالية، بما في ذلك التدريب والتجهيزات العسكرية، لمساعدتها في مواجهة التهديدات الأمنية[1].

[1] Sam Metz, ***"US military completes major exercise in Africa and works to deepen partnerships"***, from: https://abcnews.go.com/International/wireStory/us-military-completes-major-exercise-africa-works-deepen-110743467, July 25th, 2024.

2. **التدريب** :تقدم الولايات المتحدة برامج تدريبية للقوات الأمنية في الدول الأفريقية لتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب. يتم تنظيم هذه البرامج في معاهد تدريب عسكرية أو من خلال توجيه مدربين أمريكيين إلى الدول المستفيدة. حيث اختتمت قوات عسكرية من الولايات المتحدة وما يقرب من ثلاثين دولة أكبر مناورة تدريبية مشتركة سنوية في أفريقيا في تونس وغانا والسنغال والمغرب في ماي 2024[1].

3. **تبادل المعلومات** :يتم تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة والحكومات المحلية في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالأنشطة الإرهابية والتهديدات الأمنية، سواءا مع الحكومات أو المنظمات مثل اللجنة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية (ECOWAS)، هذا يساعد في رصد ومكافحة الخلايا الإرهابية وتقديم الدعم اللازم لتعزيز الأمن القومي.

4. **التعاون مع الشركاء الدوليين** :بالإضافة إلى التعاون المباشر مع الحكومات المحلية، تعمل الولايات المتحدة مع شركائها الدوليين مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وغيرها، لتنسيق الجهود وتبادل المعلومات في مجال مكافحة الإرهاب في إفريقيا[2].

هذه الإجراءات تشكل جزءاً من الجهود الشاملة للولايات المتحدة لتحسين الأمن في إفريقيا ومكافحة التهديدات الإرهابية التي قد تؤثر على استقرار المنطقة.

التنمية الاقتصادية:

تهدف الولايات المتحدة إلى دعم التنمية الاقتصادية في إفريقيا من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والتجارية وتعزيز الاستثمار وتطوير البنى التحتية.

1. **تقديم المساعدات الاقتصادية** :تقدم الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية مباشرة للدول الأفريقية لدعم مشاريع التنمية وتعزيز القدرات الاقتصادية. هذه المساعدات قد تأتي على شكل منح مالية أو قروض بشروط ميسرة، إذ أن في طلب ميزانية السنة المالية

[1] Ibidem.

[2] سليم كاطع علي، مرجع سابق، ص ص 220 – 230.

2024، اقترحت الإدارة الأمريكية 8.00 مليار دولار كمساعدة لأفريقيا، ارتفاعًا من 7.95 مليار دولار في السنة المالية 2022[1].

2. **التجارة الحرة والتبادل التجاري:** تشجع الولايات المتحدة على تعزيز التجارة الحرة والتبادل التجاري بين الولايات المتحدة والدول الأفريقية. يتم ذلك من خلال إبرام اتفاقيات التجارة الحرة وتوفير الدعم لتطوير القطاعات الاقتصادية الرئيسية في إفريقيا.

3. **تطوير البنية التحتية:** تدعم الولايات المتحدة جهود تطوير البنية التحتية في إفريقيا، مثل بناء الطرق والموانئ والمطارات وتحسين شبكات النقل والاتصالات. هذا يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة. من بينها برنامج الولايات المتحدة لتطوير النقل في إفريقيا(TDA) ، الذي يعمل على تطوير وصيانة البنية التحتية النقلية في القارة الإفريقية، بما في ذلك بناء الطرق والجسور[2].

حقوق الإنسان والديمقراطية:

تعتبر دعم حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية من الأولويات الرئيسية في سياسة الولايات المتحدة تجاه إفريقيا.

1. **تعزيز الحريات الأساسية:** تسعى الولايات المتحدة لتعزيز حرية التعبير وحرية التجمع وحرية الدين في جميع أنحاء القارة الإفريقية. تعمل على دعم المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على تعزيز الحقوق الإنسانية.

2. **الدعم لعمليات الديمقراطية:** تدعم الولايات المتحدة عمليات الديمقراطية في الدول الأفريقية، بما في ذلك الانتخابات الحرة والنزيهة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية مثل البرلمانات والسلطات القضائية ووسائل الإعلام المستقلة.

3. **مكافحة الفساد:** تعمل الولايات المتحدة على مكافحة الفساد في إفريقيا من خلال تقديم الدعم لتعزيز الشفافية وتعزيز النزاهة في الحكومات والمؤسسات. يتضمن ذلك دعم الجهود لتطبيق القوانين المكافحة للفساد وتعزيز المساءلة.

[1] ***U.S. Assistance for Sub-Saharan Africa: An Overview***, Congressional research service, 2023.
[2] Ibidem.

4. **تعزيز سيادة القانون** :تعمل الولايات المتحدة على تعزيز سيادة القانون في إفريقيا من خلال تقديم الدعم لتطوير النظم القضائية وتعزيز قدرة الحكومات على فرض القانون بشكل عادل ومن دون تحيز[1].

تشترط الولايات المتحدة الأمريكية في معظم الأحيان على حكومات الدول الإفريقية تطبيق الديمقراطية بما في ذلك الانتخابات الحرة من أجل تقديم الدعم لها والاستثمار فيها خاصة في فترة الحرب الباردة من أجل تحييدها عن الأيديولوجية الاشتراكية. ونظرا أيضا لأيديولوجيتها الليبرالية إذ تعتقد أن تحقيق هذه المطالب تؤدي إلى استقرار الدولة وتقدمها.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات الصينية في إفريقيا

استراتيجيات الصين في إفريقيا تتمحور حول تعزيز العلاقات الاقتصادية وتحقيق المصالح الاقتصادية الطويلة الأجل. تشمل هذه الاستراتيجيات توسيع الوجود الاقتصادي من خلال الاستثمارات في البنية التحتية واستخراج الموارد الطبيعية، وتقديم القروض والمساعدات المالية لتعزيز التجارة وتطوير القطاعات الحيوية في القارة الأفريقية.

التعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا:

تتعاون الصين مع الكثير من الدول الإفريقية لتحقيق التنمية الاقتصادية المتبادلة، ومن أصناف هذا التعاون:

1. الاستثمارات والبنية التحتية:

- البنية التحتية: تتضمن الاستثمارات الصينية في البنية التحتية بناء وتحسين الطرق، والجسور، والموانئ، وشبكات السكك الحديدية في إفريقيا. تقوم الصين بتمويل وتنفيذ مشاريع ضخمة مثل السكك الحديدية التي تربط المدن الرئيسية ببعضها البعض، مما يسهم في تعزيز التجارة والتنمية الاقتصادية في القارة الإفريقية.

[1] المرجع نفسه، ص ص 211 – 219.

- الطاقة: تستثمر الصين أيضًا في قطاع الطاقة في إفريقيا، بما في ذلك الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح، بالإضافة إلى مشاريع توليد الطاقة التقليدية مثل الطاقة النووية والفحم. وفقًا لتقرير عام 2021 الصادر عن مؤسسة المناخ الأفريقية ومجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية ومركز سياسة التنمية العالمية بجامعة بوسطن، مولت الصين أكثر من 13 مليار دولار وطورت أكثر من 10 جيجاوات من قدرات الطاقة النظيفة في جميع أنحاء أفريقيا منذ عام 2000[1].

2. التجارة:

- الصين كشريك تجاري: تسعى الصين إلى توسيع علاقات التجارة مع الدول الإفريقية، حيث تبحث عن فرص لتصدير منتجاتها إلى القارة الإفريقية واستيراد الموارد الطبيعية والمواد الخام منها.
- تبادل البضائع: يتضمن التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا بشكل عام استيراد النفط، والمعادن، والمواد الزراعية من إفريقيا، بينما تصدر الصين المنتجات الصناعية المصنعة مثل الملابس، والأجهزة الإلكترونية، والأجهزة الكهربائية إلى القارة[2].

3. القروض والمساعدات:

- القروض: تقدم الصين قروضًا للدول الإفريقية لتمويل مشاريع التنمية البنية التحتية والاقتصادية. تتميز هذه القروض بفترات سداد مرنة وفوائد منخفضة مقارنة بالقروض التقليدية التي تقدمها الجهات الدولية الأخرى. فمن عام 2001 إلى عام 2022، قدمت المؤسسات المالية لجمهورية الصين الشعبية أكثر من 170 مليار دولار في شكل ائتمانات وقروض ومنح للدول الأفريقية

[1] Mitota P. Omolore, "***China's Renewable Energy Empire in Africa: Lifeline or Debt Trap?"***, from: https://shorturl.at/kmma4, July 25th, 2024.
[2] Joshua Kurlantzick, ***China's heavy Hand in Africa***, 2018, from: https://www.cfr.org/blog/chinas-heavy-hand-africa, July 27th, 2024.

- المساعدات: بالإضافة إلى القروض، تقدم الصين مساعدات مالية للدول الإفريقية في صورة هبات ومنح، تستخدم عادة لتمويل مشاريع تنموية محددة مثل بناء المدارس، والمستشفيات، وتطوير الزراعة والصناعة، حيث قدمت الصين مساعدات مالية لبناء المستشفيات في إثيوبيا، مما يساهم في تعزيز البنية التحتية الصحية وتوفير الرعاية الطبية للمواطنين، وتعاونت الصين مع زامبيا لتمويل مشاريع تطوير الزراعة، مثل تقديم التكنولوجيا الزراعية والمعدات الزراعية الحديثة، لزيادة الإنتاجية وتحسين مستوى معيشة المزارعين[1].

على الرغم من الفوائد الاقتصادية المحتملة لهذا التعاون، إلا أنه يثير أيضًا بعض الانتقادات، مثل قلق بعض الجهات بشأن التبعات البيئية لمشاريع البنية التحتية، وأيضًا القلق بشأن الديون الصينية المتزايدة في القارة الإفريقية وتأثيرها على الاستقرار المالي والسيادة الوطنية للدول المستلفة.

المطلب الثالث: مقارنة بين الاستراتيجية الصينية والأمريكية في افريقيا

لا يمكن للباحث أن يتطرق إلى سياسات كلى الدولتين بدون المقارنة بينها، وفي هذا المطلب سيقارن الباحث بين هذه السياسات ويبرز الاختلافات المحورية بينها.

النهج في التعاون الاقتصادي:

- الصين: تركز على الاستثمارات الضخمة وبناء البنية التحتية، مما يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية في القارة. الصين تعتبر إفريقيا سوقًا مهمة للاستثمارات وتسعى لاستغلال فرص الأعمال المتاحة هناك. نما رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أفريقيا بنحو مائة ضعف، من 490 مليون دولار في عام 2003، وبلغ ذروته في عام 2018 عند 46.1 مليار دولار، وانخفض إلى 43.4 مليار دولار في عام 2020. وفي عام 2021، في منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC)، ناقشت الصين وتعهدت

[1] Ndidi Akahara, ***African Opportunities in China-Africa Relations***, 2022, from: https://thediplomat.com/2022/02/african-opportunities-in-china-africa-relations/, July 25th, 2024.

بضخ 10 مليارات دولار في الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص للفترة 2022-2025.[1]

- الولايات المتحدة: تقديم المساعدات الأمنية والاقتصادية هو الأساس، مع التركيز على تعزيز القدرات الأمنية للدول الإفريقية ودعم جهود مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

2. **الأولويات السياسية:**

- الصين: تولي الأولوية للقضايا الاقتصادية والتنموية، مع التركيز على تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الشراكات التجارية.
- الولايات المتحدة: تولي الأولوية للقضايا السياسية والأمنية، مع التركيز على مكافحة الإرهاب وتعزيز الاستقرار السياسي في المنطقة.

هذه الاختلافات تعكس الأساليب والأولويات المختلفة لكل دولة في التعامل مع إفريقيا، وتبرز الدوافع وراء تلك الاستراتيجيات والتحديات التي تواجهها كل منها في القارة.

[1] Marcus Vinicius de Freitas, ***"The Impact of Chinese Investments in Africa: Neocolonialism or Cooperation?"*** Policy center for the new south, 2023.

المبحث الرابع: آثار التنافس الدولي على افريقيا

التنافس الدولي في أفريقيا له آثار متعددة تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أبرز اللاعبين الدوليين في هذا التنافس هم الولايات المتحدة، الصين، بالإضافة إلى قوى أخرى مثل الاتحاد الأوروبي، روسيا، تركيا ودول الخليج.

المطلب الأول: الآثار السياسية للتنافس الدولي على أفريقيا

تسعى الدول الكبرى لتعزيز نفوذها السياسي في أفريقيا من خلال وسائل متعددة مثل الزيارات الرسمية، المساعدات العسكرية والاقتصادية، وتوقيع الاتفاقيات الاستراتيجية.

تحاول الولايات المتحدة إعادة بناء علاقاتها مع الدول الأفريقية بعد فترة من التراجع بداية من إدارة ترامب إلى إدارة بايدن. هذا الجهد يشمل زيارات رسمية متكررة من مسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى، مثل زيارة وزير الخارجية أنتوني بلينكن**Antony Blinken** مثل زيارته لساحل العاج في 22 جانفي 2024 والتي كانت زيارة أمنية وفي صدد التحضير للحملة الانتخابية لسنة 2025[1]، وزيارات وزيرة الخزانة جانيت يلين**Janet Yellen**، وذلك لتعزيز التعاون في مجالات مثل الصحة، الزراعة، والطاقة.

إلا أن الصين تسعى لتوسيع نفوذها من خلال استثمارات ضخمة في مشاريع البنية التحتية وتمويلها. هذه المشاريع تشمل بناء الطرق، السكك الحديدية، والموانئ، ما يساهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الصين والدول الأفريقية. كما تتضمن العلاقات الصينية الأفريقية إعادة هيكلة الديون وتقديم قروض ميسرة، مثلما حدث مع إثيوبيا وزامبيا[2].

أما روسيا، فهي تسعى لترسيخ نفوذها السياسي في أفريقيا من خلال مبيعات الأسلحة وتوقيع الاتفاقيات العسكرية. على سبيل المثال، تقوم مجموعة فاغنر الروسية بدور بارز في تحقيق المصالح الروسية غير الرسمية في دول مثل ليبيا، جمهورية أفريقيا الوسطى، وموزمبيق.

[1] Nike Ching, ***"Blinken Kicks Off Africa Tour Focused on Security, Economic Partnerships"***, 2024, from: https://www.voanews.com/a/blinken-launching-four-nation-africa-trip/7449686.html, August 04th, 2024.
[2] Patricia Rodrigues, ***"Africa – reaping the rewards of renewed geopolitical competition".*** from: https://www.controlrisks.com/our-thinking/insights/africa-reaping-the-rewards-of-renewed-geopolitical-competition, August 06th, 2024.

تشمل هذه الأنشطة توفير التدريب العسكري، دعم الحكومات الصديقة، وتأمين الموارد الطبيعية للشركات الروسية. إذ كشفت الإحصائيات أن روسيا جنت 15 مليار دولار من مبيعاتها للأسلحة للدول الإفريقية سنة 2021[1].

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للتنافس الدولي على أفريقيا

تعتبر الصين الفاعل الأبرز من حيث الاستثمارات الاقتصادية في أفريقيا، حيث تقوم بتمويل مشاريع البنية التحتية الضخمة مثل الطرق والسكك الحديدية والموانئ. ساهمت هذه الاستثمارات بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي في بعض الدول الأفريقية، على سبيل المثال، مشروع السكك الحديدية بين إثيوبيا وجيبوتي بتكلفة 4.5 مليار دولار والذي تم تمويله وتنفيذه بواسطة شركات صينية يعتبر من أبرز الأمثلة على هذه المشاريع، حيث ساهم في تحسين النقل والتجارة بين البلدين[2].

(خريطة رقم12) خريطة توضح خط السكة الحديدية بين إثيوبيا وجيبوتي

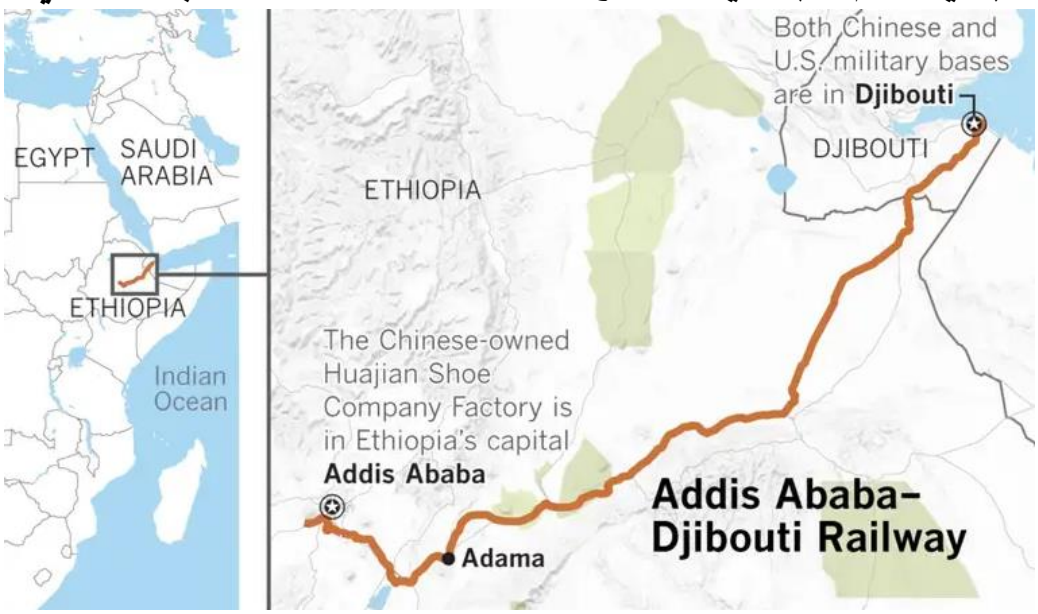

المصدر: https://pulitzercenter.org/stories/china-says-it-built-railway-africa-out-altruism-its-more-strategic

[1] Marion Douet, ***"Russia overtakes China as leading arms seller in sub-Saharan Africa"***, 2023,from: https://www.lemonde.fr/en/le-monde-africa/article/2023/03/28/russia-overtakes-china-as-leading-arms-seller-in-sub-saharan-africa_6021018_124.html, August 05th, 2024.

[2] Jonathan Kaiman and Noah Fowler, ***"China Says It Built a Railway in Africa Out of Altruism, But It's More Strategic Than That"***, in https://pulitzercenter.org/stories/china-says-it-built-railway-africa-out-altruism-its-more-strategic, August 05th, 2024.

بالرغم من الفوائد الاقتصادية التي تحققها هذه المشاريع، تواجه الصين انتقادات بسبب ما يوصف بـ "دبلوماسية الديون". هذا المصطلح يشير إلى السياسة التي تعتمدها الصين في تقديم قروض ضخمة للدول الأفريقية لتمويل مشاريع البنية التحتية، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تحمل هذه الدول لأعباء ديون ضخمة قد تؤثر على استقرارها المالي والسياسي. على سبيل المثال، تواجه زامبيا وإثيوبيا تحديات كبيرة في تسديد ديونها للصين، مما يعرضها لمخاطر اقتصادية عالية. حيث تعتمد زامبيا بشكل كبير على صادرات النحاس، وأثر تراجع أسعار النحاس عالميًا سلبًا على اقتصاد زامبيا وقدرته على تسديد الديون. في حين واجهت إثيوبيا تحديات بسبب النزاعات الداخلية والجفاف، مما أثر على الاقتصاد وأدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي، علاوة على ذلك، تأثير الجائحة العالمية كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي خاصة الدول النامية ما جعل الأمر أكثر صعوبة.

تسعى الولايات المتحدة أيضًا لتعزيز نفوذها الاقتصادي في أفريقيا، ولكن بطرق مختلفة عن الصين. تتمثل هذه الطرق في تقديم المساعدات الاقتصادية وتعزيز الشراكات التجارية والاستثمارية. ومع ذلك، يتطلب الأمر من الولايات المتحدة تطوير استراتيجيات مبتكرة للتنافس مع النفوذ الصيني الكبير، خاصة في مجالات مثل البنية التحتية والطاقة[1].

[1] Martha Kepe and others, ***Great-Power Competition and Conflict in Africa***, Published by the RAND Corporation, Santa Monica, California, 2023, p p 1-5.

الفصل الثالث: التنافس الأمريكي الصيني على الكوبالت –الكونغو الديمقراطية أنموذجا–

المبحث الأول: الكونغو الديمقراطية

تعتبر جمهورية الكونغو الديمقراطية Democratic Republic of Congo واحدة من أكبر وأغنى الدول في إفريقيا من حيث الموارد الطبيعية. تقع في وسط القارة، وتشتهر باحتياطاتها الضخمة من المعادن مثل النحاس، الكوبالت، الذهب، الألماس، والزنك. رغم ثرواتها المعدنية الهائلة، تواجه الكونغو الديمقراطية تحديات كبيرة تشمل عدم الاستقرار السياسي، والصراعات المسلحة، والفساد، والفقر[1].

المطلب الأول: جغرافية الكونغو الديمقراطية

1/ الموقع الجغرافي:

تقع جمهورية الكونغو الديمقراطية في قلب القارة الإفريقية، وتعتبر واحدة من أكبر دول إفريقيا بمساحة تقدر بحوالي 2.344 مليون كيلومتر مربع، مما يجعلها ثاني أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة بعد الجزائر. هذا الامتداد الجغرافي يمنحها موقعًا استراتيجيًا مهمًا بين وسط وغرب إفريقيا[2]، حيث تُحاط بحدود مع تسع دول هي: أنغولا من الجنوب الغربي، زامبيا من الجنوب، تنزانيا من الشرق عبر بحيرة تنجانيقا، بوروندي ورواندا من الشرق أيضًا، أوغندا من الشمال الشرقي، جنوب السودان من الشمال، جمهورية إفريقيا الوسطى من الشمال الغربي، وجمهورية الكونغو من الغرب. بالإضافة إلى ذلك، تمتد الكونغو الديمقراطية إلى المحيط الأطلسي عبر ممر صغير على الساحل الغربي، مما يوفر لها منفذًا بحريًا[3].

يمنح الموقع الجغرافي للكونغو الديمقراطية ميزات تجارية وجيوسياسية كبيرة، فهي تتوسط القارة الإفريقية وتربط بين مناطق مختلفة، مما يجعلها مركزًا حيويًا للنقل البري والنهري. نهر الكونغو، الذي يعد ثاني أطول نهر في إفريقيا، يخترق البلاد ويشكل شريانًا مائيًا رئيسيًا يعزز

[1] **DR Congo,** from: https://www.bgr.bund.de/EN/Themen/Min_rohstoffe/CTC/Mineral-Certification-DRC/CTC_DRC_node_en.html, August 04th, 2024.
[2] Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH, ***Democratic Republic of the Congo***, Germany, 2017, p 01.
[3] ***Democratic Republic of the Congo***, from: https://www.britannica.com/place/Democratic-Republic-of-the-Congo, August 04th, 2024.

حركة التجارة والنقل الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، تلعب الممرات المائية في الكونغو دورًا مهمًا في الربط بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، مما يسهل التواصل بين دول القارة.

يؤهل الموقع الجغرافي للكونغو الديمقراطية بأن تكون مركزًا تجاريًا إقليميًا. عبر توفيرها ممرات للنقل البري والنقل النهري إلى البحر، تسهل الكونغو الديمقراطية حركة السلع والمواد الخام بين الدول الإفريقية المجاورة والأسواق العالمية. هذا الموقع يعزز أيضًا من مكانة الكونغو الديمقراطية كوجهة للاستثمار الأجنبي في البنية التحتية للنقل والتجارة، حيث تسعى الدول والشركات الكبرى إلى تحسين الطرق، والسكك الحديدية، والموانئ لتسهيل وصولها إلى الموارد الغنية في البلاد.

لكن رغم هذه المزايا الجغرافية، تواجه الكونغو الديمقراطية تحديات كبيرة بسبب امتدادها الشاسع وحدودها الطويلة مع العديد من الدولأنجولا 2646 كم (منها 225 كم هي حدود مقاطعة كابيندا المتقطعة في أنجولا)، بوروندي 236 كم، جمهورية أفريقيا الوسطى 1747 كم، جمهورية الكونغو 1229 كم، رواندا 221 كم، جنوب السودان 714 كم، تنزانيا 479 كم، أوغندا 877 كم، زامبيا 2332 كم[1]. هذه الحدود الطويلة تجعلها عرضة للتدخلات الخارجية والنزاعات الحدودية، كما أن الطبيعة المتنوعة والتضاريس الصعبة تعرقل جهود تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية في جميع أنحاء البلاد إذ يصعب الوصول للكثير من المناطق خاصة الجبلية منها والمناطق المعزولة في وسط الصحراء. إضافة على ذلك فإن النزاعات المسلحة في المناطق الشرقية واحدة من أبرز الأمثلة هي الصراع بين الحكومة والجماعات المسلحة مثل "القوات الديمقراطية لتحرير رواندا" و"حركة 23 مارس " (M23)، وهي جماعات متمردة تشكلت نتيجة التوترات العرقية والسياسية في المنطقة، وتؤثر على وجه الخصوص، بشكل كبير على استقرار البلاد وقدرتها على الاستفادة من موقعها الاستراتيجي[2].

[1] ***Congo (DRC) Country Profile – Geography***, from: https://shorturl.at/MV0qc, August 04th, 2024.
[2] Herbert WEISS***, War and Peace in the Democratic Republic of the Congo***, Nordiska Afrikainstitutet, Sweden, 2000, p p 01-02.

(خريطة رقم13) خريطة تبين الموقع الجغرافي للكونغو الديمقراطية

المصدر : https://www.britannica.com/place/Democratic-Republic-of-the-Congo

2/ التضاريس:

تتمتع جمهورية الكونغو الديمقراطية بتضاريس متنوعة تشمل الهضاب، السهول الفيضية، الجبال، الغابات الكثيفة، والأنهار، مما يساهم في تشكيل مناظر طبيعية غنية ومتعددة. هذه التضاريس تلعب دورًا كبيرًا في التأثير على المناخ، الاقتصاد، والنقل في البلاد.

1. الهضاب والمرتفعات:

تقع الهضاب بشكل رئيسي في الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد، حيث ترتفع تدريجيًا لتصل إلى السهول العليا، مثل هضبة شابا. هذه الهضاب تتراوح ارتفاعاتها بين 1000 و1500 متر فوق مستوى سطح البحر، وتغطي مناطق غنية بالمعادن، مما يجعلها مركزًا للتعدين وخاصة للمعادن مثل النحاس والكوبالت[1].

2. السهول الفيضية:

تنتشر السهول الفيضية في وسط البلاد، وهي جزء من حوض نهر الكونغو. هذه السهول المنخفضة والمسطحة تُعتبر من أكثر المناطق خصوبة في إفريقيا بسبب تراكم الطمي الغني بالمغذيات خلال مواسم الفيضانات. يمتد حوض نهر الكونغو على مساحة شاسعة ويعد ثاني أكبر حوض نهر في العالم بعد الأمازون.

تغطي السهول الفيضية حوالي ثلث مساحة البلاد، وتدعم تنوعًا بيئيًا واسعًا، بما في ذلك الغابات الاستوائية والأراضي الرطبة، مما يجعلها موطنًا للعديد من الأنواع الحيوانية والنباتية النادرة[2].

3. **الجبال والمرتفعات:**

سلسلة جبال رونزوري: تقع على الحدود بين الكونغو الديمقراطية وأوغندا، وتتميز بقممها العالية التي تصل إلى أكثر من 5,000 متر. هذه الجبال تُغطى بثلوج دائمة على الرغم من قربها من خط الاستواء، وتحتضن مناظر طبيعية مذهلة وتنوعًا بيئيًا فريدًا.

[1] INTERNATIONAL ATOMIC ENERGY AGENCY, ***World Uranium Geology, Exploration, Resources and Production***, IAEA, Vienna (2020) by M. Fairclough (December 2020), p 01.
[2] IAEA, Op, cit, p.02.

سلسلة جبال ميتومبا: تمتد على طول الجانب الغربي من حوض الكونغو، وتُعتبر من أهم السلاسل الجبلية في البلاد، حيث تفصل بين الهضاب العالية وحوض النهر[1].

4. الأنهار والبحيرات:

نهر الكونغو: يُعد شريان الحياة الرئيسي في البلاد وأحد أطول الأنهار في العالم. يمتد النهر عبر البلاد من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي، ليصب في المحيط الأطلسي. يوفر النهر وسائل نقل رئيسية ويُستخدم أيضًا لتوليد الطاقة الكهرومائية.

بحيرات كيوغا، إدوارد، وتنجانيقا: تقع على الحدود الشرقية وتشكل جزءًا من النظام البيئي الغني والمتنوع للبلاد. هذه البحيرات تُستخدم للصيد والنقل، وتوفر مصدرًا رئيسيًا للمياه العذبة للسكان المحليين[2].

تؤثر التضاريس المتنوعة للكونغو الديمقراطية بشكل كبير على أنماط الحياة في البلاد. المناطق الجبلية والهضاب تُعتبر غنية بالمعادن، مما يجعلها مراكز صناعية للتعدين. أما السهول الفيضية والغابات فتدعم الزراعة والحياة البرية، ولكن التضاريس الصعبة تعوق تطوير البنية التحتية والنقل، مما يؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: الموارد الطبيعية في الكونغو الديمقراطية

تعد جمهورية الكونغو الديمقراطية واحدة من أغنى دول العالم بالموارد الطبيعية، حيث تمتلك احتياطات ضخمة من المعادن، الأحجار الكريمة، الغابات، والمياه العذبة. هذه الموارد تجعل البلاد محط اهتمام الشركات والدول على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين التي تسعى لتأمين إمداداتها من المواد الخام الضرورية للصناعات المختلفة.

[1] ***Democratic Republic of the Congo***, from: https://www.britannica.com/place/Democratic-Republic-of-the-Congo, August 08th, 2024.
[2] USAID, ***Democratic Republic of the Congo Water Resources Profile Overview***, from: https://winrock.org/wp-content/uploads/2021/08/DRC_Country_Profile_Final.pdf, p 02, August 10th, 2024.

1. المعادن الثمينة:

الكوبالت: تعتبر الكونغو الديمقراطية أكبر منتج للكوبالت في العالم، حيث تُساهم بأكثر من 70% من الإنتاج العالمي، وتتمتع جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا بأكبر احتياطيات من الكوبالت في العالم، بنحو 6 ملايين طن متري سنة 2023. ومع بلوغ إجمالي احتياطيات الكوبالت في العالم 11 مليون طن متري في ذلك العام، تستحوذ جمهورية الكونغو الديمقراطية على أكثر من نصف احتياطيات المعدن في العالم. حيث يُستخدم الكوبالت بشكل أساسي في تصنيع بطاريات الليثيوم المستخدمة في السيارات الكهربائية، الهواتف الذكية، وغيرها من الأجهزة الإلكترونية، مما يجعله معدنًا استراتيجيًا في الاقتصاد العالمي[1].

النحاس: تحتل الكونغو الديمقراطية مكانة رائدة في إنتاج النحاس، خاصة في منطقة حزام النحاس في جنوب شرق البلاد. النحاس يُستخدم في الصناعات الكهربائية والبناء، وهو ضروري للبنية التحتية الحديثة، وتستغل الشركات الصينية الحصة الأعلى من الانتاج[2].

الذهب: توجد مناجم الذهب في شرق الكونغو. حيث تستحوذ على احتياطيات عالية من الذهب تقدر بحوالي 750 طن من الاحتياطيات المؤكدة. ويُعد إنتاج الذهب مصدرًا مهمًا للعملة الأجنبية، حيث تم إنتاج 24 طنًا في عام 2014، لكنه أيضًا يرتبط بالصراعات والنزاعات المسلحة التي تؤثر على الاستقرار في المنطقة[3].

[1] ***Leading countries based on reserves of cobalt worldwide in 2023***, from: https://shorturl.at/ZN4cy, August 12th, 2024.
[2] ***The Mineral Industry of Congo (Kinshasa)***, U.S. GEOLOGICAL SURVEY MINERALS YEARBOOK—2019, from: https://pubs.usgs.gov/myb/vol3/2019/myb3-2019-congo-kinshasa.pdf, p 11.2, August 12th, 2024.
[3] ***Democratic Republic of Congo ASM Profile***, from: https://shorturl.at/GbyC5, August 12th, 2024.

الماس: الكونغو الديمقراطية هي واحدة من أكبر منتجي الماس في العالم، خاصة الماس الصناعي، حيث تحتل المرتبة الرابعة عالميا باحتياطي 150 مليون قيراط[1]. ويُستخدم في صناعة المجوهرات وأيضًا في التطبيقات الصناعية مثل القطع والحفر.

القصدير والتنجستن والتنتالوم: هذه المعادن تُستخدم في الإلكترونيات، وهي جزء من المعادن المعروفة بـ "معادن النزاع"، بسبب دورها في تمويل الجماعات المسلحة في البلاد حيث تسيطر هذه الجماعات على مناجم المعادن أو تفرض ضرائب على عمليات الاستخراج والنقل، مما يتيح لها جمع الأموال لشراء الأسلحة وتمويل عملياتها العسكرية، وتعد الكونغو الديمقراطية مصدرًا رئيسيًا لهذه المعادن، والتي تُستخدم في تصنيع الأجهزة الإلكترونية، بما في ذلك الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر[2].

[1] **Reserves of diamonds worldwide in 2023, by leading country,** from: https://www.statista.com/statistics/267905/world-diamond-reserves-by-country/, August 12th, 2024.
[2] U.S. GEOLOGICAL SURVEY MINERALS YEARBOOK—2019, Op, cit, p 11.4.

(خريطة رقم14) خريطة تبين توزيع الموارد المعدنية في الكونغو الديمقراطية

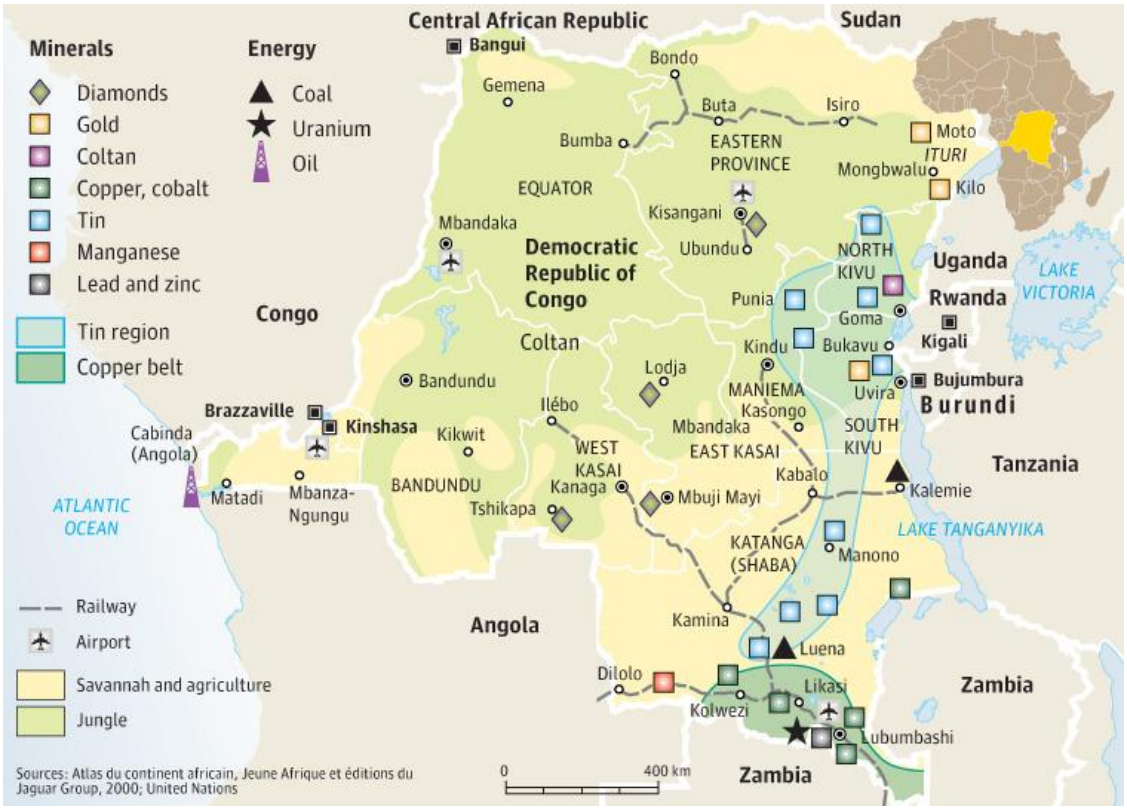

المصدر: https://mondediplo.com/maps/congo2006

2. الموارد الغابية:

تمتلك الكونغو الديمقراطية حوالي 60% من غابات حوض الكونغو، التي تُعتبر ثاني أكبر غابة استوائية في العالم بعد الأمازون. هذه الغابات تحتوي على تنوع بيولوجي هائل وتُعتبر موطنًا لأنواع نادرة من الحيوانات والنباتات. بالإضافة إلى ذلك، تلعب الغابات دورًا مهمًا في تنظيم المناخ العالمي عن طريق امتصاص الكربون.

تُستخدم الغابات أيضًا في الصناعات الحراجية، حيث تُنتج الكونغو كميات كبيرة من الخشب الصلب واللين. تُعتبر الأخشاب مصدرًا مهمًا للدخل القومي، ولكن

استغلالها غير المستدام يؤدي إلى مشاكل بيئية مثل إزالة الغابات وتدهور الموارد الطبيعية[1].

(خريطة رقم15) خريطة تبين الموارد الغابية في الكونغو الديمقراطية

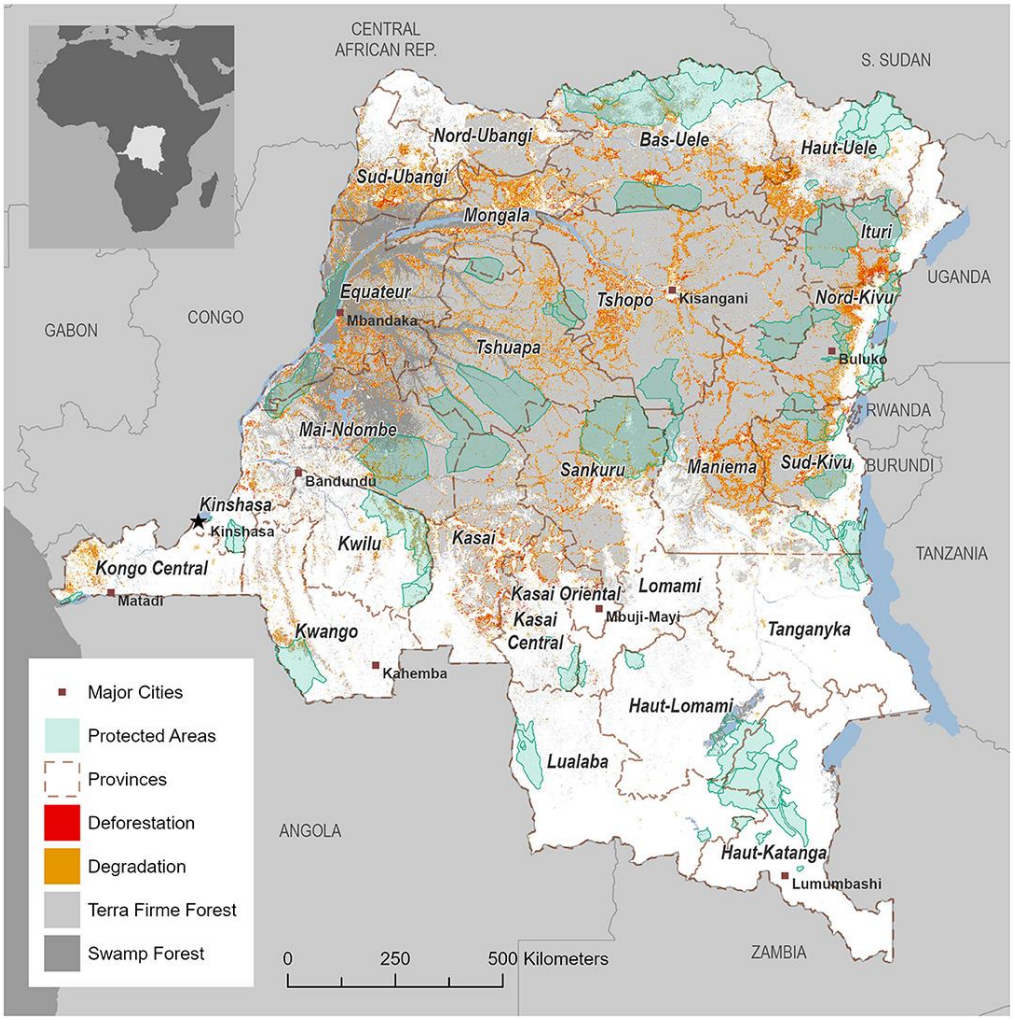

المصدر: https://www.frontiersin.org/files/Articles/690562/fcosc-02-690562-HTML/image_m/fcosc-02-690562-g001.jpg

3. الموارد المائية:

تحتوي الكونغو الديمقراطية على شبكة مائية ضخمة، تضم نهر الكونغو، ثاني أطول نهر في إفريقيا، والعديد من البحيرات الكبرى مثل بحيرة تنجانيقا وبحيرة إدوارد.

[1] ***Democratic Republic of the Congo***, from: https://www.britannica.com/place/Democratic-Republic-of-the-Congo, August 12th, 2024.

هذه الموارد المائية تُستخدم في توليد الطاقة الكهرومائية، والتي تُعد مصدر الطاقة الرئيسي في البلاد، وفي الري والصيد.

تمثل الطاقة الكهرومائية مصدرًا كبيرًا للطاقة النظيفة في الكونغو الديمقراطية، وتوفر إمكانيات كبيرة للتنمية المستدامة إذا تم استغلالها بشكل مناسب. النهر والمنظومة المائية توفر إمكانيات لنقل البضائع والأشخاص عبر البلاد، مما يعزز التجارة الداخلية والإقليمية[1].

(خريطة رقم16) خريطة تبين الموارد المائية في الكونغو الديمقراطية

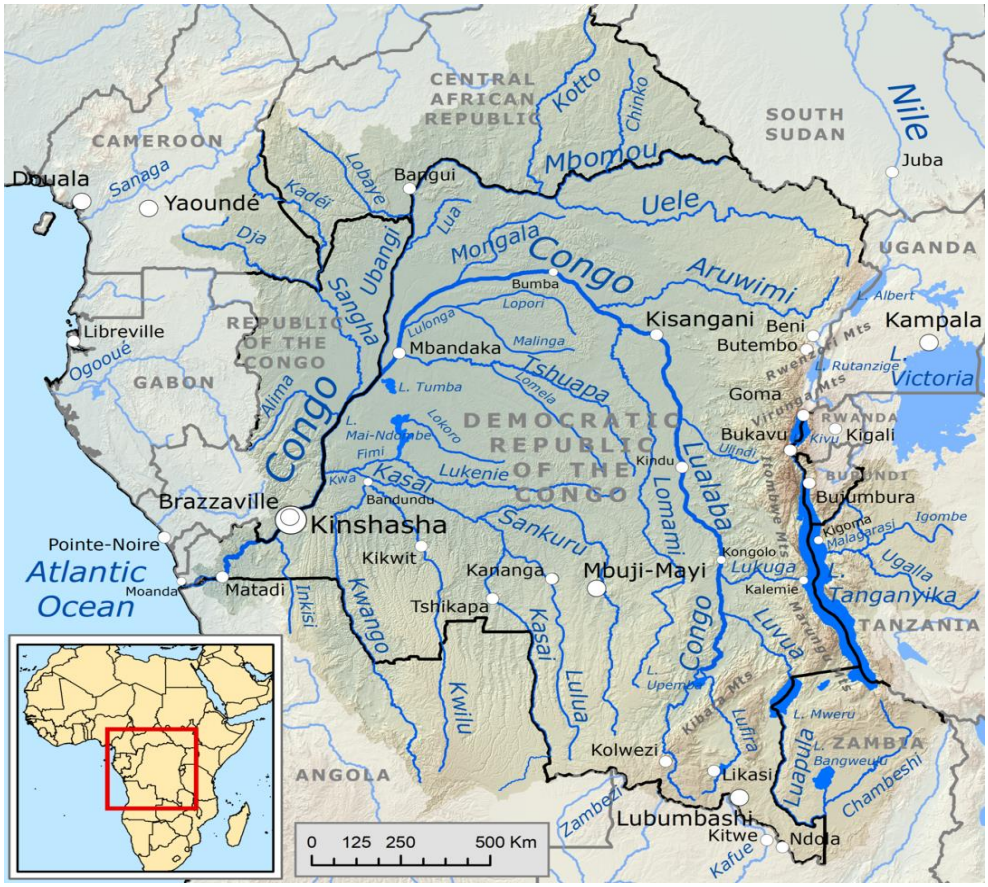

المصدر:

https://en.wikipedia.org/wiki/Congo_Basin#/media/File:Congobasinmap.png

[1] USAID, Opt, cit, p 02.

4. النفط والغاز الطبيعي:

على الرغم من أن إنتاج النفط في الكونغو الديمقراطية ليس كبيرًا مقارنةً ببعض الدول الإفريقية الأخرى، إلا أنها تمتلك احتياطيات معتبرة من النفط والغاز الطبيعي حيث تقدر كمية النفط بـ 180 مليون برميل[1]، خاصة في المناطق الساحلية وحول بحيرة ألبرت. هذه الموارد تُعد ذات أهمية اقتصادية كبيرة.

رغم الثروات الطبيعية الهائلة، تُواجه الكونغو الديمقراطية تحديات كبيرة في استغلال هذه الموارد بشكل فعال ومستدام. تتضمن هذه التحديات الفساد، ضعف البنية التحتية، النزاعات المسلحة، والتدخلات الأجنبية. الكثير من عمليات التعدين تُدار بشكل غير رسمي وغير قانوني، مما يؤدي إلى خسائر كبيرة في الإيرادات ويزيد من التوترات الاجتماعية والبيئية.

المطلب الثالث: التاريخ السياسي للكونغو الديمقراطية:

لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية (**DRC**) تاريخ سياسي معقد ومتقلب. يمتد هذا التاريخ من الحقبة الاستعمارية البلجيكية إلى حركة الاستقلال، تليها فترة طويلة من الصراعات السياسية والاضطرابات بعد الاستقلال.

ينحدر سكان الكونغو الديمقراطية من شعوب البانتو **Bantou** التي قطنت في الهضاب المطلة على مجرى نهري النيجر وبنويه.

لم تكن الكونغو كغيرها من المناطق الإفريقية معروفة لدى الأوروبيين، وكان الملاح البرتغالي **ديغو Diego Cao** أول أوروبي يلتقي بسكان الكونغو، إذ التقى بملك الكونغو أنطونيو الأول سنة 1487 لتقوم بعد ذلك علاقات رسمية مع البرتغال. ودخلت البعثات التبشيرية المسيحية البرتغالية للتبيشر في الكونغو.

[1] ***Democratic Republic of the Congo - Oil nd Gas***, from: https://feji.us/av0lhi, August 12th, 2024.

أدرك ملك الكونغو حجم الخطر الذي بدأ يشكله الوجود البرتغالي في بلاده خاصة مع زيادة تجارة العبيد من أفريقيا إلى أميركا وأوروبا فرفض تجديد امتياز استثمار المناجم للبرتغال، مما أدى به إلى الموت في معركة أمبيلا أمام الجيش البرتغالي سنة 1665[1].

وقد كانت الكونغو الديمقراطية قبل الاحتلال البلجيكي، منطقة غنية بالتنوع العرقي والثقافي، تضم العديد من الممالك والإمبراطوريات المستقلة. من أبرزها مملكة الكونغو في الغرب، التي كانت تمتد إلى أجزاء من أنغولا والغابون، وكانت لها هياكل سياسية وتنظيم إداري. أما في مناطق الوسط والشرق، كانت هناك ممالك مثل لوبا ولوندا، التي ازدهرت بفضل شبكات التجارة الإقليمية، حيث تبادلت المعادن والمنتجات الزراعية مع جيرانها. مناطق البحيرات الكبرى شرقًا كانت مرتبطة بشكل وثيق بالتجارة عبر المحيط الهندي.

كانت المنطقة غنية بالموارد الطبيعية، مما جعلها محط اهتمام القوى الأوروبية في وقت لاحق، خاصة بعد مؤتمر برلين 1884–1885، الذي أسفر عن تقسيم إفريقيا بين القوى الاستعمارية، ومن ثم بدأ الاحتلال البلجيكي تحت قيادة الملك ليوبولد الثاني[2].

1.الاستعمار البلجيكي 1908–1960

في عام 1885 وتحديدا بعد مؤتمر برلين، حصل الملك **ليوبولد الثاني** ملك بلجيكا على اعتراف دولي بحكمه الشخصي على الكونغو، التي أصبحت تعرف بـ "دولة الكونغو الحرة". خلال هذه الفترة، أدار ليوبولد الكونغو كمملكته الخاصة، حيث استغل الموارد الطبيعية (الخشب، العاج، والمطاط) بطرق قاسية وغير إنسانية، ما أدى إلى مقتل 10 ملايين من الكونغوليين بسبب العمل القسري، المجاعة، والأمراض. بعد ضغط دولي، تم نقل السيطرة على الكونغو إلى الحكومة البلجيكية في عام 1908، وأصبحت تُعرف باسم الكونغو البلجيكية [3].

[1] ***الكونغو الديمقراطية: تاريخ من الصراع***، من الموقع: https://www.aljazeera.net/2004/10/03/الكونغو-الديمقراطية-تاريخ-من-الصراع، تاريخ الاطلاع: 16 أوت 2024.

[2] رشا معد كريم عبود، ***جمهورية الكونغو الديمقراطية دراسة في الجغرافيا السياسية***، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2022، ص 12.

[3] ***Leopold II***, from: https://www.britannica.com/biography/Leopold-II-king-of-Belgium, August 14th, 2024.

خلال هذه الفترة، قامت بلجيكا بتطوير البنية التحتية جزئيًا واستغلال الموارد المعدنية، ولكن الإدارة كانت تتم بطريقة تمييزية ضد السكان المحليين، الذين حُرموا من التعليم والفرص الاقتصادية والسياسية. الحكومة البلجيكية أدارت البلاد مباشرة من بروكسل، ولم تستثمر في تنمية المهارات أو بناء مؤسسات محلية قادرة على إدارة البلاد بعد الاستقلال[1].

2.حركة الاستقلال 1950–1960

في فترة الخمسينيات، كانت الكونغو الديمقراطية تحت سيطرة الاستعمار البلجيكي، ومع ذلك بدأ السكان المحليون في إدراك الظلم الذي تعرضوا له، مستوحين من النضالات التحررية التي انتشرت في أرجاء إفريقيا والعالم. نشأت مجموعة من الحركات السياسية والاجتماعية التي طالبت بالاستقلال، وعلى رأس هذه الحركات كانت "الحركة الوطنية الكونغولية" بقيادة باتريس لومومبا، التي كانت تهدف إلى توحيد الكونغوليين بمختلف أعراقهم ومناطقهم من أجل تحقيق الاستقلال الوطني.

في المقابل، كان هناك أيضًا "اتحاد القبائل الباتيتلي" بقيادة جوزيف كاسا–فوبو، الذي كان يميل أكثر إلى الدفاع عن حقوق مجموعات عرقية معينة، وخاصة شعب الباكونغو. ورغم اختلاف النهج بين هذه الحركات، إلا أن الهدف الأساسي كان مشتركًا، وهو التحرر من السيطرة البلجيكية وتحقيق الاستقلال السياسي[2].

خلال هذه الفترة، كانت الكونغو تعاني من العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، حيث استفاد الاستعمار البلجيكي من ثروات البلاد دون أن يعود ذلك بالنفع على السكان المحليين. أدى ذلك إلى تصاعد الغضب الشعبي، مما دفع الجماهير إلى تنظيم احتجاجات عنيفة ضد السلطات الاستعمارية. واحدة من أهم هذه الاحتجاجات كانت في العاصمة ليوبولدفيل (كينشاسا الحالية) في عام 1959. شهدت المدينة اضطرابات واسعة النطاق،

[1] المرجع نفسه، ص ص 13-15.

[2] ***Congolese win independence from the Belgian Empire, 1959-60,*** from https://shorturl.at/R6tYZ, August 13th, 2024.

واشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن البلجيكية، التي حاولت قمع التظاهرات بالعنف، ما أدى إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى.

أمام تصاعد حدة الاضطرابات والخوف من فقدان السيطرة الكاملة، قررت الحكومة البلجيكية المضي قدمًا في منح الكونغو استقلالها بشكل سريع. لم تكن هذه الخطوة نتيجة لنية بلجيكا في تسليم السلطة بشكل سلس، بل جاءت كمحاولة لتجنب المزيد من الفوضى والخسائر، مع الضغط المتزايد من الحركات الوطنية الكونغولية[1].

تم الإعلان عن استقلال الكونغو في 30 جوان 1960، وهو يوم تاريخي شهد انتقال السلطة رسميًا من بلجيكا إلى القيادة الوطنية الكونغولية. تولى باتريس لومومبا منصب رئيس الوزراء، وهو المنصب التنفيذي الأهم في الدولة الجديدة، بينما تم تعيين جوزيف كاسا–فوبو رئيسًا للجمهورية. كانت هذه اللحظة تمثل بداية مرحلة جديدة في تاريخ الكونغو، حيث كان من المتوقع أن تؤدي إلى بناء دولة مستقلة تحقق آمال الشعب في الحرية والعدالة. لكن تلك الفترة كانت أيضًا بداية لصراعات جديدة ستنشأ في مرحلة ما بعد الاستقلال نتيجة للانقسامات السياسية والعرقية[2].

3. الصراعات السياسية بعد الاستقلال 1960–1990

الأزمة السياسية والانقلاب على لومومبا :بعد فترة قصيرة من الاستقلال، اندلعت أزمة سياسية في البلاد بسبب الخلافات بين القادة السياسيين وتدخل القوى الأجنبية، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في سياق الحرب الباردة. في سبتمبر 1960، قام الرئيس كاسا–فوبو بإقالة لومومبا، ما أدى إلى انقسام في الحكومة. في يناير 1961، قُبض على لومومبا وأُعدم بأوامر من قادة انفصاليين بدعم من بلجيكا وبتواطؤ من الولايات المتحدة، مما أدى إلى صدمة دولية وزيادة التوترات الداخلية.

[1] Ibidem.

[2] المرجع نفسه، ص 16، 19، 22.

صعود موبوتو سيسي سيكو: في عام 1965، قاد الجنرال موبوتو سيسي سيكو انقلابًا عسكريًا واستولى على السلطة. حكم موبوتو البلاد لمدة 32 عامًا تحت نظام دكتاتوري، حيث غيّر اسم البلاد إلى "زائير" وأدار نظام حكم قائم على القمع السياسي، الفساد، وتفضيل النخب. رغم الاستقرار النسبي في بعض الأحيان، تميزت فترة حكم موبوتو بانهيار البنية التحتية، تدهور الاقتصاد، وتزايد الاستياء الشعبي[1].

الحروب الأهلية وسقوط موبوتو: في منتصف التسعينيات، تفاقمت الأزمات السياسية والاقتصادية، مما أدى إلى نشوب حرب الكونغو الأولى (1996–1997)، حيث اجتاح تحالف من قوات كونغولية ومعارضة مدعومة من رواندا وأوغندا بقيادة لوران كابيلا البلاد وأطاح بموبوتو سنة 1997. ثم أصبحت البلاد تُعرف بجمهورية الكونغو الديمقراطية مجددًا، لكن الصراعات لم تنته.

حرب الكونغو الثانية: في عام 1998، اندلعت حرب الكونغو الثانية، المعروفة أيضًا باسم "الحرب العالمية الإفريقية"، بمشاركة تسع دول إفريقية أخرى هي أنجولا، تشاد، ليبيا، ناميبيا، زيمبابوي، السودان، أوغندا، رواندا، وبوروندي وعدة جماعات مسلحة داخلية وخارجية. وكانت الحرب مدفوعة بالصراعات على الموارد الطبيعية والصراعات الإقليمية والسياسية، وأدت إلى مقتل 5.4 مليون شخص.[2] استمرت الحرب حتى توقيع اتفاقيات السلام في عام 2003، لكن النزاعات في الشرق استمرت حتى اليوم بسبب عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية[3].

4. الفترة المعاصرة:

مرحلة جوزيف كابيلا: بعد اغتيال لوران كابيلا في عام 2001، تولى ابنه جوزيف كابيلا الرئاسة وحاول قيادة البلاد نحو السلام والاستقرار. تم توقيع اتفاقيات السلام في 2003 وتشكيل حكومة انتقالية بمشاركة قوى المعارضة والجماعات المسلحة، وأُجريت أول انتخابات

[1] ***The Congo, Decolonization, and the Cold War, 1960–1965***, from: https://history.state.gov/milestones/1961-1968/congo-decolonization, August 13th, 2024.
[2] ***5.4 million People have died in Democratic Republic of Congo since 1998 because of conflict, report says,*** from: https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC2223004/, August 13th, 2024.
[3] ***A guide to the decades-long conflict in DR Congo,*** from: https://www.aljazeera.com/news/2024/2/21/a-guide-to-the-decades-long-conflict-in-dr-congo, August 13th, 2024.

متعددة الأحزاب في عام 2006، التي فاز فيها جوزيف كابيلا. على الرغم من ذلك، استمرت التحديات الأمنية والسياسية، خاصة في المناطق الشرقية[1].

الانتخابات الأخيرة وتحديات الحكم: في انتخابات 2018، فاز فيليكس تشيسكيدي بالرئاسة في أول انتقال سلمي للسلطة منذ عقود، لكن العملية الانتخابية شابها اتهامات بالتزوير والتلاعب. تواجه الحكومة الجديدة تحديات كبيرة تشمل تعزيز الأمن، مكافحة الفساد، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في ظل بيئة سياسية هشة[2].

يعتبر التاريخ السياسي للكونغو الديمقراطية مزيج من الاستعمار والاستقلال والصراعات المستمرة، وهو تاريخ يُظهر كيف يمكن للثروة الطبيعية أن تكون نعمة ونقمة في آن واحد، حيث جذبت الأطماع الأجنبية وأدت إلى صراعات داخلية دائمة.

المطلب الرابع: النزاعات المسلحة في الكونغو الديمقراطية

تشهد جمهورية الكونغو الديمقراطية نزاعات مسلحة مستمرة، خاصة في المناطق الشرقية مثل إقليمي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري، حيث تتصارع عشرات الجماعات المسلحة على النفوذ والموارد الطبيعية مثل الذهب والكوبالت. لهذه النزاعات جذور معقدة تتعلق بالصراعات العرقية، والتنافس على الموارد، وتدخلات الدول المجاورة أبرزها دولة رواندا. أدى العنف المستمر إلى أزمة إنسانية كبيرة تشمل النزوح القسري لملايين الأشخاص، وتفشي الفقر، وعرقلة جهود التنمية، مما يجعل الكونغو الديمقراطية واحدة من أكثر مناطق العالم اضطراباً وعدم استقرار.

[1] ***الكونغو الديمقراطية. بلد النزاعات العرقية المتجددة،*** من الموقع الإلكتروني: https://shorturl.at/7VHDE، تاريخ الإطلاع: 20 أوت 2024.

[2] Pierre ENGELBERT, ***Congo's 2018 elections: An analysis of implausible results***, from: https://africanarguments.org/2019/01/drc-election-results-analysis-implausible/, August 20th, 2024.

(خريطة رقم17) خريطة تبين تمركز القوات والميليشيات المسلحة في الكونغو الديمقراطية

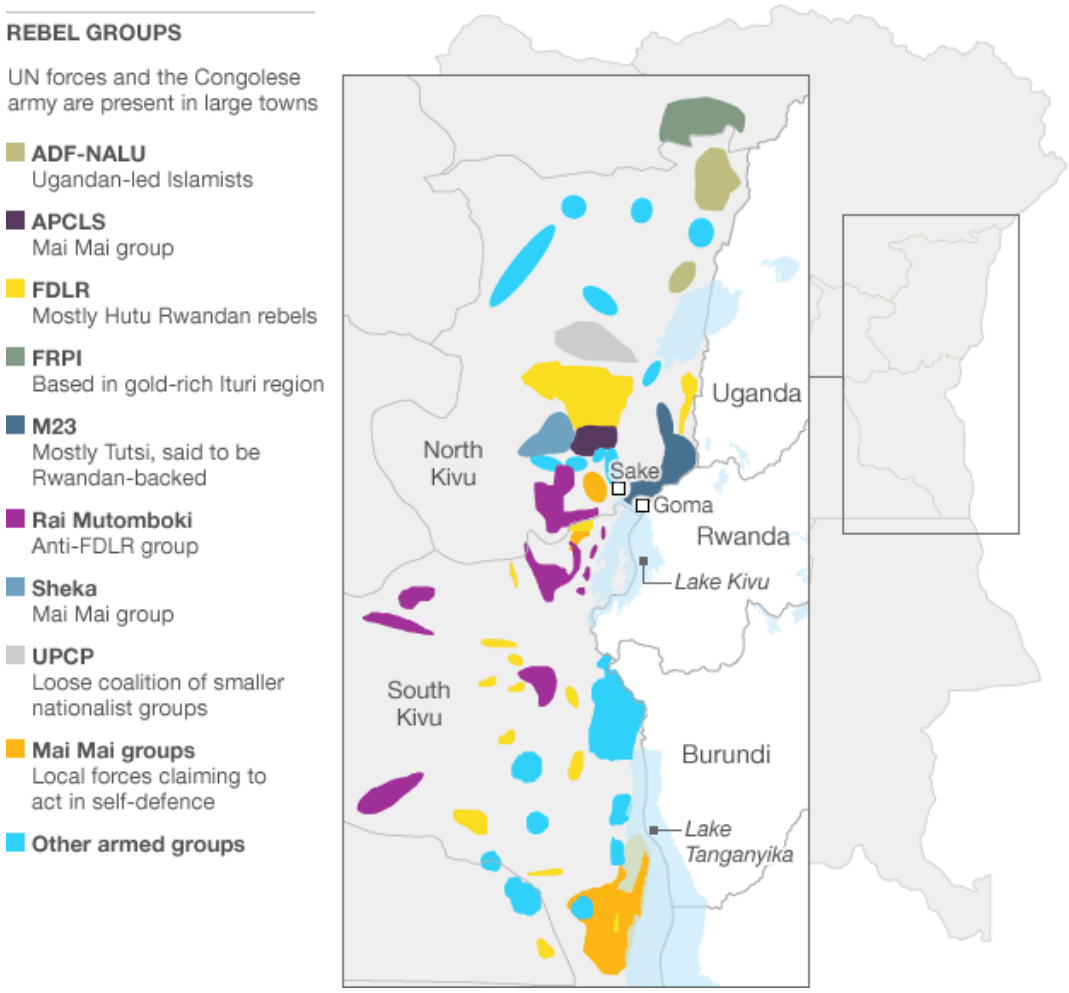

المصدر : https://www.bbc.com/news/world-africa-15722799

تنتشر في شرق الكونغو الديمقراطية مجموعات متمردة مختلفة . بعضها جاء من بلدان مجاورة، في حين تشكلت مجموعات أخرى كمجموعات للدفاع عن النفس. ويستغل العديد من هذه المجموعات غياب الدولة القوية للسيطرة على ثروات المنطقة المعدنية.

أسباب النزاعات المسلحة في الكونغو الديمقراطية:

1. **الثروات الطبيعية:** الكونغو الديمقراطية غنية بالموارد الطبيعية مثل الذهب، الكوبالت، الكولتان، والماس. هذه الموارد تعتبر مصدراً رئيسياً للنزاعات حيث تسعى الجماعات المسلحة المحلية والدول الأجنبية للاستيلاء عليها أو السيطرة على طرق التجارة

المرتبطة بها. الاستغلال غير القانوني لهذه الموارد يمول الأنشطة المسلحة ويزيد من العنف في المنطقة[1].

2. **الصراعات العرقية والإثنية:** في الكونغو الديمقراطية، تعتبر النزاعات العرقية جزءًا معقدًا من النسيج الاجتماعي والسياسي. تاريخيًا، تم استغلال الانقسامات العرقية من قبل القوى الاستعمارية، مما أدى إلى تفاقم التوترات بين المجموعات المختلفة. مع الاستقلال، لم تختف هذه التوترات، بل زادت حدة النزاعات بسبب المنافسة على الموارد الطبيعية مثل المعادن والأراضي الخصبة، خاصة في المناطق الشرقية من البلاد.

على سبيل المثال، في مقاطعة كيفو الشرقية، كانت الصراعات بين جماعات الهوتو والتوتسي (التي هاجرت من رواندا المجاورة) والسكان الأصليين مثل ناندي وهوند غنية بالتوترات. في هذه المنطقة، تُعتبر الأراضي الخصبة والموارد مثل الذهب والماس من أسباب التوتر المستمر. الهجرة التاريخية للتوتسي إلى الكونغو، وخاصة بعد الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994، خلقت بيئة من التنافس على الأراضي والموارد بين هذه الجماعات. التوترات السياسية في رواندا امتدت إلى الكونغو، مما زاد من تعقيد النزاعات بين هذه المجموعات العرقية[2].

3. **ضعف الحكومة والبنية التحتية الأمنية:** تفتقر الحكومة المركزية في كينشاسا إلى السيطرة الفعالة على المناطق الشرقية، مما يتيح للجماعات المسلحة فرصة لملء الفراغ الأمني. ضعف الجيش الكونغولي وعدم كفاءته، إضافة إلى الفساد المستشري، يسهمان في عدم الاستقرار واستمرار العنف.

4. **التدخلات الخارجية:** النزاعات في الكونغو لا تقتصر على القوى الداخلية فقط، إذ تتورط دول مجاورة مثل رواندا وأوغندا وبوروندي في النزاعات عبر دعم الجماعات

[1] بوعشيبة عائشة، أثر النزاعات الإثنية على التنمية في إفريقيا دراسة حالة الكونغو الديمقراطية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2018، ص 118.

[2] رفيق بوبشيش، النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية: سماته ودوافعه، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الرابع، جانفي 2013، ص 187.

المسلحة أو التدخل العسكري المباشر وأبرز مثال على ذلك دولة رواندا التي دعمت الرئيس السابق لوران كابيلا للوصول إلى السلطة لكن اختلف كابيلا مع مساندیه القدامى رواندا وأوغندا ما أدى بهذه الدول بالتدخل في الصراعات من خلال دعم الجماعات المسلحة. هذه التدخلات تعقد الأزمة وتطيل أمد النزاعات[1].

5. **الأزمات السياسية** :الأزمات السياسية وعدم الاستقرار في الحكم يسهمان في تصاعد العنف. الانتخابات المتنازع عليها، فساد القادة، والانقسامات داخل الجيش والحكومة كلها عوامل تؤدي إلى تصاعد النزاعات المسلحة في البلاد.

نتائج النزاعات المسلحة في الكونغو الديمقراطية:

1. **الأزمة الإنسانية** :النزاعات المستمرة تسببت في واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم حيث نزح ملايين الأشخاص من منازلهم بسبب العنف، ويعيشون في ظروف صعبة داخل البلاد وخارجها. نقص الغذاء، تفشي الأمراض، وانعدام الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية هي بعض التحديات التي يواجهها النازحون.

2. **الخسائر البشرية** :النزاعات أدت إلى مقتل الملايين على مدى العقود الماضية، سواء من خلال المواجهات المباشرة أو بسبب الظروف المعيشية القاسية التي نشأت عن النزاعات. النساء والأطفال هم الأكثر تأثراً، حيث يتعرضون للعنف الجنسي والاستغلال، وقد قدر ضحايا الحرب بين عامي 1998 و2001 بـ 1.7 مليون ضحية[2].

3. **التدهور الاقتصادي** :النزاعات أضرت بالاقتصاد الكونغولي بشكل كبير. انعدام الأمن يمنع الاستثمارات ويؤدي إلى تدمير البنية التحتية الحيوية. العديد من المناطق التي

[1] F.Ugboaj Ohaegbulam, ***The United States and Africa after the Cold War***, Africa Today, Vol.55, No.15, (2001), p.55.

[2] رفيق بوبشيش، مرجع سابق، ص 185.

تحتوي على ثروات طبيعية هائلة غير قادرة على الاستفادة منها بسبب العنف وعدم الاستقرار.

4. **تدهور النسيج الاجتماعي:** النزاعات تعمق الانقسامات العرقية والإثنية، أمثلة مثل الصراع بين الهوتو ونانديي في شمال كيفو، والهيما والليندو في إيتوري، توضح كيف يؤدي العنف إلى تآكل النسيج الاجتماعي ويجعل المصالحة وحل النزاعات أكثر صعوبة. انتشار الجماعات المسلحة يزيد من تعقيد هذه التوترات ويعرقل جهود السلام.
5. **تحديات على صعيد الحكم وبناء الدولة:** استمرار العنف يعرقل جهود الحكومة والمجتمع الدولي لتحقيق الاستقرار وإعادة البناء. ضعف الدولة وفقدان السيطرة على الأقاليم يساهمان في استمرار النزاعات، مما يجعل أي جهود لتحقيق السلام والتنمية المستدامة أكثر تعقيدًا[1].

تعد الكونغو الديمقراطية مثالا حيا على كيفية تعقيد النزاعات المسلحة بسبب تداخل المصالح المحلية والدولية، وتأثيراتها الكارثية على الشعوب والبلدان المجاورة. تحقيق السلام في هذه المنطقة يتطلب معالجة جذور الصراعات، بما في ذلك التحكم في الموارد، تحسين الحكم، والتعاون الإقليمي والدولي.

[1] بوعشيبة عائشة، مرجع سابق، ص 140.

المبحث الثاني: معدن الكوبالت

إن الخلفية والأهمية التي يتمتع بها الكوبالت في الصناعات الحديثة تشكلان أهمية بالغة لفهم ديناميكيات المنافسة الصينية الأميركية في سوق الكوبالت العالمية. والكوبالت، وهو معدن انتقالي ذو مظهر رمادي مزرق، يشكل عنصراً حاسماً في إنتاج البطاريات القابلة لإعادة الشحن، وخاصة في المركبات الكهربائية والأجهزة الإلكترونية. وقدرته على الحفاظ على الاستقرار وكثافة الطاقة العالية تجعله مادة مطلوبة في قطاع الطاقة النظيفة سريع النمو.

المطلب الأول: تعريف الكوبالت وخصائصه

الكوبالت هو عنصر كيميائي رمزه Co والعدد الذري له 27، وينتمي إلى مجموعة المعادن الانتقالية (المجموعة 9) في الجدول الدوري. تبلغ كتلته الذرية حوالي 58.933 غرام/مول، ويمتاز بلونه الرمادي الفضي اللامع. الكوبالت صلب في الظروف العادية، بكثافة حوالي 8.9 غرام/سم^3، ودرجة انصهاره 1495 درجة مئوية، بينما درجة غليانه تصل إلى 2927 درجة مئوية. يُظهر الكوبالت خصائص مغناطيسية ملحوظة، ومقاوم للأكسدة في الهواء الجاف، لكنه يتأكسد بسهولة في الهواء الرطب، مكوناً طبقة من أكسيد الكوبالت. يتفاعل الكوبالت مع الأحماض المعدنية مثل حمض الكبريتيك وحمض الهيدروكلوريك، مما يؤدي إلى إنتاج الهيدروجين وأملاح الكوبالت. ومن المركبات الشائعة للكوبالت أكسيد الكوبالت (CoO وCo_3O_4)، وكلوريد الكوبالت($CoCl_2$)، وكبريتيد الكوبالت (CoS) [1].

[1] ***Cobalt***, from: https://pubchem.ncbi.nlm.nih.gov/element/Cobalt, August 14th, 2024.

(صورة رقم 01) صورة للكوبالت الخام

المصدر : https://seekingalpha.com/article/4573968-cobalt-expansion-drive-is-a-copper-story

المطلب الثاني: تاريخ اكتشاف الكوبالت

كان يستخدم الكوبالت منذ العصور القديمة لتلوين الزجاج والسيراميك باللون الأزرق، حيث عُرف باستخدامه في مصر القديمة وبلاد ما بين النهرين، إذ يعود أقدم استخدام للكوبالت إلى حوالي 1500 قبل الميلاد. خلال العصور الوسطى، استخدم الكوبالت لتلوين الزجاج والخزف في الصين وأوروبا، وكانت المركبات الزرقاء تُعتقد خطأً أنها تحتوي على النحاس بدلاً من الكوبالت[1].

اكتشف الكيميائي السويدي جورج براندت الكوبالت كعنصر كيميائي جديد في عام 1735 أثناء دراسته للمعادن المستخدمة في صناعة الزجاج، وأطلق عليه اسم شبه معدني لعدم معرفته

[1] Frank K. Crundwel, Timothy G. Robinson and others, ***Extractive Metallurgy of Nickel, Cobalt and Platinum-Group Metals***, (Oxford United Kingdom, Elsevier, 2011), p. 346.

به، أما كلمة كوبالت، فهي تحريف للكلمة الألمانية "Kobold"، التي تعني "العفريت" أو "الشيطان الصغير"، لأن عمال المناجم كانوا يعتبرونه معدناً ملعوناً لصعوبة فصله وإطلاقه لغازات سامة أثناء صهره إضافة للونه الأزرق[1].

وفي القرن التاسع عشر، توسعت استخدامات الكوبالت في الصناعات الكيميائية، حيث تم استخدامه في طلاء الفولاذ والأسلحة باللون الأزرق، بالإضافة إلى اكتشاف مركبات جديدة للكوبالت تُستخدم كأصباغ زرقاء وخضراء. خلال الحربين العالميتين، ازدادت أهمية الكوبالت بشكل كبير، حيث استُخدم في صناعة سبائك صلبة ومتينة للأغراض العسكرية. وفي خمسينيات القرن العشرين، تم اكتشاف نظير الكوبالت–60، الذي أصبح يُستخدم في الطب لعلاج السرطان وتعقيم المعدات الطبية. كما أصبح الكوبالت مهماً في تصنيع سبائك مقاومة للحرارة تُستخدم في محركات الطائرات وصناعة التوربينات الغازية.

ومع دخول القرن الواحد والعشرين، أصبح الكوبالت جزءاً أساسياً في صناعة بطاريات الليثيوم أيون المستخدمة في الأجهزة الإلكترونية والسيارات الكهربائية، مما أدى إلى زيادة الطلب العالمي عليه بشكل كبير. يُستخرج الكوبالت بشكل رئيسي من الكونغو الديمقراطية، حيث تثير قضايا العمل غير الآمن والاستغلال أخلاقيات استخراجه، مما دفع شركات التكنولوجيا إلى البحث عن طرق لتقليل الاعتماد عليه أو إيجاد بدائل أكثر استدامة.

المطلب الثالث: الاستخدامات الصناعية للكوبالت

يستخدم الكوبالت في الكثير من الصناعات الحالية، وبشكل رئيسي في صناعة البطاريات القابلة لإعادة الشحن، خاصة في بطاريات الليثيوم أيون التي تُستخدم في الهواتف الذكية والحواسيب المحمولة والسيارات الكهربائية. كما يُستخدم في صناعة السبائك والمواد المقاومة للتآكل، مما يقوي من أدائها في التطبيقات الصناعية والطبية[2]. وهذا ما جعل الكوبالت ذو

[1] ***Cobalt,*** Op.cit.

[2] **The Element Cobalt,** from: https://education.jlab.org/itselemental/ele027.html, July 10th, 2024.

أهمية بالغة بين المعادن الأخرى إذ وصل سعره في جويلية 2024 إلى 26.401 دولار أمريكي للطن المتري[1].

(شكل رقم 01) أعمدة بيانية توضح استعمالات الكوبالت بالنسبة المئوية

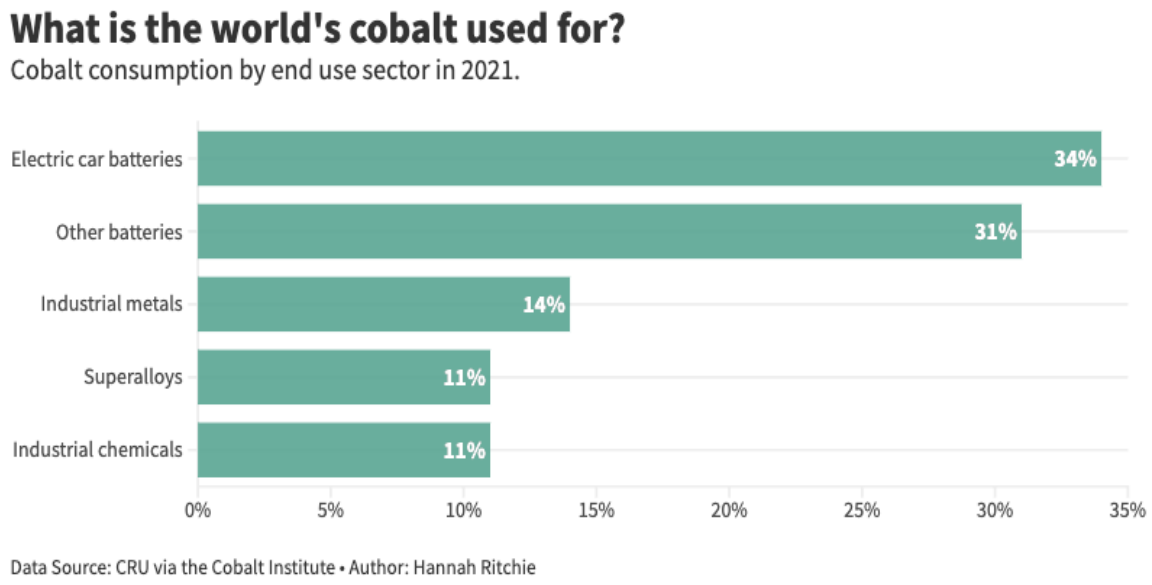

المصدر : https://www.sustainabilitybynumbers.com/p/cobalt

يعد الكوبالت عنصرًا مهمًا في صناعة السبائك المعدنية بسبب خصائصه التي تعزز القوة والمتانة والمقاومة للتآكل والحرارة.

حيث يُستخدم الكوبالت لتشكيل سبائك فولاذية خاصة تُعرف بسبائك الكوبالت–كروم (Co–Cr)، وهي معروفة بصلابتها ومقاومتها للتآكل، مما يجعلها مثالية للأدوات الجراحية مثل المشارط والمقصات الطبية، وكذلك لأجزاء الماكينات التي تتطلب مقاومة للتآكل والعمل في بيئات قاسية.

وتلعب سبائك الكوبالت دورًا حيويًا في تصنيع السوبرالويز **(Superalloys)**، وهي سبائك تُستخدم في محركات الطائرات وتوربينات الغاز. هذه السبائك قادرة على تحمل درجات

[1] ***US Cobalt Spot Price,*** from: https://ycharts.com/indicators/us_cobalt_spot_price, July 10th, 2024.

حرارة عالية للغاية دون فقدان الصلابة أو التعرض للتآكل، وهو ما يجعلها مثالية للأجزاء التي تتعرض لحرارة وضغط شديدين في بيئات التشغيل[1].

وللكوبالت تطبيقات واسعة في الطلاء والحماية، حيث يُستفاد من خصائصه الفريدة لتقوية مقاومة المعادن للتآكل وإضفاء ألوان مميزة في المنتجات الزجاجية والسيراميكية.

يستخدم الكوبالت في طلاء المعادن لحمايتها من التآكل، خاصة في البيئات القاسية مثل البيئات البحرية والصناعات الكيميائية. طلاء الكوبالت يُشكل طبقة حاجزة تحمي المعدن الأساسي من التفاعلات الكيميائية التي قد تؤدي إلى التآكل، مما يزيد من عمر المعدن ويقلل من الحاجة إلى الصيانة.

في البيئات البحرية، حيث تكون المعادن معرضة بشدة للتآكل بسبب الماء المالح، تستخدم طبقات الطلاء المكونة من الكوبالت لحماية الهياكل المعدنية مثل السفن والمنصات النفطية والأدوات البحرية الأخرى. هذه الطلاءات تقوي مقاومة التآكل وتحمي من العوامل البيئية المدمرة[2].

يُستخدم أكسيد الكوبالت (CoO) أيضا كملون شائع في صناعة الزجاج والسيراميك، حيث يضفي لونًا أزرقًا مميزًا. هذا الاستخدام يمتد عبر مجموعة واسعة من المنتجات مثل الزجاج المزخرف، الأواني الزجاجية، والبلاط السيراميكي.

فإضافة أكسيد الكوبالت إلى الزجاج والسيراميك لا يُحسن فقط من المظهر الجمالي بإضافة اللون الأزرق، بل يضيف أيضًا قيمة فنية إلى المنتجات، مما يجعلها أكثر جاذبية للديكور والاستخدامات الزخرفية[3].

كما يعد الكوبالت–60 (Co–60) واحدًا من أهم النظائر المشعة المستخدمة في المجال الطبي، ولديه تطبيقات حيوية في علاج السرطان وتعقيم المعدات الطبية.

---

[1] USGS***, Metal Prices in the United States Through 2010***, p.37 from: https://pubs.usgs.gov/sir/2012/5188/sir2012-5188.pdf#page=43, July 10th, 2024.
[2] Ibidem.
[3] **The Element Cobalt,** Op. cit.

إذ يستخدم الكوبالت–60 على نطاق واسع في العلاج الإشعاعي لعلاج أنواع مختلفة من السرطان، مثل سرطان الرأس والعنق، الثدي، والبروستاتا. يتم ذلك عبر جهاز يُسمى "جهاز الكوبالت"، الذي يصدر أشعة جاما لاستهداف الأورام الخبيثة. أشعة جاما تمتاز بقدرتها على اختراق الأنسجة وقتل الخلايا السرطانية، مما يساعد في تقليل حجم الورم أو القضاء عليه.[1]

تستخدم أجهزة الكوبالت لعلاج الأورام التي تقع على أعماق مختلفة داخل الجسم، حيث توفر جرعات عالية من الإشعاع بدقة، مما يحد من الأضرار التي قد تلحق بالأنسجة السليمة المحيطة.

ويُستخدم الكوبالت–60 أيضا لتعقيم المعدات الطبية والأدوات الجراحية مثل الإبر، المحاقن، القفازات الطبية، والضمادات. عملية التعقيم تتم بتعريض المعدات لأشعة جاما القادرة على قتل الجراثيم، البكتيريا، الفيروسات، والفطريات، مما يضمن مستوى عال من النظافة والتعقيم[2].

المطلب الرابع: دور الكوبالت في بطاريات الليثيوم أيون

الكوبالت يُستخدم بشكل رئيسي في تركيب الكاثود (المصعد) في بطاريات الليثيوم أيون، حيث يُدمج مع الليثيوم في شكل أكسيد الليثيوم والكوبالت .($LiCoO_2$) هذا المركب يساهم في التفاعلات الكهروكيميائية التي تحدث أثناء الشحن والتفريغ، مما يساعد على توفير الطاقة الكهربائية.

الكوبالت يلعب دورًا رئيسيًا في زيادة كثافة الطاقة للبطارية، مما يعني أن البطاريات تستطيع تخزين كمية أكبر من الطاقة في حجم صغير. هذا الأمر يجعلها مثالية للاستخدام في الأجهزة المحمولة التي تتطلب بطاريات خفيفة الوزن وقوية الأداء.

[1] ***COBALT-60 PRODUCTION IN CANDU POWER REACTORS***, p p. 2-3 from: https://nuclearfaq.ca/malkoskie_cobalt_paper.pdf, August 2nd, 2024.
[2] Ibidem.

استخدام الكوبالت في الكاثود يزيد من استقرار البطارية ويطيل من عمرها الافتراضي، حيث أنه يساعد على تقليل معدل التآكل الداخلي ويمنع تدهور الأداء مع مرور الوقت. كما أن الكوبالت يعزز كفاءة البطارية في الشحن والتفريغ، مما يؤدي إلى أداء أفضل وثبات أعلى خلال دورة حياة البطارية[1].

التنافس الأمريكي الصيني حول الكوبالت في ظل صناعة البطاريات يتزايد بسرعة نظراً لدور هذا المعدن الحيوي في التكنولوجيا الحديثة، وخاصة في تصنيع بطاريات الليثيوم أيون المستخدمة في السيارات الكهربائية والهواتف الذكية. تهيمن الصين بشكل كبير على سلسلة التوريد العالمية للكوبالت، حيث تتحكم في جزء كبير من المناجم في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تنتج أكثر من 70% من الكوبالت العالمي. الولايات المتحدة، من جانبها، تسعى جاهدة لتقليل اعتمادها على سلاسل التوريد التي تسيطر عليها الصين، مما أدى إلى تصاعد التوترات الاقتصادية بين البلدين. يعتمد كلا الطرفين على استراتيجيات مختلفة لتعزيز مواقعهما.

[1] Steven Lee and Arumugam Manthiram, **Can Cobalt Be Eliminated from Lithium-Ion Batteries?,** *ACS Energy Letters* 2022 *7* (9), p p. 3058-3063.

المبحث الثالث: الاستراتيجيات الأمريكية والصينية لتأمين الكوبالت في الكونغو الديمقراطية

يتناول هذا المبحث الاستراتيجيات المتبعة من قبل الولايات المتحدة والصين لتأمين الكوبالت في الكونغو الديمقراطية، حيث تسعى كلتا الدولتين إلى ضمان وصول مستدام لهذا المعدن الحيوي

المطلب الأول: الاستراتيجيات الأمريكية لتأمين الكوبالت في الكونغو الديمقراطية

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأمين إمدادات الكوبالت من خلال مجموعة من الاستراتيجيات الرئيسية التي تشمل:

الاستثمار المباشر

وذلك من خلال استثمار الشركات الأمريكية الكبرى في الكونغو، حيث تسعى شركات التعدين الأمريكية الكبرى مثل Freeport–McMoRan وهي واحدة من أكبر شركات التعدين في العالم، وهي معروفة بعملياتها الكبيرة في التعدين في العديد من الدول[1]، بما في ذلك الكونغو. ركزت الشركة في الكونغو على عمليات استخراج النحاس والكوبالت .وشركة American Battery Technology Company والتي تعد شركة حديثة نسبياً ولكنها تركز على استخراج وتصنيع المواد المستخدمة في البطاريات، مع اهتمام خاص بالكوبالت المستخرج من الكونغو. تسعى الشركة لضمان حصولها على إمدادات مستقرة وطويلة الأمد من هذا المعدن الحيوي .إلى الاستثمار بشكل كبير في مشاريع تعدين الكوبالت في جمهورية الكونغو الديمقراطية. هذه الشركات تدرك أن الكونغو تمتلك نحو 70% من احتياطيات الكوبالت العالمية، وهو عنصر أساسي في صناعة البطاريات المستخدمة في السيارات الكهربائية والأجهزة الإلكترونية. غير أن شركة فريبورت ماكموران كانت قد باعت أكثر من 90% من

[1] ***Freeport sells interests in DRC's Kisanfu project to CMOC for $550m***, from: https://www.mining-technology.com/news/freeport-sells-interests-in-drcs-kisanfu-project-to-cmoc-for-550m/?cf-view, August 05th, 2024.

حقوقها في مشروع كينسافو لشركة سي أم أو سي CMOC الصينية بمبلغ 550 مليون دولار في سنة 2020[1].

التوسع والاستحواذ :تقوم هذه الشركات بشراء حصص كبيرة في شركات التعدين المحلية من أجل ضمان استمرار تدفق الإنتاج. على سبيل المثال، تقوم الشركات الأمريكية بعمليات استحواذ على حصص في مناجم الكوبالت الكبرى أو الدخول في اتفاقيات شراكة للحصول على نصيب ثابت من الإنتاج.

المشاريع المشتركة

من خلال الشراكات الاستراتيجية مع الشركات المحلية في إطار تعزيز وجودها في قطاع التعدين الكونغولي، تعقد الشركات الأمريكية شراكات مع شركات كونغولية كبرى مثل Gécamines، وهي شركة تعدين تسيطر عليها الحكومة الكونغولية. تهدف هذه الشراكات إلى تسهيل وصول الشركات الأمريكية إلى الموارد الطبيعية الهامة من خلال توزيع المسؤوليات والمخاطر المالية.

التكنولوجيا والبنية التحتية

تسعى الولايات المتحدة إلى الاستثمار في تحسين تكنولوجيا التعدين من خلال تمويل مشاريع تطوير تقنيات حديثة في مجال استخراج الكوبالت، مثل الأساليب الصديقة للبيئة وتقنيات زيادة الإنتاج وتقليل التكاليف. يركز هذا النوع من الاستثمار على تحسين جودة الإنتاج وتقليل التأثيرات البيئية الضارة.

على مدى السنوات العشر الماضية، قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أكثر من 5.8 مليار دولار أمريكي لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وباعتبارها أكبر جهة مانحة ثنائية، تعمل في 25 من مقاطعات جمهورية الكونغو الديمقراطية الـ 26، تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على تعزيز الصحة والتعليم، وحماية البيئة، وتوفير المساعدات الإنسانية المنقذة

[1] Ibidem.

للحياة، ودعم النمو الاقتصادي الذي يعود بالنفع على جميع المواطنين، وخاصة الفئات المهمشة، وتشجيع المؤسسات العامة على تلبية احتياجات المواطنين بشكل أفضل[1].

وتسعى أيضا لتحسين البنية التحتية التعدينية حيث تشارك الشركات الأمريكية في بناء أو تحسين البنية التحتية اللازمة لنقل وتصدير الكوبالت. يتضمن ذلك إنشاء طرق جديدة، تحسين الموانئ، وتحديث أنظمة النقل لضمان سرعة وفعالية تصدير الموارد.

التعاون مع الحكومات

تسعى الولايات المتحدة، من خلال الشركات والجهات الحكومية، إلى توقيع اتفاقيات مع الحكومة الكونغولية تضمن الحصول على حقوق طويلة الأمد لاستغلال موارد الكوبالت. يتم التركيز على الحصول على عقود تحمي الشركات الأمريكية من التقلبات السياسية المحلية أو التغيرات في السياسات الاقتصادية، فقد أعلنت الحكومة الأميركية في بداية شهر جوان سنة 2024، عن منحة قدرها 2 مليون دولار أميركي لتطوير التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستقدم واشنطن هذه المنحة من خلال الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. وستدعم هذه الأموال توسيع مصنع محلي لمعالجة النحاس والكوبالت في ليكاسي وكاتانجا[2].

تشمل هذه الاتفاقيات غالباً ضمانات للشركات الأمريكية بالحصول على حصص محددة من الإنتاج وتوفير حماية قانونية لتلك الشركات ضد المخاطر المتعلقة بالملكية أو حقوق التعدين[3].

الدعم السياسي

تقدم الولايات المتحدة دعماً دبلوماسياً وسياسياً للحكومة الكونغولية من خلال برامج مساعدات تنموية وأشكال مختلفة من التعاون الاقتصادي. على سبيل المثال، تمول الولايات المتحدة مشاريع تنموية في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية كجزء من سياستها لتعزيز

[1] ***U.S. Engagement in the DRC***, from: https://feji.us/hkl2l2, September 03rd, 2024.
[2] ***DRC: US Extends $2M Grant to Support Local Processing of Copper and Cobalt,*** from: https://shorturl.at/kUBZI, September 03rd, 2024.
[3] Ibidem.

العلاقات الثنائية. حيث من المتوقع أن يصل إجمالي المساعدات الإنسانية الأمريكية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أكثر من 838 مليون دولار في السنة المالية 2024[1].

وتستفيد الولايات المتحدة من نفوذها السياسي للضغط على المجتمع الدولي لتأمين مواقف داعمة للحكومة الكونغولية في مقابل الحصول على ضمانات حقوق التعدين[2].

تنويع مصادر الإمداد

تدرك الولايات المتحدة أهمية تقليل الاعتماد على مصدر واحد، ولذلك تعمل الشركات الأمريكية على الاستثمار في مشاريع تعدين الكوبالت في مناطق أخرى مثل أمريكا الجنوبية وأستراليا .على سبيل المثال، استثمرت شركة Tesla في مشاريع تعدين في أستراليا لتأمين مصادر بديلة للكوبالت[3].

وتستثمر الولايات المتحدة بشكل متزايد في الأبحاث والتكنولوجيا التي تسمح باستخراج الكوبالت من مصادر غير تقليدية مثل إعادة تدوير البطاريات القديمة التي تحتوي على الكوبالت. تعتبر إعادة التدوير جزءاً مهماً من استراتيجيات تقليل الاعتماد على التعدين التقليدي وزيادة استدامة إمدادات الكوبالت.

حالياً، هناك العديد من الأبحاث المستمرة لتطوير بطاريات تحتاج إلى كميات أقل من الكوبالت أو لا تحتاجه، ومع تزايد أهمية الاستدامة، يتوقع أن يلعب الكوبالت دوراً مهماً في تطوير تقنيات جديدة صديقة للبيئة وفي الصناعات الخضراء، مما يجعله عنصراً ذا قيمة استراتيجية واقتصادية متزايدة في العالم المعاصر[4].

[1] ***The United States Announces $424 Million in Additional Assistance for the Democratic Republic of the Congo, US Embassy,*** from: https://shorturl.at/JagTe, September 03rd, 2024.
[2] Ibidem.
[3] ***Tesla doubles down on ethical sourcing with cobalt mining risk analysis*,** from: https://www.teslarati.com/tesla-ethical-sourcing-cobalt-mining-impact-report/#google_vignette, August 04th, 2024.
[4] ***Is cobalt the 'blood diamond of electric cars'? What can be done about it?,*** from: https://www.sustainabilitybynumbers.com/p/cobalt, August, 04th,2024.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات الصينية لتأمين الكوبالت في الكونغو الديمقراطية

قد وضعت الصين استراتيجيات متعددة لتأمين إمدادات الكوبالت من الكونغو. حيث تلعب الصين دوراً مهيمناً في قطاع تعدين الكوبالت في الكونغو عبر الشركات الحكومية والخاصة، وذلك لضمان استدامة نموها الصناعي. وذلك عبر عدة استراتيجيات هي:

الاستحواذ على الأصول والتملك المباشر

تسيطر الشركات الصينية على نسبة كبيرة من الإنتاج العالمي للكوبالت، فبحسب بعض التقديرات، تستحوذ الشركات الصينية على حوالي 70% من إنتاج الكوبالت العالمي من خلال عملياتها في الكونغو. على سبيل المثال، شركة **China Molybdenum** الصينية تمتلك 80% من منجم **Tenke Fungurume**، وهو واحد من أكبر مناجم الكوبالت في الكونغو، حيث تسيطر الشركة على إنتاج ضخم من الكوبالت والنحاس، من خلال شرائها لحصة كبيرة فيه تقدر بـ 2.65 مليار دولار كما استحوذت شركات صينية أخرى مثل **Zijin Mining** على أصول مناجم أخرى في الكونغو[1].

وتتمتع الشركات الصينية بعلاقات وثيقة مع شركات التعدين الكونغولية مثل **Gécamines**، الشركة الوطنية للتعدين. ففي 2018، وقعت شركة **Zijin Mining** صفقة بقيمة 1.3 مليار دولار مع شركة **Gécamines** لتطوير منجم النحاس والكوبالت **Kamoto**[2].

وتمتلك الشركات الصينية القدرة على إدارة المناجم بشكل مباشر أو عبر شراكات تتيح لها ضمان التدفق المستمر لإنتاج الكوبالت، مما يمنحها السيطرة الكاملة على سلاسل التوريد.

الدعم المالي والاستثمارات في البنية التحتية

كجزء من مبادرة "الحزام والطريق"، تقدم الصين قروضاً ومنحا للكونغو بهدف تطوير البنية التحتية مثل الطرق والسكك الحديدية والموانئ. وتقوم الصين أيضا في تحسين الطرق

[1] ***The DRC - copper and cobalt,*** from: https://en.cmoc.com/html/Business/Congo-Cu-Co/, August 20th, 2024.
[2] Responsible Cobalt Mining, from: https://nature.berkeley.edu/classes/es196/projects/2021final/TaeY_2021.pdf, August 20th, 2024.

والسكك الحديدية التي تربط المناجم بموانئ التصدير في المحيط الأطلسي، مما يقلل من تكاليف الشحن ويضمن وصول الكوبالت بسرعة إلى الصين.*

في المقابل، يتم منح الصين حقوقاً حصرية أو متميزة في استخراج الكوبالت والمعادن الأخرى. فقد قدمت الصين تمويلاً بمليارات الدولارات للكونغو ضمن صفقة "المعادن مقابل البنية التحتية.

وتقوم الشركات الصينية ببناء مصانع لتكرير الكوبالت محلياً، مما يمكنها من تقليل تكاليف النقل وزيادة القيمة المضافة. على سبيل المثال، تقوم شركة **Huayou Cobalt** بتوسيع عملياتها من خلال بناء مصانع تكرير في الكونغو[1].

العقود طويلة الأجل والتأثير الجيوسياسي

في عام 2007، وقعت الصين مع الكونغو اتفاقية بقيمة 6 مليارات دولار، حيث قدمت الصين تمويلاً لمشاريع البنية التحتية في مقابل الحصول على حقوق تعدين المعادن، بما في ذلك الكوبالت. هذه الاتفاقية أثارت جدلاً دولياً بسبب شروطها المواتية للغاية للصين[2].

وتمنح العقود طويلة الأجل التي توقعها الشركات الصينية مع الحكومة الكونغولية حقوقاً ثابتة لتصدير الكوبالت على مدار عقود، ما يضمن لها إمدادات مستقرة.

وتعتمد الصين على دبلوماسيتها الاقتصادية في التأثير على القرار السياسي في الكونغو. فهي تقدم الدعم المالي والسياسي للحكومة الكونغولية، ما يعزز من نفوذها ويضمن لها حماية مصالحها الاقتصادية. تعد الكونغو جزءاً من استراتيجيات الصين الكبرى لتأمين الموارد الطبيعية في أفريقيا، مما يجعلها لاعباً رئيسياً في هذا المجال[3].

*يمكنك مراجعة الفصل الثاني حيث قد أدرج الباحث هذه المشاريع بالتفصيل.

[1] ***Huayou Cobalt Selected as the "Belt and Road" Initiative Case,*** from: https://www.huayou.com/en/news/corporate-news/143.html, August 20th, 2024.

[2] ***China's investment in the Democratic Republic of Congo: The impact of the 2007 Sino-Congolese agreement in a postwar period***, from: https://via.library.depaul.edu/etd/271/, August 20th, 2024.

[3] Ibidem.

التنويع في سلسلة التوريد وإعادة التدوير

في حين تركز الصين على تأمين الكوبالت من الكونغو، فهي تسعى أيضاً لتنويع مصادرها عبر استثمارات في بلدان أخرى مثل زامبيا وأستراليا. تعد هذه الخطوة جزءاً من استراتيجية الصين لتقليل اعتمادها الكامل على الكونغو والتخفيف من أي اضطرابات سياسية أو اقتصادية قد تؤثر على سلاسل التوريد.

وتستثمر الشركات الصينية بشكل متزايد في تكنولوجيا إعادة تدوير الكوبالت من البطاريات القديمة. على سبيل المثال، تعمل شركة **CATL**، إحدى أكبر شركات تصنيع البطاريات في العالم، على تطوير تقنيات لإعادة تدوير المعادن النادرة من البطاريات المستعملة، مما يخفف من الضغط على مصادر الكوبالت التقليدية[1].

[1] ***Battery Recycling***, from: https://www.catl.com/en/solution/recycling/, August 22th, 2024.

المطلب الثالث: بوادر التنافس الأمريكي الصيني حول الكوبالت

قد يبدو الصراع بين القوى العظمى على السلع الثمينة مألوفًا في سياق النفط والغاز، ولكن الصراع الجديد يدور حول المعادن التي ستدعم المستقبل، من السيارات الكهربائية إلى تكنولوجيا الطاقة النظيفة.

وفقًا لتحقيق حديث لصحيفة نيويورك تايمز، الذي استخدم برقيات دبلوماسية كانت مصنفة سابقًا كمعلومات سرية وأجرى مقابلات مع أكثر من 100 شخص موزعين على ثلاث قارات، تم تسليط الضوء على المعركة من أجل الكوبالت. يركز التحقيق بشكل خاص على منطقة في جنوب غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية تسمى كيسانفو، والتي تضم واحدة من أكبر احتياطيات الكوبالت في العالم، ولكن السعي للحصول على الكوبالت الكونغولي، الذي يُعتبر ضروريًا للسيارات الكهربائية والجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ، محاصر في دورة دولية من الاستغلال والجشع والمناورات[1].

أطلق توم بيرييلو، وهو دبلوماسي أمريكي بارز في أفريقيا في ذلك الوقت، إنذارات في وزارة الخارجية. كما توسل أندريه كابانغا، الذي كان حينها المدير العام للموقع في الكونغو، تقريبًا إلى السفير الأمريكي في الكونغو بالتدخل. قال كابانغا: "هذا خطأ"، مشيرًا إلى أن الأمريكيين يهدرون أجيالًا من بناء العلاقات في الكونغو، التي تعد مصدر أكثر من ثلثي إمدادات الكوبالت في العالم[2].

منذ عهد الرئيس دوايت أيزنهاور، أرسلت الولايات المتحدة مئات الملايين من الدولارات كمساعدات، بما في ذلك طائرات النقل والمعدات العسكرية الأخرى، إلى هذه الدولة الغنية بالمعادن. تدخل الرئيس ريتشارد نيكسون، وكذلك وزارة الخارجية تحت قيادة هيلاري كلينتون، للحفاظ على العلاقة[3]. وقد استثمرت شركة Freeport-McMoRan مليارات من أموالها الخاصة

[1] ***A Power Struggle over Cobalt Rattles the Clean Energy Revolution,*** from: https://www.nytimes.com/2021/11/20/world/china-congo-cobalt.html, August 21st, 2024.
[2] ***How the U.S. Lost Ground to China in the Contest for Clean Energy,*** from: https://www.nytimes.com/2021/11/21/world/us-china-energy.html, August 21st, 2024.
[3] Ibid

قبل أن تبيع المنجم لشركة سي أم أو سي CMOC الصينية بمبلغ 550 مليون دولار في سنة 2020.[1]

لم يتم فقط إتمام شراء الصينيين للمنجم، المعروف باسم تنكي فنغوروم، دون انقطاع خلال الأشهر الأخيرة من إدارة أوباما، بل بعد أربع سنوات، خلال الأشهر الأخيرة من إدارة ترامب، تم بيع احتياطي أكبر من الكوبالت الذي وضعته Freeport-McMoRan في السوق. كان المشتري هو نفس الشركة، الصين موليبدينوم China Molybdenum.

كانت شركة Freeport-McMoRan مصممة على البيع. وكانت الشركة، وهي واحدة من أكبر شركات تعدين النحاس في العالم، قد قامت برهان كارثي على صناعة النفط والغاز قبل أن تنهار أسعار النفط ويبدأ العالم في التحول إلى الطاقة المتجددة. مع تزايد الديون، لم ترَ الشركة خيارًا سوى التخلص من عملياتها في الكونغو. رد الولايات المتحدة، في الأساس، لم يكن شيئًا لأن الصفقة كانت معاملة مالية مباشرة. لا تملك البلاد إشرافًا على المعاملات التي تقوم بها الشركات الأمريكية في الخارج. هذه الأزمة، التي كشفت عن نقاط عمياء كبيرة لدى القادة الأمريكيين، كانت من نوع الفرص التي تجيد الحكومة الصينية استغلالها، وفقًا لوثائق ورسائل إلكترونية غير معلنة سابقًا ومقابلات مع دبلوماسيين ومسؤولين تنفيذيين في قطاع التعدين ومسؤولين حكوميين وآخرين في الصين والكونغو والولايات المتحدة[2].

أقلقت الأخبار المسؤولين التنفيذيين في المنجم، بمن فيهم كابانغا، المدير العام، الذي عمل أيضًا كمستشار رئاسي ودبلوماسي كونغولي. اتصل بالسفير الأمريكي، جيمس سوان. قال كابانغا إنه أخبر سوان: "تنكي فنغوروم هو الجوهرة في التاج"، قلقًا من أن الولايات المتحدة تتخلى عن أكبر استثمار خاص لها في الكونغو. رفض سوان التعليق عندما اتصلت به صحيفة نيويورك تايمز[3].

[1] ***Freeport sells interests in DRC's Kisanfu project to CMOC for $550m***, Op. cit.
[2] Ibid.
[3] ***The Cobalt War: What You Need To Know,*** from: https://www.equipment-news.com/the-cobalt-war-what-you-need-to-know/, August 24st, 2024.

ومع وضوح أهمية هذه المشتريات، دخلت الصين والولايات المتحدة في "لعبة عظيمة" جديدة من نوع ما. مؤخرًا، وخلال زيارة للترويج للسيارات الكهربائية في مصنع جنرال موتورز في ديترويت، أقر الرئيس بايدن بأن الولايات المتحدة قد فقدت بعض الأرض. وقال: "لقد خاطرنا بفقدان تفوقنا كأمة، والصين وبقية العالم يلحقون بنا". وأضاف: "حسنًا، نحن على وشك أن نقلب الوضع بطريقة كبيرة"[1].

حذرت إدارة بايدن في جوان، بعد ستة أشهر فقط من البيع، من أن الصين قد تستخدم هيمنتها المتزايدة على الكوبالت لعرقلة الدفع الأمريكي نحو السيارات الكهربائية عن طريق إخراج الشركات المصنعة الأمريكية من السباق.[2] وفي المقابل، تضغط الولايات المتحدة للوصول إلى إمدادات الكوبالت من حلفائها، بما في ذلك أستراليا وكندا، وفقًا لمسؤول أمني وطني مطلع على الأمر. تشتري شركات صناعة السيارات الأمريكية مثل فورد وجنرال موتورز وتيسلا مكونات بطاريات الكوبالت من موردين يعتمدون جزئيًا على المناجم المملوكة للصين في الكونغو. حيث تحتاج السيارة الكهربائية الأطول مدى من تسلا إلى حوالي 14 كيلوغراما من الكوبالت، أي أكثر بحوالي 1000 مرة من الكمية الموجودة في هاتف محمول[3].

تشهد سوق السيارات الكهربائية بالفعل توترات بسبب المعادن والفلزات. أدت أعمال شغب قاتلة في يوليو بالقرب من ميناء في جنوب إفريقيا، حيث يتم تصدير الكثير من الكوبالت الكونغولي إلى الصين وأماكن أخرى، إلى ارتفاع عالمي في أسعار المعدن، وهو ارتفاع استمر في التفاقم طوال العام. الشهر الماضي، قال أبرز محلل في صناعة التعدين إن ارتفاع تكلفة المواد الخام من المرجح أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف البطاريات لأول مرة منذ سنوات، مما يهدد خطط شركات صناعة السيارات لجذب العملاء بأسعار تنافسية للسيارات الكهربائية. قال جيم فارلي، الرئيس التنفيذي لشركة فورد، إن أزمة إمدادات المعادن تحتاج إلى معالجة. وقال في حدث في سبتمبر: "علينا حل هذه المشاكل، وليس لدينا الكثير من الوقت". وتنفق شركات

[1] ***Remarks by President Biden on the Bipartisan Infrastructure Law,*** from: https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2021/11/17/remarks-by-president-biden-on-the-bipartisan-infrastructure-law-2/, August 24st, 2024.
[2] Ibid.
[3] ***Electric car battery weight explained,*** from: https://shorturl.at/0Hwdp, August 24st, 2024.

صناعة السيارات مثل فورد مليارات الدولارات لبناء مصانع بطاريات خاصة بها في الولايات المتحدة، وهي تسرع في الحد من الحاجة إلى الكوبالت الجديد من خلال تطوير بدائل تعتمد على فوسفات الحديد الليثيوم أو اللجوء إلى إعادة التدوير. ونتيجة لذلك، قالت متحدثة باسم فورد: "نحن لا نرى الكوبالت كقضية مقيّدة". ساعدت زيادة التعدين وتكرير الكوبالت من قبل الشركات الصينية في تلبية الطلب المتزايد وتعزيز الجهود لمكافحة تغير المناخ. ولكن مع إنتاج المزيد من السيارات الكهربائية من قبل المزيد من الشركات المصنعة على مستوى العالم، تتوقع وكالة الطاقة الدولية حدوث نقص في الكوبالت بحلول عام 2030، بناءً على تحليل المناجم الحالية وتلك التي قيد الإنشاء. يقول محللون آخرون إن النقص قد يحدث في وقت أقرب، ربما بحلول عام 2025[1].

كما اتهم مسؤولون كونغوليون إحدى هذه الشركات التعدينية، وهي الصين موليبدينوم China Molybdenum، بحجب مدفوعات مستحقة للحكومة. ومع تزايد إنتاج الكوبالت بسرعة منذ أن تولت الشركات الصينية إدارة المناجم، اشتكى ما لا يقل عن اثني عشر موظفًا ومقاولًا في منجم تنكي فنغوروم من "تراجع حاد في السلامة وزيادة في الإصابات، لم يتم الإبلاغ عن العديد منها للإدارة"[2].

يأتي تقرير صحيفة نيويورك تايمز في وقت يستعد فيه مجلس الشيوخ الأمريكي للتصويت على مشروع قانون "إعادة البناء بشكل أفضل"، والذي يتضمن 320 مليار دولار في ائتمانات ضريبية موسعة للطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية، بالإضافة إلى 110 مليارات دولار أخرى لتحسين سلاسل التوريد لتكنولوجيا الطاقة المتجددة في الولايات المتحدة. ستكون هذه الاستثمارات حاسمة إذا كان للبلاد وشركات صناعة السيارات أي فرصة لتحقيق أهداف السيارات الكهربائية والطاقة النظيفة التي تم تحديدها للعقد القادم[3]. وقد وعد الرئيس بايدن بإزالة الكربون من الشبكة بحلول عام 2035 وحدد هدفًا يتمثل في جعل نصف مبيعات

[1] ***The Cobalt War: What You Need To Know,*** Op. cit.
[2] Ibidem.
[3] ***House Passes First Major Climate Legislation in 12 Years—But Don't Celebrate Just Yet,*** from: https://gizmodo.com/house-passes-first-major-climate-legislation-in-12-year-1848089326, August 24st, 2024.

السيارات الجديدة في الولايات المتحدة كهربائية بحلول عام 2030.[1] لقد استخدم وزن الحكومة الفيدرالية لبدء التحول إلى السيارات الكهربائية، وسيضيف مشروع قانون "إعادة البناء بشكل أفضل" المزيد من الزخم إلى هذه الأهداف المتعلقة بالطاقة النظيفة. لكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به بين الآن وموعد الأهداف؛ حيث أشارت شركة LMC Automotive إلى أن نسبة السيارات الكهربائية من المبيعات في هذا العام يتوقع أن تكون أقل من 4%.[2]

لكن المحللين والخبراء يحذرون بالفعل من نقص قادم في بطاريات السيارات الكهربائية قد يشبه أزمة نقص أشباه الموصلات العالمية الحالية التي تعصف بسلاسل التوريد. في الولايات المتحدة، تستعد شركات صناعة السيارات الكهربائية مثل تسلا، وكذلك العلامات التجارية التقليدية مثل جنرال موتورز وفورد، لزيادة كبيرة في الطلب على الكوبالت والليثيوم في السنوات القادمة مع تسارع إنتاج السيارات الكهربائية. قد يؤدي ذلك إلى زيادة الضغط على الإمدادات الهشة بالفعل.[3]

بعض هذه التأثيرات بدأت تظهر بالفعل، وفقًا لتقرير صدر الشهر الماضي عن مؤسسة Benchmark Mineral Intelligence، والذي وجد ارتفاعًا في أسعار خلايا البطاريات بالتوازي مع زيادة أسعار المواد الخام، وخاصة الليثيوم، إذا واصلت الدول مسارها لتحقيق أهداف المناخ

[1] ***Biden wants an aggressive transition to electric vehicles. A surprising ally is pumping the brakes,*** from: https://edition.cnn.com/2021/09/08/business/biden-uaw-electric-vehicles-climate/index.html, August 24st, 2024.

[2] ***Americans are buying Teslas, not EVs, but experts say that's about to change,*** from: https://www.cnbc.com/2021/10/26/americans-are-buying-teslas-not-evs-heres-why-thats-about-to-change.html, August 24st, 2024.

[3] ***Tight Battery Market Is Next Test for EVs after Chip Crisis,*** from: https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-07-22/tight-battery-market-is-next-test-for-evs-caught-in-chip-crisis, August 25st, 2024.

المطلوبة[1]. وتحذر وكالة الطاقة الدولية من أن الإمدادات من المناجم الحالية قد لا تتمكن من تلبية سوى نصف متطلبات الليثيوم والكوبالت بحلول عام 2030[2].

أوضح بايدن، من جهته، طموح إدارته لتكثيف المنافسة المعدنية مع الصين خلال زيارة إلى مصنع جنرال موتورز الأسبوع الماضي، وفقًا لما ذكرته صحيفة نيويورك تايمز. قال بايدن: "لقد خاطرنا بفقدان تفوقنا كأمة، والصين وبقية العالم يلحقون بنا". وأضاف: "حسنًا، نحن على وشك أن نقلب الوضع بطريقة كبيرة".

هدف الصين هو السيطرة على سلسلة التوريد العالمية من المعادن الموجودة في الأرض إلى البطاريات نفسها، بغض النظر عن مكان صنع السيارات. يبدو أن الدفع العالمي نحو تكنولوجيا الطاقة المتجددة على وشك أن يتبع نمطًا مألوفًا، حيث يتنافس عدد قليل من اللاعبين الكبار بشراسة على المسرح العالمي لاستخراج الموارد الثمينة، على الأرجح على حساب الجغرافيا المحلية، والبيئة، والمجتمعات[3].

[1] George Miller and others, ***"Lithium ion battery prices rise for first time in gigafactory era, automakers in negotiations"***, from: https://int.nyt.com/data/documenttools/2021-10-lithium-ion-battery-price-rises-benchmark/dded2631fe8dc130/full.pdf, August 25st, 2024.

[2] ***In the transition to clean energy, critical minerals bring new challenges to energy security,*** from: https://www.iea.org/reports/the-role-of-critical-minerals-in-clean-energy-transitions/executive-summary, August 25st, 2024.

[3] ***The spiralling environmental cost of our lithium battery addiction,*** from: https://www.wired.com/story/lithium-batteries-environment-impact/, August 25st, 2024.

المبحث الرابع: آثار التنافس الأمريكي الصيني في الكونغو الديمقراطية

إن التنافس على الكوبالت في جمهورية الكونغو الديمقراطية بين القوى العالمية مثل الولايات المتحدة والصين يحمل تأثيرات متعددة الأبعاد على البلاد. الكوبالت، جعل الكونغو مركزاً للاستثمارات العالمية، لكن هذا التنافس الدولي لا يأتي بدون تكاليف اجتماعية، اقتصادية، سياسية وبيئية. وفيما يلي تفصيل أعمق لهذه الآثار عبر مجموعة من النقاط:

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية

التنمية الاقتصادية غير المتوازنة

بفضل احتياطياتها الهائلة من الكوبالت، جذبت الكونغو استثمارات كبيرة من الشركات الأجنبية، وخاصة من الصين والولايات المتحدة. هذه الاستثمارات، على الرغم من أهميتها، لم تؤدِّ إلى تنمية شاملة في جميع القطاعات الاقتصادية. يركز معظم الاستثمار على قطاع التعدين، حيث يتم استثمار المليارات في عمليات استخراج الكوبالت، في حين تظل القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة التحويلية مهمشة.

والاعتماد المفرط على قطاع التعدين جعل الاقتصاد الكونغولي عرضة لتقلبات أسعار المعادن العالمية. في حين يزدهر الاقتصاد عندما تكون أسعار الكوبالت مرتفعة، إلا أن أي انخفاض في الطلب أو الأسعار يمكن أن يؤدي إلى أزمات اقتصادية. هذه الطبيعة غير المستقرة تجعل الكونغو تعتمد بشكل كبير على سوق الكوبالت العالمية[1].

ورغم أن الكونغو غنية بالموارد الطبيعية، إلا أن معظم الكوبالت المستخرج يتم تصديره دون أي عمليات تصنيع محلي تذكر. هذا يعني أن القيمة المضافة للمعدن تحدث في أماكن أخرى، بينما تفوت الكونغو الفرص الاقتصادية التي قد تنتج عن تطوير صناعة التصنيع المحلي. في المقابل، الصين على سبيل المثال، تستثمر في مصانع تكرير الكوبالت في الكونغو بهدف تقليل تكاليف النقل وزيادة سيطرتها على سلسلة القيمة.

[1] ***Cobalt Crash: Why Prices Hit a 7-Year Low and What's Next,*** from: https://carboncredits.com/cobalt-crash-why-prices-hit-a-7-year-low-and-whats-next/, August 25st, 2024.

الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية

يعاني قطاع التعدين في الكونغو من مستويات عالية من الفساد، حيث تستغل النخب السياسية المحلية علاقاتها مع الشركات الأجنبية لتحقيق مكاسب شخصية. غالباً ما يتم توقيع عقود التعدين بشروط غير شفافة، ويستفيد منها عدد محدود من السياسيين والمسؤولين العسكريين، بينما لا تصل الفوائد الاقتصادية إلى غالبية السكان. وفقاً لتقارير متعددة، فإن الكونغو لم تتمكن من استثمار العائدات الناتجة عن التعدين في تطوير البنية التحتية أو تحسين مستوى الحياة للمواطنين[1].

علاوة على ذلك، فإن الشركات الأجنبية، وخاصة الصينية، غالباً ما تبرم صفقات مواتية لها على حساب الدولة. على سبيل المثال، صفقة "المعادن مقابل البنية التحتية" التي وقعتها الصين مع الكونغو في 2007، والتي قدمت بموجبها الصين تمويلاً للبنية التحتية مقابل حقوق التعدين، تعرضت لانتقادات واسعة لعدم فائدتها الواضحة للاقتصاد الكونغولي. هذه الصفقات عادةً ما تفتقر إلى آليات تضمن التوزيع العادل للعائدات الاقتصادية.

ونتيجة لهذه الديناميات، فإن الثروة المستمدة من الكوبالت لم تسهم في تقليل الفقر في الكونغو. بدلاً من ذلك، زادت التفاوت الاقتصادي، حيث زادت ثروة النخبة السياسية والشركات الأجنبية، بينما بقيت المجتمعات المحلية تعاني من الفقر وانعدام الخدمات الأساسية[2].

[1] ***Rampant cobalt smuggling and corruption deny billions to DRC,*** from: https://issafrica.org/iss-today/rampant-cobalt-smuggling-and-corruption-deny-billions-to-drc, August 25st, 2024.
[2] Ibidem.

المطلب الثاني: الآثار الإنسانية

العمل القسري واستغلال العمال

يعاني قطاع التعدين في الكونغو من انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان، حيث يتعرض العمال لمستويات عالية من الاستغلال، بما في ذلك العمل القسري وظروف عمل خطيرة للغاية. الكوبالت يعد عنصراً أساسياً في صناعة التكنولوجيا، لكن ظروف استخراج هذا المعدن غالباً ما تكون لاإنسانية.

تشير التقارير إلى أن أكثر من أربعين ألف طفل يعملون في مناجم الكوبالت بالكونغو في ظروف خطيرة، بعضهم لا يتعدى سبع سنوات هؤلاء الأطفال يُستخدمون في أعمال يدوية شاقة تشمل الحفر واستخراج الخام من تحت الأرض بدون وسائل حماية كافية. هذه الممارسات تنتهك حقوق الإنسان الأساسية وتعد جريمة إنسانية[1].

ومعظم عمال المناجم الكونغوليين يعملون بأجور منخفضة للغاية، في حين تتعرض حياتهم يومياً للخطر بسبب انهيارات المناجم والتعرض للمواد السامة مثل الرصاص والكوبالت. الشركات الكبرى قد تغض الطرف عن هذه الظروف غير الإنسانية، معتمدة على مقاولي التعدين المحليين الذين يديرون عمليات استخراج الكوبالت بشكل غير قانوني في كثير من الأحيان[2].

[1] ***معدن الكوبالت.. سطو الأثرياء على عرق الفقراء،*** في الموقع الإلكتروني:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/5/22/معدن-الكوبالت-سطو-الأثرياء-على-عرق، 18 أفريل 2024.

[2] المرجع نفسه.

(صورة رقم 02) صورة توضح ظروف العمل القاسية للمنقبين الكونغوليين

المصدر :–https://www.nybooks.com/articles/2023/12/07/in–congos
/cobalt–mines–cobalt–red–siddharth–kara

تشريد المجتمعات المحلية

وغالباً ما يؤدي التوسع في التعدين إلى إخلاء المجتمعات المحلية من أراضيها. يتم طرد القرى والمزارعين الذين يعتمدون على الأراضي الزراعية، دون تعويضات كافية أو بدائل اقتصادية مستدامة. هذا التشريد يؤدي إلى تفاقم الفقر ويدفع بالمزيد من السكان إلى العمل في التعدين في ظروف غير آمنة.

ويؤدي هذا النزوح القسري للمجتمعات إلى تفكك الأنظمة الاجتماعية التقليدية التي تعتمد على الزراعة والصيد. وقد يؤدي ذلك إلى خلق أزمات اجتماعية جديدة، بما في ذلك زيادة معدلات الفقر والبطالة والهجرة الداخلية.

الصحة العامة

عمليات التعدين تؤدي إلى تلوث الهواء والماء في المناطق المحيطة بالمناجم، مما يؤثر سلباً على صحة المجتمعات المحلية. التعرض المستمر للكوبالت والمواد السامة الأخرى يؤدي إلى إصابة العمال بأمراض خطيرة كالسرطان وتسمم الدم وتلف الرئتين المزمن والالتهابات

الجلدية، لا سيما بين الأطفال والنساء. التلوث الناتج عن التعدين يؤثر على جودة المياه الصالحة للشرب ويجعلها غير آمنة للاستهلاك البشري[1].

المطلب الثالث: الآثار البيئية

التلوث وتدهور البيئة

لقطاع التعدين في الكونغو آثار بيئية جسيمة، فعملية استخراج الكوبالت، مثلها مثل عمليات التعدين الأخرى، تعتمد على استخدام مواد كيميائية ثقيلة وتستنزف الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى تدمير النظام البيئي في المناطق المحيطة بالمناجم.

تتسرب المواد الكيميائية الثقيلة، مثل الزئبق والكبريتات، إلى الأنهار والجداول، مما يؤدي إلى تلوث المياه التي يعتمد عليها السكان المحليون في الشرب والزراعة. هذا التلوث يؤثر بشكل مباشر على الإنتاجية الزراعية وصحة السكان[2].

وغالباً ما تقع مناجم الكوبالت في مناطق غنية بالغابات الاستوائية، والتي يتم إزالتها لتوسيع عمليات التعدين. إزالة الغابات تؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظام البيئي، مما يؤثر سلباً على الحياة البرية والمجتمعات المحلية التي تعتمد على هذه الأراضي في معيشتها.

الاحتباس الحراري

يساهم التعدين في زيادة انبعاثات غازات الدفيئة بسبب استخدام الآلات الثقيلة والمعدات التي تعمل بالوقود الأحفوري. بينما يعد الكوبالت عنصراً أساسياً في التحول إلى الطاقة النظيفة من خلال استخدامه في صناعة البطاريات، فإن عمليات استخراجه تتم بطرق تؤدي إلى تفاقم

[1] ***قصة مريرة للكونغو مع تعدين الكوبالت لمصلحة شركات التكنولوجيا الكبرى،*** من الموقع الإلكتروني: https://shorturl.at/ghPc9، 12 أوت 2024.

[2] Carl-Johan Karlsson and Katarina Zimmer**,** ***Green Energy's Dirty Side Effects,*** from: https://foreignpolicy.com/2020/06/18/green-energy-dirty-side-effects-renewable-transition-climate-change-cobalt-mining-human-rights-inequality/, April 24th, 2024.

مشاكل الاحتباس الحراري، مما يخلق تناقضاً واضحاً بين استخدامه كعنصر بيئي مهم وأثره البيئي السلبي في عمليات الاستخراج[1].

المطلب الرابع: الآثار السياسية

أصبح التنافس بين الصين والولايات المتحدة سواءا على الكوبالت أو على المعادن الأخرى مثل النحاس جزءاً من الصراع الجيوسياسي الأوسع بين القوى الكبرى. تؤدي الاستثمارات الكبيرة في قطاع التعدين إلى تدخلات خارجية تؤثر على صنع القرار السياسي في الكونغو.

التدخلات الأجنبية وتقويض السيادة

تتعرض الحكومة الكونغولية لضغوط من القوى الأجنبية لتوقيع عقود وامتيازات لصالح الشركات الأمريكية والصينية. هذه الضغوط تؤدي إلى تقويض السيادة الوطنية، حيث تعتمد الحكومة على هذه الاستثمارات للبقاء في السلطة أو تمويل المشاريع التنموية.

أما الصين، فقد أصبحت لاعباً رئيسياً في السياسة الكونغولية عبر استثماراتها الكبيرة في الكونغو. حيث تقدم بكين الدعم المالي والمساعدات التنموية مقابل حقوق التعدين، مما يزيد نفوذها على الحكومة الكونغولية ويجعلها شريكاً لا غنى عنه في عمليات استخراج المعادن[2].

الصراعات الداخلية

أدى التنافس على الكوبالت والمعادن الأخرى إلى تفاقم الصراعات الداخلية في الكونغو. الجماعات المسلحة المحلية تستغل التعدين غير القانوني لتمويل أنشطتها، مما يعزز حالة الفوضى وعدم الاستقرار. هذه الجماعات غالباً ما تكون متورطة في تهريب المعادن عبر

[1] ***كارثة إيكولوجية وصحية في مناجم الكوبالت في كولويزي، د. الكونغو***، من الموقع الإلكتروني: https://www.cevreadaleti.org/conflict/kolwezi-ecological-and-sanitary-disaster/?translate=ar، 12 أوت 2024.

[2] ***For Your Phone and EV, a Cobalt Supply Chain to a Hell on Earth,*** from: https://e360.yale.edu/features/siddharth-kara-cobalt-mining-labor-congo, April 14th, 2024.

الحدود وبيعها في السوق السوداء، مما يجعل جهود الحكومة للسيطرة على الموارد أكثر تعقيدا[1].

وفي بعض الحالات، يؤدي التنافس على الموارد بين المجتمعات المحلية والجماعات المسلحة إلى اشتباكات عنيفة. حيث قد ذكر آنفا، أن الموارد الطبيعية، بما في ذلك الكوبالت، أصبحت عاملاً محركاً للصراع في مناطق التعدين، مما يؤدي إلى خسائر في الأرواح وتدمير البنية التحتية.

[1] Thierry De Putter, ***"Cobalt Means Conflict" – Congolese Cobalt, a Critical Element in Lithium-ion Batteries,*** from: https://shorturl.at/0BPfY, August 28th, 2024.

الخاتمة

يعكس الصراع الجيوسياسي بين الولايات المتحدة والصين حول الكوبالت في الكونغو الديمقراطية توازن القوى في القرن الحادي والعشرين، حيث تحولت المعادن الحيوية إلى سلعة ثمينة تنافس على مستوى عالمي. فالكوبالت، أصبح في قلب هذا الصراع، يحفز الطلب العالمي المتزايد على السيارات الكهربائية والصناعات الخضراء الحاجة إلى تأمين إمدادات مستدامة من المعادن، مما جعل الكونغو الديمقراطية، التي تملك ما يزيد عن ثلثي احتياطيات الكوبالت العالمية، محورًا أساسيًا للتنافس الأمريكي الصيني.

ويعود هذا التنافس إلى تحول الطاقة العالمية لهذا يعد تنافسا جديدا في الساحة الدولية، حيث تتطلع الدول إلى التحول بعيدًا عن الوقود الأحفوري والاعتماد بشكل أكبر على المعادن النادرة الضرورية لتطوير التقنيات المستدامة. إلا أن استغلال هذه الموارد لا يتم بمعزل عن السياق السياسي والاقتصادي المضطرب في الكونغو، حيث تواجه البلاد تحديات كبيرة مثل ضعف الحوكمة والنزاعات المسلحة الداخلية. حيث يساهم كل ذلك في تعقيد جهود السيطرة على هذه الموارد ويزيد من المنافسة بين القوى الكبرى التي تسعى لتعزيز نفوذها الجيوسياسي من خلال تأمين الكوبالت.

كما يتجلى الدور الصيني في الكونغو من خلال استثمارات في قطاع التعدين، حيث تمكنت الشركات الصينية من السيطرة على العديد من المناجم الرئيسية، مثل منجم "تنكي فنغوروم" الذي يعتبر أهم منجم للكوبالت في الكونغو الديمقراطية، من خلال الشراء المتكرر للمناجم الكبرى من شركات غربية مثل "فريبورت–ماكموران"، وطدت الصين نفوذها على السوق العالمية للكوبالت. في المقابل، شهدت الولايات المتحدة تراجعًا في هذا المجال، على الرغم من الجهود المستمرة لاستعادة نفوذها. أظهرت تحقيقات حديثة أن الولايات المتحدة، على مدار عقود، استثمرت في تعزيز علاقاتها مع الكونغو، لكنها لم تتمكن من منافسة النفوذ الصيني، مما أثار مخاوف من هيمنة الصين على سلاسل التوريد الحيوية للمعادن النادرة.

على الرغم من أن إدارة بايدن تحاول الآن استعادة السيطرة من خلال تعزيز استثماراتها في الطاقة المتجددة ومحاولة تقليص الاعتماد على الكوبالت المستورد من المناجم التي تسيطر

عليها الصين، لا تزال هناك تحديات كبيرة في هذا المجال. تعتمد الشركات الأمريكية مثل تسلا وجنرال موتورز بشكل كبير على هذه الموارد، مما يثير تساؤلات حول مدى قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على تنافسيتها في هذا المجال مع استمرار الصين في توسيع نفوذها.

وبالنظر إلى الاستراتيجية الصينية التي تهدف إلى السيطرة على سلسلة التوريد العالمية من الكوبالت، فإن مستقبل هذا الصراع يعتمد بشكل كبير على كيفية تعامل الولايات المتحدة مع التحديات الناجمة عن اعتمادها على المعادن النادرة والتكنولوجيا النظيفة. في الوقت الذي تستثمر فيه الصين بقوة في تقوية قدراتها، تحتاج الولايات المتحدة إلى إعادة تقييم استراتيجياتها لتوسيع نفوذها في إفريقيا أو حتى في الدول الأخرى التي تتمتع باحتياطيات من الكوبالت مثل أستراليا وكندا وفي سلسلة التوريد العالمية.

ويعكس هذا التنافس على الموارد الطبيعية في الكونغو الديمقراطية جانبًا أوسع من الصراعات الجيوسياسية في القرن الحالي، حيث يتحول التركيز من النفط والغاز إلى المعادن الحيوية التي تدعم التقنيات المستقبلية. هذه الديناميات الجديدة تفرض تحديات كبيرة على صناع القرار الدوليين، وتسلط الضوء على العلاقة المتزايدة بين السياسة الدولية والاقتصادات المستدامة.

وفي ختام هذه الدراسة حول التنافس الأمريكي الصيني على الكوبالت في الكونغو الديمقراطية، يمكن استخلاص عدة استنتاجات:

1. **السيطرة الاستراتيجية على الكوبالت:** بات الكوبالت، بوصفه مادة أساسية لتصنيع البطاريات المستخدمة في السيارات الكهربائية وتكنولوجيا الطاقة المتجددة، ساحة تنافس شديدة بين القوى العظمى. هذا التنافس يعكس تحولا في المصالح الجيوسياسية من النفط والغاز إلى المعادن الحيوية الضرورية لتكنولوجيات المستقبل.
2. **التنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة والصين:** تسعى كل من الولايات المتحدة والصين إلى تأمين سلاسل إمداد مستدامة من الكوبالت لدعم صناعاتهما المتقدمة. سيطرت الصين، من خلال استثمارات ضخمة في الكونغو الديمقراطية، على أغلب

إنتاج الكوبالت العالمي، مما منحها نفوذا قويا في أسواق الطاقة النظيفة. في المقابل، تسعى الولايات المتحدة لاستعادة نفوذها ولكنها تواجه تحديات كبيرة في ظل النفوذ الصيني المتنامي.

3. **التحديات التنموية للكونغو الديمقراطية:** على الرغم من ثراء الكونغو الديمقراطية بالموارد الطبيعية، إلا أن التنافس الدولي على هذه الموارد يفاقم مشكلات الحوكمة والتنمية الاقتصادية. ضعف المؤسسات المحلية والنزاعات المسلحة يجعل من الصعب على البلاد الاستفادة من ثرواتها المعدنية بشكل عادل ومستدام. بدلاً من تحسين الاقتصاد المحلي، تسهم المنافسة الدولية في استمرار استغلال الموارد دون تحقيق الفوائد المأمولة للسكان المحليين.

4. **التأثيرات البيئية والاجتماعية:** تعاني المجتمعات المحلية في الكونغو الديمقراطية من تبعات الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية، حيث تتركز الأنشطة التعدينية في بيئة هشة. ويؤدي ذلك إلى تفاقم المشكلات البيئية ويزيد من معاناة المجتمعات التي تعيش في المناطق الغنية بالموارد. قد يؤدي استمرار التنافس الدولي إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية وزيادة التوترات في المنطقة.

5. **المخاوف المتعلقة بالتنمية المستدامة:** في الوقت الذي تسعى فيه القوى العالمية لتأمين إمدادات الكوبالت لدعم تحولها نحو الطاقة النظيفة، تظهر تساؤلات حول ما إذا كان هذا التحول سيتم على حساب التنمية المستدامة في الدول الغنية بالموارد مثل الكونغو. فبينما تستفيد الشركات متعددة الجنسيات من استغلال الموارد، تبقى الكونغو تعاني من الفقر، والاضطرابات، وانعدام العدالة في توزيع العائدات.

6. **الدور المستقبلي للكونغو الديمقراطية:** يتعين على الكونغو الديمقراطية تحسين إدارة مواردها الطبيعية، وتعزيز الشفافية والحوكمة، من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من ثرواتها المعدنية. النجاح في هذا المجال قد يساهم في استقرار البلاد وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

باختصار، يمثل التنافس الأمريكي الصيني على الكوبالت في الكونغو الديمقراطية أحد أبرز مظاهر الصراع الجيوسياسي في القرن الحادي والعشرين، حيث تتلاقى المصالح الاقتصادية مع الاعتبارات البيئية والتنموية. في حين تعتبر الكونغو الديمقراطية ساحة مركزية في هذا الصراع، ولكن قدرة البلاد على الاستفادة من هذه الفرصة التاريخية تعتمد بشكل كبير على تحسين الحوكمة وتوزيع الثروات بشكل عادل ومستدام.

قائمة المراجع

باللغة العربية:

الكتب:

1. المحيشي عبد القادر مصطفى وآخرون، ***جغرافيا القارة الافريقية وجزرها***، (ليبيا، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000).
2. برهم هادي، ***التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة***، (عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2014).
3. ***جيوبوليتيك المعادن النادرة الإنتاج والاستخدام***، (بيروت، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2023).
4. صابون محمد راشد، ***التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة***، (القاهرة، دار النهضة العربية، 2011).
5. غازلي عبد الحليم، ***السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا***، (القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2005).
6. فون ناوك هوف ميخائيل هنريك، ***المعادن الاستراتيجية والمعادن الأرضية النادرة***، ترجمة الشيمي حسام، (مصر، مجموعة النيل العربية،2014).
7. كاطع سليم علي، ***التنافس الأمريكي الصيني تجاه قارة إفريقيا بعد الحرب الباردة "السودان أنموذجا"***، (عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2017).
8. لوفيغر آن وبالدييه، ***البحار والمحيطات***، (ترجمة: منعم زينب، الرياض، كتاب العربية 154، 2015).

الصحف والمجلات العلمية:

9. بوبشيش رفيق، ***النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية: سماته ودوافعه***، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الرابع، جانفي 2013.

10. حجاج أحمد، ***التنافس الدولي على إفريقيا: الصين تعيد اكتشاف إفريقيا***، مجلة السياسة الدولية، العدد 123، القاهرة، 2006.
11. حمدي عبد الرحمن، ***السياسة الأمريكية أتجاه إفريقيا والعزلة إلى مشاركة السياسة الدولية***، مجلة السياسة الدولية، ع.144، القاهرة.

أطروحات ومذكرات التخرج:

12. بوعشيبة عائشة، ***أثر النزاعات الإثنية على التنمية في إفريقيا دراسة حالة الكونغو الديمقراطية***، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2018.
13. كريم عبود رشا معد، ***جمهورية الكونغو الديمقراطية دراسة في الجغرافيا السياسية***، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2022.

المواقع الإلكترونية:

14. ***قصة مريرة للكونغو مع تعدين الكوبالت لمصلحة شركات التكنولوجيا الكبرى***، من الموقع الإلكتروني: https://shorturl.at/ghPc9
15. ***كارثة إيكولوجية وصحية في مناجم الكوبالت في كولويزي، د. الكونغو***، من الموقع الإلكتروني: https://www.cevreadaleti.org/conflict/kolwezi-ecological-and-sanitary-disaster/?translate=ar
16. ***الكونغو الديمقراطية. بلد النزاعات العرقية المتجددة***، من الموقع الإلكتروني: https://shorturl.at/7VHDE
17. ***الكونغو الديمقراطية: تاريخ من الصراع***، من الموقع: https://www.aljazeera.net/2004/10/03/الكونغو-الديمقراطية-تاريخ-من-الصراع

18. ***ما اليورانيوم؟***، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الموقع: https://www.iaea.org/ar/newscenter/news/ma-luranium

19. ***معدن الكوبالت.. سطو الأثرياء على عرق الفقراء***، في الموقع الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/5/22/معدن-الكوبالت-سطو-الأثرياء-على-عرق

باللغة الإنجليزية:

الكتب:

20. Crundwel K. Frank, Robinson G. Timothy and others, ***Extractive Metallurgy of Nickel, Cobalt and Platinum-Group Metals***, (Oxford United Kingdom, Elsevier, 2011).

الصحف والمجلات العلمية:

21. Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH, ***Democratic Republic of the Congo***, Germany, 2017.

22. FAIRCLOUGH. M, INTERNATIONAL ATOMIC ENERGY AGENCY, ***World Uranium Geology, Exploration, Resources and Production***, IAEA, Vienna (2020) (December 2020).

23. J. PHAM Peter (2006) ***China's African Strategy and Its Implications for U.S. Interests,*** *American Foreign Policy Interests*: The Journal of the National Committee on American Foreign Policy, 28:3.

24. KEPE Martha and others, ***Great-Power Competition and Conflict in Africa***, Published by the RAND Corporation, Santa Monica, California, 2023.

25. LEE Steven and MANTHIRAM Arumugam, **Can Cobalt Be Eliminated from Lithium-Ion Batteries,** *ACS Energy Letters* 2022 *7* (9)

26. OHAEGBULAM F.Ugboaj, ***The United States and Africa after the Cold War***, Africa Today, Vol.55, No.15, (2001).

27. ***U.S. Assistance for Sub-Saharan Africa: An Overview***, Congressional research service, 2023.

28. VINICIUS DE FREITAS Marcus, ***"The Impact of Chinese Investments in Africa: Neocolonialism or Cooperation?"*** Policy center for the new south, 2023.

29. WEISS Herbert***, War and Peace in the Democratic Republic of the Congo***, Nordiska Afrikainstitutet, Sweden, 2000.

المواقع الإلكترونية:

30. ***"Chinese weapons are taking over in Africa"***, from: https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2024/05/23/chinese-weapons-are-taking-over-in-africa

31. ***"DANGERS AND OPPORTUNITIES AS CHINA'S LOANS TO AFRICA COME DUE"***, from: https://shorturl.at/HHTCL

32. *"Profiling the six largest cobalt reserves in the world by country"*, from: https://www.nsenergybusiness.com/analysis/largest-cobalt-reserves-country/?cf-view

33. ***"Proved crude oil reserves in Africa"***, from: https://www.statista.com/statistics/1178138/crude-oil-reserves-in-africa/

34. ***"U.S. and Chinese bases in Djibouti"***, from: https://www.researchgate.net/figure/US-and-Chinese-bases-in-Djibouti_fig2_335858799

35. ***Africa***, from: https://www.britannica.com/place/Africa

36. AKAHARA Ndidi, ***African Opportunities in China-Africa Relations***, 2022, from: https://thediplomat.com/2022/02/african-opportunities-in-china-africa-relations/

37. ***Bab el-Mandeb Strait***, from: https://www.britannica.com/place/Bab-El-Mandeb-Strait

38. ***Cobalt Crash: Why Prices Hit a 7-Year Low and What's Next,*** from: https://carboncredits.com/cobalt-crash-why-prices-hit-a-7-year-low-and-whats-next/, August 25st, 2024.

39. ***Export volume of crude oil from Africa in 2022, by country***, from: https://www.statista.com/statistics/1197901/export-volume-of-crude-oil-by-country-in-africa/

40. ***Geographical Impacts of the Suez and Panama Canals***, from: https://transportgeography.org/contents/chapter1/emergence-of-mechanized-transportation-systems/suez-panama-canal-geography-impacts/

41. GLASER Bonnie S. and EISENMAN Joshua, ***CHINA GLOBAL PODCAST: US-China Competition in Africa***, FEB 28, 2023. from: https://www.gmfus.org/news/us-china-competition-africa

42. ***Ligne à voie normale de Mombasa à Nairobi***, in https://fr.wikipedia.org/wiki/Ligne_à_voie_normale_de_Mombasa_à_Nairobi

43. ***Military Using Alternatives to Suez Canal in Middle East***, from: https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/2553768/military-using-alternatives-to-suez-canal-in-middle-east/

44. ***Natural gas reserves in Africa as of 2021, by main country***, from: https://feji.us/x6k5xq

45. ***Niger is among the world's biggest uranium producers***, from: https://www.reuters.com/markets/commodities/uranium-mines-niger-worlds-7th-biggest-producer-2023-07-28/

46. ***Platinum in United States***, from: https://oec.world/en/profile/bilateral-product/platinum/reporter/usa,

47. ***Platinum, Chemical Element. Chemistry Explained***, from: http://www.chemistryexplained.com/elements/L-P/Platinum.html

48. ***Profiling the six largest cobalt reserves in the world by country***, from: https://www.nsenergybusiness.com/analysis/largest-cobalt-reserves-country/?cf-view

49. ***Proved crude oil reserves in Africa in 2021, by country***, from: https://feji.us/cwext8

50. ***Reserves of platinum group metals worldwide in 2023, by country***, from: https://www.statista.com/statistics/273624/platinum-metal-reserves-by-country/

51. ***Strait of Gibraltar***, from: https://www.britannica.com/place/Strait-of-Gibraltar

52. ***Strait of Gibraltar***, from: https://shorturl.at/D2TUc

53. ***Suez Canal***, from: https://www.britannica.com/topic/Suez-Canal

54. ***The Bab el-Mandeb Strait is a strategic route for oil and natural gas shipments***, from: https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=41073

55. ***The Causes of Civil War***, from: https://shorturl.at/TEyPF

56. ***Uranium resources in Africa as of 2021, by country***, from: https://www.statista.com/statistics/1298888/uranium-resources-in-africa-by-country/

57. ***WHAT PERCENTAGE OF WORLD TRADE GOES THROUGH THE SUEZ CANAL***, from from: https://shorturl.at/ttPhk

58. SUN Yun ***"China in Africa: Implications for U.S. Competition and Diplomacy"*** in: https://www.brookings.edu/articles/china-in-africa-implications-for-u-s-competition-and-diplomacy/

59. SACKS David, ***"China's Huawei Is Winning the 5G Race. Here's What the United States Should Do To Respond"***, from: https://www.cfr.org/blog/china-huawei-5g

60. SHEEHY Thomas P, ***"10 Things to Know about the U.S.-China Rivalry in Africa"***, 2022, from: https://www.usip.org/publications/2022/12/10-things-know-about-us-china-rivalry-africa

61. ***Security Cooperation,*** from: https://www.africom.mil/security-cooperation

62. LWERE Trevor, ***"What Lies Ahead for Chinese Lending to Africa?"***, from: https://feji.us/ax5oj0

63. Joseph SANY, ***Sidestepping Great Power Rivalry: U.S.-China Competition in Africa***, 2021, from: https://www.usip.org/publications/2021/04/sidestepping-great-power-rivalry-us-china-competition-africa

64. METZ Sam, ***"US military completes major exercise in Africa and works to deepen partnerships"***, from: https://abcnews.go.com/International/wireStory/us-military-completes-major-exercise-africa-works-deepen-110743467

65. OMOLORE Mitota P, "***China's Renewable Energy Empire in Africa: Lifeline or Debt Trap***, from: https://shorturl.at/kmma4

66. KURLANTZICK Joshua, ***China's heavy Hand in Africa***, 2018, from: https://www.cfr.org/blog/chinas-heavy-hand-africa

67. CHING Nike, ***"Blinken Kicks Off Africa Tour Focused on Security, Economic Partnerships"***, 2024, from: https://www.voanews.com/a/blinken-launching-four-nation-africa-trip/7449686.html

68. RODRIGUES Patricia , ***"Africa – reaping the rewards of renewed geopolitical competition".*** In: https://www.controlrisks.com/our-thinking/insights/africa-reaping-the-rewards-of-renewed-geopolitical-competition

69. DOUET Marion, ***"Russia overtakes China as leading arms seller in sub-Saharan Africa"***, 2023, from: https://www.lemonde.fr/en/le-monde-africa/article/2023/03/28/russia-overtakes-china-as-leading-arms-seller-in-sub-saharan-africa_6021018_124.html

70. KAIMAN Jonathan and FOWLER Noah, ***"China Says It Built a Railway in Africa Out of Altruism, But It's More Strategic***

Than That", from: https://pulitzercenter.org/stories/china-says-it-built-railway-africa-out-altruism-its-more-strategic

71. **DR Congo,** from: https://www.bgr.bund.de/EN/Themen/Min_rohstoffe/CTC/Mineral-Certification-DRC/CTC_DRC_node_en.html
72. ***Democratic Republic of the Congo***, from: https://www.britannica.com/place/Democratic-Republic-of-the-Congo
73. ***Congo (DRC) Country Profile – Geography***, from: https://shorturl.at/MV0qc
74. ***Democratic Republic of the Congo***, from: https://www.britannica.com/place/Democratic-Republic-of-the-Congo
75. USAID, ***Democratic Republic of the Congo Water Resources Profile Overview***, from: https://winrock.org/wp-content/uploads/2021/08/DRC_Country_Profile_Final.pdf
76. **Leading countries based on reserves of cobalt worldwide in 2023,** from: https://shorturl.at/ZN4cy
77. ***The Mineral Industry of Congo (Kinshasa)***, U.S. GEOLOGICAL SURVEY MINERALS YEARBOOK—2019, from: https://pubs.usgs.gov/myb/vol3/2019/myb3-2019-congo-kinshasa.pdf
78. **Democratic Republic of Congo ASM Profile,** from: https://shorturl.at/GbyC5

79. **Reserves of diamonds worldwide in 2023, by leading country,** from: https://www.statista.com/statistics/267905/world-diamond-reserves-by-country/
80. ***Democratic Republic of the Congo***, from: https://www.britannica.com/place/Democratic-Republic-of-the-Congo
81. ***Democratic Republic of the Congo - Oil nd Gas***, from: https://feji.us/av0lhi
82. ***Leopold II,*** from: https://www.britannica.com/biography/Leopold-II-king-of-Belgium
83. ***Congolese win independence from the Belgian Empire, 1959-60,*** from https://shorturl.at/R6tYZ
84. ***The Congo, Decolonization, and the Cold War, 1960–1965***, from: https://history.state.gov/milestones/1961-1968/congo-decolonization
85. ***5.4 million People have died in Democratic Republic of Congo since 1998 because of conflict, report says,*** from: https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC2223004/
86. ***A guide to the decades-long conflict in DR Congo,*** from: https://www.aljazeera.com/news/2024/2/21/a-guide-to-the-decades-long-conflict-in-dr-congo

87. ENGELBERT Pierre , ***Congo's 2018 elections: An analysis of implausible results***, from: https://africanarguments.org/2019/01/drc-election-results-analysis-implausible/

88. ***Cobalt,*** from: https://pubchem.ncbi.nlm.nih.gov/element/Cobalt

89. **The Element Cobalt,** from: https://education.jlab.org/itselemental/ele027.html

90. ***US Cobalt Spot Price,*** from: https://ycharts.com/indicators/us_cobalt_spot_price

91. SHEDD Kim B, USGS, ***Metal Prices in the United States Through 2010,*** Scientific Investigations Report 2012–5188, from: https://pubs.usgs.gov/sir/2012/5188/sir2012-5188.pdf#page=43

92. SLACK J and NORTON J.L, ***COBALT-60 PRODUCTION IN CANDU POWER REACTORS,*** from: https://nuclearfaq.ca/malkoskie_cobalt_paper.pdf

93. ***Freeport sells interests in DRC's Kisanfu project to CMOC for $550m***, from: https://www.mining-technology.com/news/freeport-sells-interests-in-drcs-kisanfu-project-to-cmoc-for-550m/?cf-view

94. ***U.S. Engagement in the DRC***, from: https://feji.us/hkl2l2

95. ***DRC: US Extends $2M Grant to Support Local Processing of Copper and Cobalt,*** from: https://shorturl.at/kUBZI

96. ***The United States Announces $424 Million in Additional Assistance for the Democratic Republic of the Congo, US Embassy,*** from: https://shorturl.at/JagTe

97. ***Tesla doubles down on ethical sourcing with cobalt mining risk analysis***, from: https://www.teslarati.com/tesla-ethical-sourcing-cobalt-mining-impact-report/#google_vignette

98. ***Is cobalt the 'blood diamond of electric cars'? What can be done about it?,*** from: https://www.sustainabilitybynumbers.com/p/cobalt

99. ***The DRC – copper and cobalt,*** from: https://en.cmoc.com/html/Business/Congo-Cu-Co/

100. TAE Yuna, ***Responsible Cobalt Mining***, from: https://nature.berkeley.edu/classes/es196/projects/2021final/TaeY_2021.pdf

101. ***Huayou Cobalt Selected as the "Belt and Road" Initiative Case,*** from: https://www.huayou.com/en/news/corporate-news/143.html

102. ***China's investment in the Democratic Republic of Congo: The impact of the 2007 Sino-Congolese agreement in a postwar period***, from: https://via.library.depaul.edu/etd/271/

103. ***Battery Recycling***, from: https://www.catl.com/en/solution/recycling/

104. ***A Power Struggle over Cobalt Rattles the Clean Energy Revolution,*** from: https://www.nytimes.com/2021/11/20/world/china-congo-cobalt.html

105. ***How the U.S. Lost Ground to China in the Contest for Clean Energy,*** from: https://www.nytimes.com/2021/11/21/world/us-china-energy.html

106. ***The Cobalt War: What You Need To Know,*** from: https://www.equipment-news.com/the-cobalt-war-what-you-need-to-know/

107. ***Remarks by President Biden on the Bipartisan Infrastructure Law,*** from: https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2021/11/17/remarks-by-president-biden-on-the-bipartisan-infrastructure-law-2/

108. ***Electric car battery weight explained,*** from: https://shorturl.at/0Hwdp

109. ***House Passes First Major Climate Legislation in 12 Years—But Don't Celebrate Just Yet,*** from: https://gizmodo.com/house-passes-first-major-climate-legislation-in-12-year-1848089326

110. ***Biden wants an aggressive transition to electric vehicles. A surprising ally is pumping the brakes,*** from: https://edition.cnn.com/2021/09/08/business/biden-uaw-electric-vehicles-climate/index.html

111. ***Americans are buying Teslas, not EVs, but experts say that's about to change,*** from: https://www.cnbc.com/2021/10/26/americans-are-buying-teslas-not-evs-heres-why-thats-about-to-change.html

112. DE PUTTER Thierry, ***"Cobalt Means Conflict" – Congolese Cobalt, a Critical Element in Lithium-ion Batteries,*** from: https://shorturl.at/0BPfY

113. ***For Your Phone and EV, a Cobalt Supply Chain to a Hell on Earth,*** from: https://e360.yale.edu/features/siddharth-kara-cobalt-mining-labor-congo

114. ***In the transition to clean energy, critical minerals bring new challenges to energy security,*** from: https://www.iea.org/reports/the-role-of-critical-minerals-in-clean-energy-transitions/executive-summary

115. KARLSSON Carl-Johan and ZIMMER Katarina, ***Green Energy's Dirty Side Effects,*** from: https://foreignpolicy.com/2020/06/18/green-energy-dirty-side-effects-renewable-transition-climate-change-cobalt-mining-human-rights-inequality/

116. MILLER George and others, ***"Lithium ion battery prices rise for first time in gigafactory era, automakers in negotiations"***, from: https://int.nyt.com/data/documenttools/2021-10-lithium-ion-battery-price-rises-benchmark/dded2631fe8dc130/full.pdf

117. ***Rampant cobalt smuggling and corruption deny billions to DRC,*** from: https://issafrica.org/iss-today/rampant-cobalt-smuggling-and-corruption-deny-billions-to-drc

118. ***The spiralling environmental cost of our lithium battery addiction,*** from: https://www.wired.com/story/lithium-batteries-environment-impact/

119. ***Tight Battery Market Is Next Test for EVs After Chip Crisis,*** from: https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-07-22/tight-battery-market-is-next-test-for-evs-caught-in-chip-crisis

فهرس الخرائط والأشكال

1. الخرائط

عنوان الخريطة	الصفحة
(خريطة رقم 01) خريطة للقارة الإفريقية	18
(خريطة رقم 02) خريطة المحيط الأطلسي	20
(خريطة رقم 03) خريطة للمحيط الهندي	21
(خريطة رقم 04) خريطة البحر الأبيض المتوسط	22
(خريطة رقم 05) خريطة لمضيق جبل طارق	24
(خريطة رقم 06) خريطة لمضيق باب المندب	25
(خريطة رقم 07) خريطة لقناة السويس	28
(خريطة رقم 08) خريطة توضح الخطوط البحرية في إفريقيا	40
(خريطة رقم 09) خريطة توضح توزيع الموارد في إفريقيا	42
(خريطة رقم 10) خريطة خريطة توضح خط السكة الحديدية نيروبي – مومباسا كينيا	59
(خريطة رقم 11) خريطة توضح مقر القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي	51
(خريطة رقم 12) خريطة توضح خط السكة الحديدية بين إثيوبيا وجيبوتي	67
(خريطة رقم 13) خريطة تبين الموقع الجغرافي للكونغو الديمقراطية	72

(خريطة رقم 14) خريطة تبين توزيع الموارد المعدنية في الكونغو الديمقراطية	77
(خريطة رقم 15) خريطة تبين الموارد الغابية في الكونغو الديمقراطية	78
(خريطة رقم 16) خريطة تبين الموارد المائية في الكونغو الديمقراطية	79
(خريطة رقم 17) خريطة تبين تمركز القوات والميليشيات المسلحة في شرق الكونغو الديمقراطية	86

2. الأشكال والصور

عنوان الشكل	الصفحة
(صورة رقم 01) صورة للكوبالت الخام	91
(شكل رقم 01) أعمدة بيانية توضح استعمالات الكوبالت بالنسبة المئوية	93
(صورة رقم 02) صورة توضح ظروف العمل القاسية للمنقبين الكونغوليين	113

الفهرس

فهرس المحتويات	الصفحة
الشكر وعرفان	–
مقدمة	01
الفصل الأول: –فصل تمهيدي–الأهمية الجغرافية والجيوسياسية للقارة الإفريقية	
المبحث الأول: الأهمية الجغرافية للقارة الإفريقية	17
المطلب الأول: جغرافيا القارة الإفريقية	17
المبحث الثاني: الأهمية الجيواستراتيجية للقارة الإفريقية	19
المطلب الأول: الإطلالة على البحار والمحيطات	19
المطلب الثاني: المضائق البحرية الاستراتيجية	23
المبحث الثالث: توزيع الموارد في القارة الإفريقية	29
المطلب الأول: البترول والغاز	29
المطلب الثاني: المعادن النادرة	31

الفصل الثاني: التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا	
المبحث الأول: الخلفية التاريخية لتواجد الولايات المتحدة والصين في إفريقيا	36
المطلب الأول: التواجد الأمريكي في إفريقيا	36
المطلب الثاني: التواجد الصيني في إفريقيا	43
المبحث الثاني: المراحل الرئيسية في تطور التنافس	44
المطلب الأول: فترة ما قبل الألفية الجديدة	44
المطلب الثاني: فترة ما بعد الألفية الجديدة	47
المبحث الثالث: استراتيجية كلى الدولتين في افريقيا	59
المطلب الأول: الاستراتيجيات الأمريكية في إفريقيا	59
المطلب الثاني: الاستراتيجيات الصينية في إفريقيا	62
المطلب الثالث: مقارنة بين الاستراتيجية الأمريكية والصينية	64
المبحث الرابع: آثار التنافس الدولي على افريقيا	66
المطلب الأول: الآثار السياسية للتنافس الدولي على أفريقيا	66
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للتنافس الدولي على أفريقيا	67

الفصل الثالث: التنافس الأمريكي الصيني حول الكوبالت – الكونغو الديمقراطية أنموذجا–

المبحث الأول: جمهورية الكونغو الديمقراطية	70
المطلب الأول: جغرافية الكونغو الديمقراطية	70
المطلب الثاني: الموارد الطبيعية في الكونغو الديمقراطية	74
المطلب الثالث: التاريخ السياسي للكونغو الديمقراطية	80
المطلب الرابع: النزاعات المسلحة في الكونغو الديمقراطية	85
المبحث الثاني: معدن الكوبالت	90
المطلب الأول: تعريف الكوبالت وخصائصه	90
المطلب الثاني: تاريخ اكتشاف الكوبالت	91
المطلب الثالث: الاستخدامات الصناعية للكوبالت	92
المطلب الرابع: دور الكوبالت في بطاريات الليثيوم أيون	95
المبحث الثالث: الاستراتيجيات الأمريكية والصينية لتأمين الكوبالت في الكونغو	97
المطلب الأول: الاستراتيجيات الأمريكية لتأمين الكوبالت في الكونغو	97
المطلب الثاني: الاستراتيجيات الصينية لتأمين الكوبالت في الكونغو	101
المطلب الثالث: بوادر التنافس الأمريكي الصيني حول الكوبالت	104

المبحث الرابع: آثار التنافس الأمريكي الصيني في الكونغو الديمقراطية	110
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية	110
المطلب الثاني: الآثار الإنسانية	112
المطلب الثالث: الآثار البيئية	114
المطلب الرابع: الآثار السياسية	115
الخاتمة	117
قائمة المراجع	122
فهرس الخرائط والأشكال	138
فهرس المحتويات	140